الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

التقرير الاقتصادي السنوي 2019

الإصدار السابع والعشرين

www.economy.ae

أبوظبي - المقر الرئيسي

ص.ب. 901 أبوظبي، إ. ع. م.

هاتف: 97126131111+

فاكس: 9712626000+

البريد الإلكتروني: info@economy.ae

إنترنت: www.economy.ae

إدارة الـدراسـات الاقتصـاديـة

البريد الإلكتروني: pdsd.inf@economy.ae

هاتف: 97126131292+

www.facebook.com/pages/Ministry-of-Economy

twitter.com/Economyae

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

التقرير الاقتصادي السنوي 2019

الإصدار السابع والعشرين

التقرير الاقتصادي
السنوي 2019

الإصدار السابع والعشرين

الرسالة

تحقيق تنمية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتنمية السياحة عبر تطوير منتجاتها وتحسين جودتها وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية ودعم جهود الجمعيات التعاونية وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتعميم التطبيقات الذكية المميزة بقيادة كفاءات وطنية وفقا لمعايير الإبداع والابتكار والتميز العالمية واقتصاديات المعرفة.

الرؤيـة

اقتصاد تنافسي عالمي متنوع مبني على المعرفة والابتكار وبقيادة كفاءات وطنية.

القيم

الابتكار: تهيئة المناخ الايجابي لمعاونة الفئات المعنية من داخل وخارج الوزارة على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية الوزارة وتنافسية الدولة.

احترام الحقوق: احترام حقوق الموظفين والمستهلكين وكافة فئات المتعاملين وفقا للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة.

الاستدامة: نحرص على تحقيق متطلبات الاستدامة الاجتماعية والبيئية في جميع الأنشطة الاقتصادية.

التكامل: تعزيز أوجه التعاون والتكامل بين القطاعات الاقتصادية.

التنافسية: نسعى لتحقيق المكانة المرموقة للاقتصاد الوطني محليا ودوليا.

التميز وروح الفريق: نعمل من خلال فريق واحد لنشر التميز المؤسسي على كافة الأصعدة.

التقرير الاقتصادي
السنوي 2019

الإصدار السابع والعشرين

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

حاكم أبوظبي (حفظه الله)

التقرير الاقتصادي
السنوي 2019

الإصدار السابع والعشرين

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، (حفظه الله)

المحتويات

12

رسالة الوزير

15

أولاً: الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية

1. الأوضاع الاقتصادية العالمية 16
2. الأوضاع الاقتصادية العربية 18
3. الأوضاع الاقتصادية الخليجية 22

24

ثانيا: آداء الاقتصاد الوطني

1. الناتج المحلي الإجمالي 26
2. التضخم 29
3. التجارة الخارجية 30
4. الانفاق الاستهلاكي النهائي 38
5. الاستثمارات 39
   1.5 الاستثمارات المحلية 39
   2.5 الاستثمار الأجنبي المباشر 44
6. القطاع المالي والنقدي 48
   1.6 تطورات الأسواق المالية 48
   2.6 التطورات النقدية 49
   3.6 التطورات المصرفية 50
7. المالية العامة 50

52

ثالثا:السكان والقوى العاملة

1. السكان 54

2. القوى العاملة 54

1.2 توزيع تعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية 55

61

رابعا: قضايا اقتصادية

1. تقريرالحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وانعكاساتها الدولية والاقليمية 62

2. التوطين في القطاع الخاص: الواقع والمأمول 76

87

خامسا: التوقعات الخاصة بالاقتصاد الإماراتي لعام 2019

رسالة الوزير

معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري

وزير الاقتصاد

بسم الله الرحمن الرحيم

يواصل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة تقدمه كأحد أكثر الاقتصادات تنافسيةً وتنوعاً في المنطقة، في ظل السياسات الرائدة التي تتبناها الدولة وفقاً لتوجيهات قيادتها الرشيدة وعملاً بالخطط والاستراتيجيات المنبثقة عن رؤية الإمارات 2021 ومحددات مئوية الإمارات 2071.

وتتضافر الجهود الوطنية على المستويين الحكومي والخاص لزيادة التوجه نحو تعزيز مقومات اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي وتطوير منظومة الابتكار كمحرك للتنمية الاقتصادية المستدامة.

ولا شك في أن مخرجات التكنولوجيا المتقدمة تطرح تحولات جذرية في نماذج الأعمال ومناخ الاستثمار في مختلف دول العالم، وقد كانت دولة الإمارات سباقة لتوظيف التقنيات الحديثة في جهودها لبناء اقتصاد المستقبل، وهو ما نلمسه في الاستراتيجيات الوطنية لتوجيه عجلة التنمية خلال المرحلة المقبلة في مجالات الابتكار والابتكار المتقدم والذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة وغيرها.

ونرى جلياً الأثر الإيجابي لهذه الجهود عبر تحقيق الدولة مراتب ريادية عربياً وتقدمها على الصعيد العالمي في مجموعة كبيرة من المؤشرات العالمية، مثل مؤشر التنافسية العالمي، ومؤشر الابتكار العالمي، ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال، ومؤشر التنمية وريادة الأعمال، ومؤشر تمكين التجارة، ومرتبة الدولة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وتجارة السلع والخدمات.

لقد اتسم نشاط الاقتصاد العالمي بالضعف خلال عام 2019، نتيجة العديد من التحديثات التي أثرت على المشهد الاقتصادي برمته، مثل التوترات التجارية بين القوى الاقتصادية العظمى، واستمرار أثر النزاعات والحروب، وحالة عدم اليقين في مستقبل النظام التجاري العالمي وانخفاض الثقة في أنشطة الأعمال وقرارات الاستثمار.

ولكن على الرغم من ذلك، كان النموذج الاقتصادي الذي تنتهجه دولة الإمارات، والقائم على المرونة والانفتاح على الأسواق العالمية، وتعميق دور الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة والبحث والتطوير في العملية التنموية، ودعم ريادة الأعمال الوطنية، قادراً على جعل أثر تلك المتغيرات الاقتصادية العالمية محدوداً على الاقتصاد الوطني، وهو ما انعكس في استمرار جهود ومبادرات التطوير في مختلف القطاعات ذات القيمة المضافة وفق خطوات مدروسة ورؤية واضحة لصناعة المستقبل.

وانطلاقاً من حرص وزارة الاقتصاد على تعزيز معرفة القطاع الحكومي والخاص والأكاديمي بأهم المستجدات الاقتصادية، يسرنا أن نضع بين أيديكم التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2019، والذي يقدم إيضاحاً وعرضاً متكاملاً للأوضاع والمتغيرات والمؤشرات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2018.

نأمل أن يمثل هذا التقرير إضافة معرفية مهمة تسلط الضوء على أبرز القضايا الاقتصادية محل الاهتمام وتلبي حاجة قطاع الأعمال وتسهم في تعزيز عملية صنع القرار واستشراف المستقبل لوضع الخطط المناسبة لتحقيق تطلعاتنا في التنمية والازدهار.

المهندس سلطان بن سعيد المنصوري

وزير الاقتصاد

01

أولاً: الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية

1 الأوضاع الاقتصادية العالمية

النمو الاقتصادي العالمي

في أعقاب بلوغه ذروة بلغت 3.8% في عام 2017، ثم انخفاضه إلى 3.6% في عام 2018، فمن المتوقع أن ينخفض النمو العالمي ليصل إلى 3.2% في عام 2019، ثم يعود للانتعاش ليبلغ 3.5% في عام 2020 (وفق تقديرات صندوق النقد الدولي). ويعزى هذا الانخفاض في النمو العالمي منذ النصف الثاني من عام 2018 إلى تصاعد وتيرة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين التي ألقت بظلالها على المشهد العالمي بشكل عام، بالإضافة إلى عدد من التحديات الناتجة عن الضغوط الاقتصادية الكلية في الأرجنتين وتركيا، والاضطرابات في قطاع صناعة السيارات في ألمانيا، وتشديد سياسات الائتمان المصرفي في الصين، وتضييق الأوضاع المالية، بالإضافة إلى عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها في الاقتصادات المتقدمة الكبرى. وتهيمن ظروف عدم اليقين على آفاق النمو العالمي، والمرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والعقوبات المحتملة من الولايات المتحدة وانعكاسها في إحداث اضطرابات في سلاسل عرض التجارة والتكنواوجيا العالميين، بالإضافة إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية التي تؤثر سلباً في أسعار الطاقة. كما تحيط ظروف عدم اليقين بتوقعات تحسن النمو في عام 2020، فهي تقوم على افتراض استقرار الأوضاع في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الخاضعة للضغوط في الوقت الراهن والتقدم في تسوية الخلافات حول السياسات التجارية.

التجارة والاستثمار العالميين

تراجع كل من الاستثمار والطلب العالميين على السلع الاستهلاكية المعمرة على مستوى الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، وذلك نتيجة إحجام الشركات والأسر عن الإنفاق طويل الأجل مع تزايد أجواء عدم اليقين حول السياسات. وبالتالي، انخفض نشاط الصناعة التحويلية على مستوى العالم. كما انخفض نمو التجارة العالمية، التي تتركز بكثافة في الآلات والسلع الاستهلاكية المعمرة إلى حوالي 0.5% في الربع الأول من عام 2019 على أساس سنوي مقارن بعد هبوطه إلى أقل من 2.0% في الربع الرابع من عام 2018. وكان تباطؤ النشاط ملحوظاً في آسيا الصاعدة، خاصة الصين.

ومع استمرار التوترات التجارية، فقد تولدت آثار سلبية على آفاق التجارة والاستثمار العالميين. وقد تراجع نمو التجارة العالمية إلى 3.7% في عام 2018، مقارنة مع 5.5% في عام 2017. ويتوقع أن ينخفض أكثر في عام 2019 ليبلغ 2.5%. ويؤدي ضعف الآفاق المتوقعة للتجارة بدوره إلى توليد تأثيرات معاكسة على ثقة الأعمال وبالتالي الاستثمار والأسواق المالية.

معدلات التضخم

تراجع التضخم الأساسي على مستوى الاقتصادات المتقدمة إلى دون المستوى المستهدف، وذلك نتيجة ضعف نمو الطلب النهائي. كذلك استمر هبوط التضخم الأساسي إلى دون مستوى المتوسطات التاريخية في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وبينما يظل النشاط العالمي ضعيفاً بشكل عام، لا يزال تأثير زيادة العرض مهيمناً على تحركات أسعار السلع الأولية، وخاصة أسعار النفط. وقد

شهدت أسعار النفط العالمية تذبذباً ملحوظاً منذ نهاية عام 2018 والنصف الأول من عام 2019 متأثرة بالتوترات التجارية والعوامل الجيوسياسية. وانخفضت أسعار النفط بحوالي 42% بين شهري أكتوبر– ديسمبر 2018، وذلك بعد ارتفاعها بما يقارب 30% خلال العشر شهور الأولى من العام. ويتوقع أن تنخفض أسعار النفط العالمية بنسبة 4.1% بالمتوسط لتبلغ حوالي 65.5 دولار/ للبرميل في عام 2019 وبنسبة 2.5% لتبلغ 63.9 دولار/ للبرميل في عام 2020، مقابل 68.3 دولار/ للبرميل في عام 2018.

ويؤدي انخفاض التضخم وانخفاض التوقعات التضخمية الراسخة إلى زيادة مصاعب خدمة الدين أمام المقترضين، كما يؤثر على الإنفاق الاستثماري في قطاع الشركات، ويحد من الحيز الذي تتيحه السياسة النقدية أمام البنوك المركزية لمواجهة الهبوط الاقتصادي.

الاقتصادات المتقدمة

يتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة ليبلغ 1.9% في عام 2019 و1.7% في عام 2020، مقارنة مع معدلات نمو بلغت 2.2% و2.4% في عامي 2018 و2017 على التوالي. كما يتوقع أن يبقى معدل تضخم أسعار المستهلك ضعيفاً عند 1.6% في عام 2019 و2.0% في عام 2020، مقارنة مع معدل 2.0% في عام 2018. وتراجع نمو إجمالي التجارة الخارجية في الدول المتقدمة إلى 3.1% في عام 2018، من 4.4% في عام 2017. ويتوقع أن ينخفض النمو التجاري أكثر ليبلغ 2.2% في عام 2019، قبل أن ينتعش قليلاً إلى 3.1% في عام 2020.

الشكل رقم 1: معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

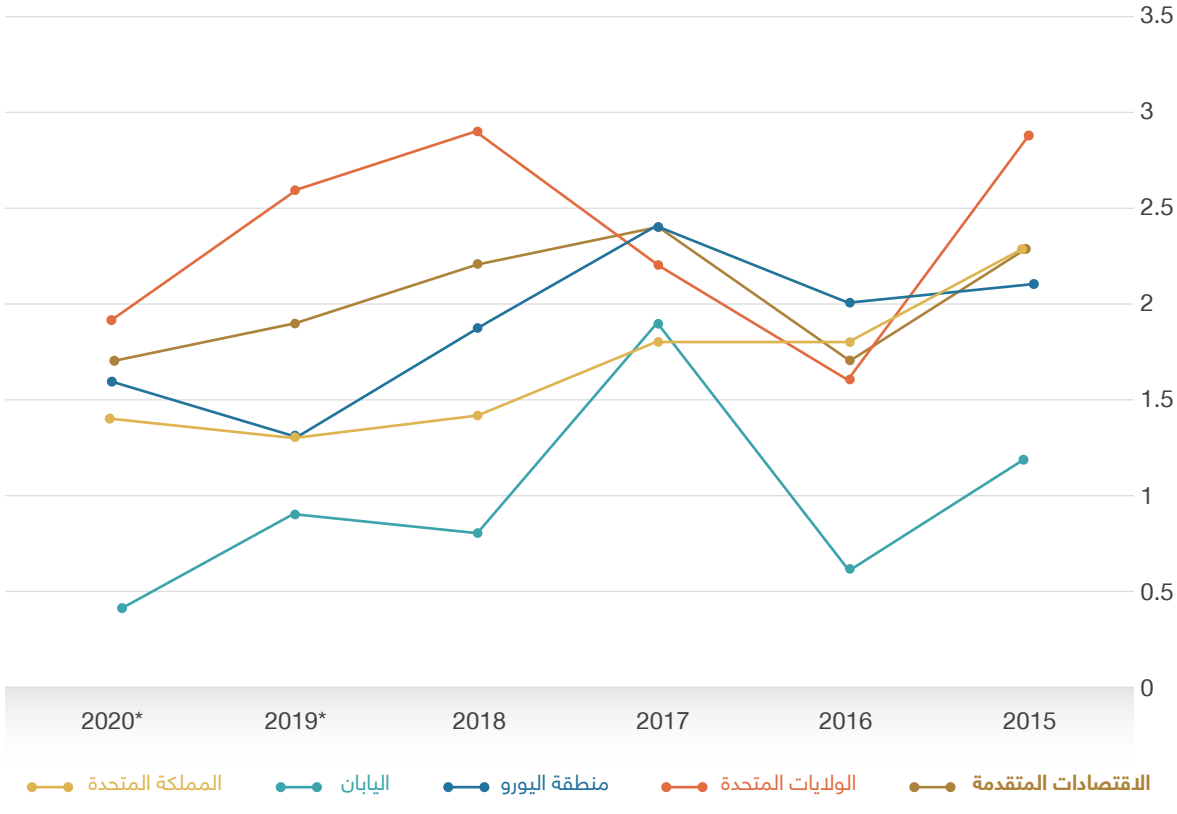

المصدر: صندوق النقد الدولي ووزارة الاقتصاد *تنبؤات

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تشير التوقعات إلى انخفاض نمو الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة إلى 4.1% في عام 2019، من 4.5% في عام 2018 و4.8% في عام 2017. ويتوقع أن ينتعش النمو مجدداً ليبلغ 4.8% في عام 2020. ومن جهة أخرى، يتوقع أن يبقى معدل تضخم أسعار المستهلك في هذه الاقتصادات مستقراً في عام 2019 عند نفس مستواه المسجل في عام 2018 والبالغ 4.7%. أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد تراجع النمو التجاري لهذه الاقتصادات من 7.4% في عام 2017 إلى 4.7% في عام 2018، ويتوقع أن يتراجع أكثر ليبلغ 2.9% في عام 2019. وفي عام 2020، يتوقع أن يتحسن النمو في التجارة ليبلغ 4.8%.

الشكل رقم 2: النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (%)

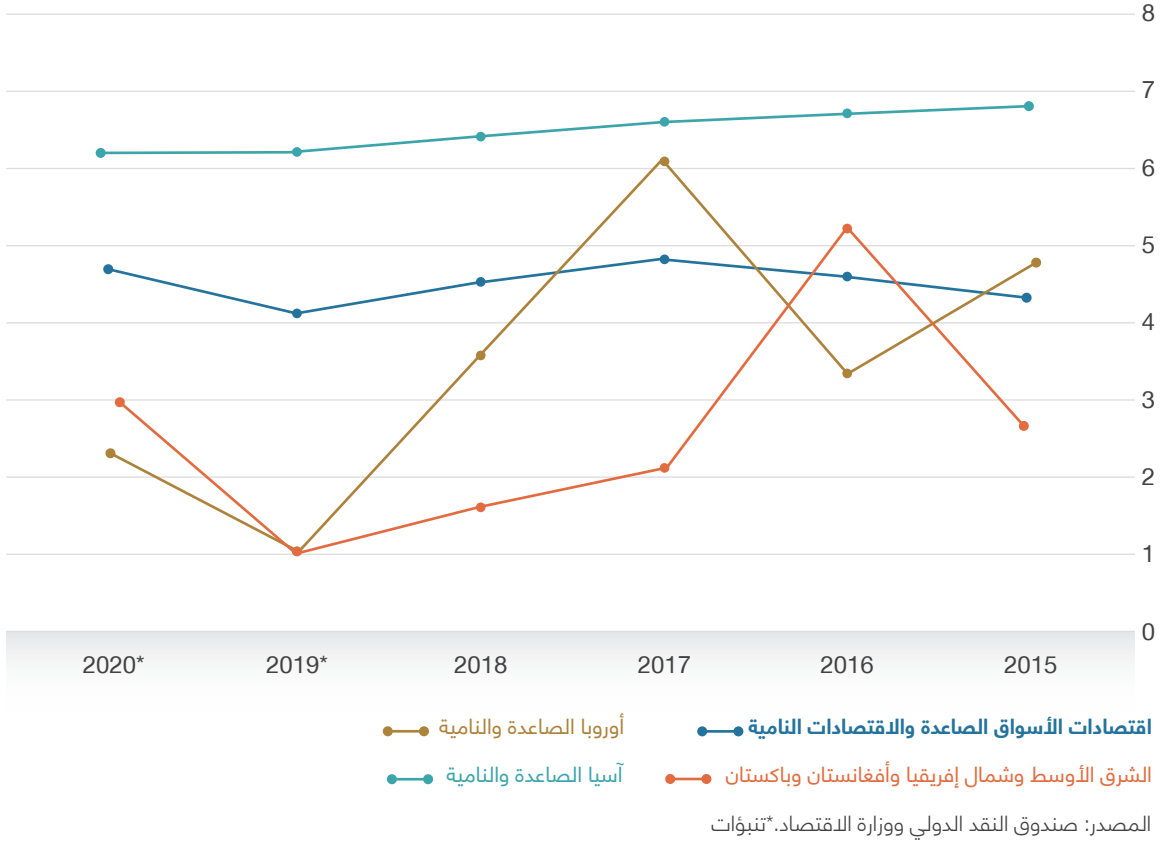

المصدر: صندوق النقد الدولي ووزارة الاقتصاد.*تنبؤات

2 الأوضاع الاقتصادية العربية

النمو الاقتصادي

طبقا لصندوق النقد الدولي بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي عام 2018 نحو 3.6%، وهو مستوى قريب من النمو المحقق خلال عام 2017 الذي شهد تزايدا واضحا في زخم التعافي الاقتصادي وبلغ 3.7%، وبالرغم من ذلك فقد ظهرت بوادر ضعف في النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية واضحة خلال النصف الثاني من العام 2018 بفعل عدد من العوامل من بينها تزايد التوترات التجارية بين الاقتصاديات الكبرى، والمخاوف بشأن ارتفاع مستويات المديونيات العامة وظروف عدم اليقين بشأن السياسات المتبعة وتراكم مواطن الهشاشة المالية، وهو ما انعكس على أنشطة التجارة والاستثمار والتصنيع في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وهو ما يتوقع على ضوئه تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية خلال عامي 2019 و 2020.

وبالرغم مما تقدم فقد شهدت الاقتصادات العربية ارتفاعا ملموسا لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 ليصل إلى نحو 2.5%، بالمقارنة مع نمو بحدود 0.7% فقط عام 2017 وجاء ارتفاع النمو على خلفية استفادة الاقتصادات النفطية من الزيادة التي شهدتها كميات الانتاج النفطي خلال النصف الثاني من عام 2018 في إطار قرار أوبك بتخفيف العمل بقرار تعديل كميات الانتاج بهدف تقليل الضغوطات السعرية التي شهدتها أسواق النفط الدولية خلال تلك الفترة، كذلك عزز الارتفاع المسجل في أسعار النفط في نفس العام 2018 بنسبة 33.0% من أوضاع الموازنات العامة في عدد من هذه الدول

ومكنها من مواصلة الانفاق الحكومي على مشروعات البنية الأساسية والتنويع الاقتصادي، وبالتالي مواصلة القطاعات غير النفطية في عدد من هذه الدول تحقيق وتيرة نمو معتدلة، والذي نجم عنه ارتفاع معدل نمو الدول العربية المصدرة للنفط إلى 1.8% عام 2018 مقارنة مع انكماش بنحو 0.3% عام 2017، على الجانب الآخر كانت الاقتصادات المستوردة للنفط مسؤولة بشكل كبير عن جانب مهم من هذا الارتفاع المسجل في معدل نمو الدول العربية كمجموعة خلال عام 2018، في ظل ارتفاع معدل نمو بلدان المجموعة إلى 4.1% على خلفية الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، واستعادة التوازنات الداخلية والخارجية التي ساهمت في عدد من هذه البلدان في توفير موارد مالية داعمة للنمو، وعملت على حفز الاستثمارات والصادرات وبالتالي دعم مستويات الطلب الكلي.

واستنادا الى العديد من المعطيات المحلية والدولية من المتوقع أن تسجل الدول العربية نموا يدور حول مستوى 3.1% خلال عام 2019 و 3.4% خلال عام 2020 بما يعكس التوقعات بمواصلة ارتفاع معدل النمو في مجموعة الدول العربية المُصدرة للنفط إلى نحو 2.8% و 3.1% في عامي 2019 و 2020 على التوالي وسط تباين متوقع لاتجاهات النشاط الاقتصادي ما بين دول المجموعة، وكذا استمرار وتيرة النمو المرتفعة في الدول العربية المستوردة للنفط عند مستوى 4.1% و 4.3% على التوالي خلال عامي 2019 و 2020.

و طبقا لتقديرات قاعدة بيانات البنك الدولي تقدر قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية عام 2018 نحو 2781.6 مليار دولار بعد أن كانت 2588.7 مليار دولار عام 2017، كما تبلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي (بالأسعار الثابته للعام 2010) نحو 2711.3 مليار دولار في العام 2018 بعد أن كانت 2655.6 مليار دولار في العام 2017.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي العربي

طبقا لقاعدة بيانات البنك الدولي تزايد عدد سكان العالم العربي عام 2018 إلى نحو 419.8 مليون نسمة، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة بالأسعار الجارية عام 2018 إلى 2781.6 مليار دولار، ومن المقدر طبقا لذلك أن يصل متوسط نصيب المواطن العربي من الناتج المحلي الاجمالي العربي عام 2018 إلى نحو 6639 دولار مع تباين كبير بين الدول العربية في هذا الشأن وذلك كمحصلة للانتعاش النسبي في الإيرادات النفطية وتطور النمو في القطاعات غير النفطية بالدول المنتجة للنفط وتأثر النمو الاقتصادي للدول العربية بذلك وكذا تحسن النمو في الدول العربية المستوردة للنفط من جراء برامج الاصلاح التي تتبعها.

التضخم

شهد عام 2018 تراجع معدل التضخم في الدول العربية بصورة طفيفة إلى نحو 13.4% بالمقارنة مع حوالي 13.6% عام 2017، كمحصلة للإجراءات المتخذة في بعض الدول العربية لاحتواء الضغوط التضخمية من خلال الاتجاه إلى السياسة النقدية الانكماشية التي تبنتها، وتأثر المستوى العام للأسعار في بعض الدول الأخرى بالإجراءات المتخذة لإصلاح المالية العامة التي تم بمقتضاها خفض مستويات الدعم السلعي، وزيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع، إضافة الى تطبيق ضرائب

جديدة في عدد من الدول العربية من بينها ضريبة القيمة المضافة، كما تأثر المستوى العام للأسعار في الدول العربية كذلك بارتفاع مستويات الطلب المحلي، وزيادة الأسعار العالمية للنفط والحبوب.

ومن المتوقع أن يتأثر معدل التضخم في عامي 2019 و 2020 بعدد من الإصلاحات المالية والاقتصادية وأهمها إجراءات تصحيح أسعار الطاقة، وضريبة القيمة المضافة التي تم تفعيلها في بعض الدول العربية، وكذا المبادرات والتدابير التعويضية في سياق اتجاه بعض الدول للحد من عبء ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة على المواطنين، كما سيتأثر المستوى العام للأسعار بتغيرات الظروف المناخية في بعض الدول العربية وانعكاساتها على حجم المعروض من السلع الغذائية في السوق المحلي، إضافة إلى إجراءات رفع الرسوم الجمركية في البعض منها على السلع الواردة من الخارج، أيضا يأتي من بين العوامل الخارجية المتوقع أن تؤثر على مستوى التضخم ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام والسلع الاستراتيجية مثل القمح والتغيرات التي يشهدها سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى، وفي ضوء تلك التطورات متوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 6.7% عام 2019 ونحو 6.5% عام 2020.

الموازنات العربية

انخفض عجز الموازنة المجمعة للدول العربية إلى الناتج مقوما بالدولار من -6.7% في عام 2017 إلى -6.5% من الناتج خلال عام 2018 وسط تباين أداء مجموعات الدول العربية المختلفة، حيث سجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضا ملموسا في عجز الموازنة إلى الناتج ليصل إلى -4.5% عام 2018، مقابل -7.1% في عام 2017، وارتفع مستوى العجز المسجل في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط ليصل إلى نحو -12% من الناتج الإجمالي في ظل استمرارية تأثر الإيرادات النفطية في بلدان المجموعة بالأوضاع الداخلية التي تشهدها بعض بلدان المجموعة، والحاجة إلى تزايد مستويات الانفاق لتلبية الاحتياجات الاقتصادية ودعم الانفاق على متطلبات إعادة الإعمار، في حين شهد مستوى العجز المسجل في موازنة الدول العربية المستوردة للنفط ارتفاعا بنحو 0.4 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 7.8% في عام 2018.

على صعيد الإيرادات العامة خلال العام 2018 حرصت الدول العربية النفطية وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تبني تدابير لتنويع إيراداتها العامة من خلال حفز الإيرادات غير النفطية والاتجاه إلى فرض الضرائب، ومراجعة رسوم تقديم الخدمات الحكومية، كما أحرزت الدول المستوردة للنفط تقدما ملموسا على صعيد الإصلاح الضريبي وتبنت سياسات لتحسين الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي والتحصيل الإلكتروني للضرائب، وفي جانب الإنفاق العام تعمل الدول العربية على تنفيذ سياسات إصلاحية لترشيد الإنفاق العام عبر إعادة ترتيب أولويات الانفاق، وعكفت دول عربية أخرى على مراجعة سياسات الدعم التي تتبناها لإصلاح نظم الدعم السلعي والتوجه عوضا عنها إلى إصلاح وتقوية شبكات الحماية الاجتماعية والاستهداف النقدي للفئات المستحقة، كما تسعى الإصلاحات إلى زيادة الموارد الموجهة إلى الانفاق الاستثماري من خلال تنفيذ مشروعات بالشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ بعض المشروعات في مجال البنية الأساسية وتقديم الخدمات الحكومية.

ونتيجة للجهود المبذولة من قبل الدول العربية لإصلاح أوضاع المالية العامة، من المتوقع أن يشهد العام 2019 تحسنا ملموسا في أوضاع المالية العامة العربية، حيث تشير التقديرات إلى أن عجز الموازنة العامة المجمعة كنسبة من الناتج الإجمالي سيتراجع إلى 5.5% عام 2019 مدعوما بدرجة أساسية بنمو إجمالي الإيرادات العامة المجمعة بمعدل 11%، فيما يتوقع نمو إجمالي النفقات العامة بنسبة 7% بالعام 2019.

التجارة الخارجية العربية

ارتفعت التجارة العربية من السلع والخدمات طبقا لبيانات صندوق النقد الدولي عام 2018 بنسبة 12.8% إلى 2387 مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات العربية من السلع والخدمات بنسبة 17.4% إلى 1264 مليار دولار من جراء تحسن أسعار النفط الذي لازال يمثل أكثر من نصف الصادرات السلعية للمنطقة، كما ارتفعت الواردات العربية من السلع والخدمات بنسبة 8.1% إلى 1122.7 مليار دولار خلال نفس الفترة.

البطالة العربية

تعتبر مشكلة البطالة من أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلدان العربية ويزيد من جسامه تحدياتها تركزها في الفئة المجتمعية الشابة الواقعة في سن العمل (15-24) والتي بلغت 26.1% عام 2018، ويبلغ معدل البطالة العربية وفقا لتقديرات البنك الدولي نحو 10%، ومن بين أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة العربية النمو الكبير والمتواصل في أعداد القوى العاملة العربية الداخلة سنويا إلى أسواق العمل مع عدم قدرة الاقتصادات العربية على توفير فرص العمل الكافية لمواجهتها، وعدم قدرة الداخلين إلى سوق العمل من خريجي التعليم على مواجهة والتكيف مع متطلبات أسواق العمل، فضلا عن هيكلية أسواق العمل ومناخ العمل حيث هناك تفضيل لشروط العمل بالحكومة والقطاع العام على القطاع الخاص، وانتشار العمل في القطاع غير الرسمي، وصعوبة تأسيس المشروعات.

وطبقا لقاعدة بيانات البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية يقدر حجم القوة العاملة بالدول العربية خلال عام 2018 بحوالي

136.2 مليون عامل بعد أن كان 133.4 مليون عامل عام 2017 بنسبة نمو بلغت 2.1%، كما تطور معدل البطالة العربية من نحو 9.95% عام 2017 إلى نحو 9.94% عام 2018، ومن المتوقع زيادة معدل نمو العمالة والسكان النشيطين اقتصاديا خلال العقود القادمة نتيجة تأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية وبالتالي زيادة مستويات عرض العمالة بشكل كبير، وفي حال استمرار نسق النمو والتشغيل الحالي ستستمر بطالة الشباب كأكبر تحدي اقتصادي واجتماعي يواجه المنطقة العربية حتى عام 2040، كما أن التطور التقني في إطار الثورة الصناعية الرابعة عملية ديناميكية ستنطوي على خلق الوظائف وإلغائها في ذات الوقت وتؤدي إلى زيادة صافية في خلق الوظائف فيما يتعلق بالعمالة الماهرة، وخسارة صافية في العمالة غير الماهرة بما يتراوح بين 25-50% نتيجة أتمتة عدد من الوظائف، وفي هذا الشأن تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الدول العربية بحاجة إلى توفير 60 مليون فرصة عمل حتى عام 2020 للإبقاء على مستويات بطالة الشباب عند مستوياتها الحالية، ومن هنا فإن ارتفاع معدل البطالة العربية يستوجب قيام الدول العربية برفع معدلات النمو الاقتصادي والتركيز على النمو الموفر للتشغيل واتخاذ مزيد من التدابير لمنع تفاقمها على المدى البعيد.

أسواق المال العربية

في وقت تراجعت فيه الأسواق المالية العالمية بشكل واضح انعكس على مؤشراتها متأثرة بالأوضاع التجارية العالمية والتوترات الجيوسياسية وارتفاع الفائدة على الدولار وأرتفاع أسعار النفط حيث تراجعت مجمل القيمة السوقية للأسواق المالية العالمية إلى 74.5 تريليون دولار عام 2018 مقارنة مع 85.3 تريليون دولار عام 2017 أي بتراجع نسبته 12.7%، فقد سيطر التباين على أداء البورصات العربية في تداولات عام 2018، وارتفعت القيمة السوقية للأسواق المالية العربية مجتمعة عام 2018 إلى 1.166 تريليون دولار عن مستواها المحقق عام 2017 البالغ 1.083 تريليون دولار بارتفاع نسبته 7.7%، وشكلت القيمة السوقية المالية السعودية نحو 48.0% من مجمل القيمة السوقية للأسواق المالية العربية مجتمعة، وعن أحجام التداول فقد استمرت بالانخفاض للعام الرابع على التوالي وبلغت نحو 235.0 مليار دولار، مقابل 268.1 مليار دولار عام 2017 بانخفاض بلغ نسبته 12.5% وشهدت أحجام التداول لدى معظم الأسواق المالية العربية الأخرى انخفاضا واضحا خلال العام 2018 باستثناء البورصة المصرية التي حققت ارتفاعا في أحجام التداول وصلت إلى نحو 42.0% وشكلت نحو 14.0% من حجم التداول الكلي للأسواق المالية العربية إضافة إلى السوق المالي السعودي التي شهدت ارتفاعا في أحجام التداول وصل إلى نحو 4.14%، أما بخصوص أسعار أسهم الشركات المدرجة لدى أسواق المال العربية فقد شهد المؤشر المركب لأسعار الأسهم الصادر عن صندوق النقد العربي ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 324.54 نقطة في نهاية عام 2018 مقارنة مع 321.51 نقطة في نهاية عام 2017 أي بارتفاع نسبته 0.9%.

المديونية العربية

بناء على التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2019 شهدت مؤشرات المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية استقرارا نسبيا حول الحدود الآمنة في نصف الدول العربية حيث استقر مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوى ال 50% في 8 دول عربية، وذلك رغم تراجع أداء المؤشر في 10 دول عربية.

3 الأوضاع الاقتصادية الخليجية

يعتبر تنويع النشاط الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد معرفي متنوع يقوده القطاع الخاص من أهم أولويات دول مجلس التعاون الخليجي. ويلعب الاستثمار الأجنبي والصادرات غير النفطية دوراً محورياً في تحقيق هذا الهدف، مما يتطلب المزيد من الإصلاحات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الصادرات غير النفطية. وقامت دول مجلس التعاون ببذل الكثير من الجهود لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في القطاعات غير النفطية، مثل إصلاح التشريعات وإنشاء مناطق تجارية حرة مع تقديم حوافز سخية للمستثمرين، وتيسير ملكية الأجانب للشركات، وتقليص الحواجز غير الجمركية، بالإضافة إلى إصلاحات بيئة الأعمال. ويعتبر موضوع التوطين في القطاع الخاص من أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون، حيث لا يزال معدل البطالة مرتفعاً نسبياً بين الشباب المواطن. وتُطبق كل دول مجلس التعاون الخليجي طائفة متنوعة من الإصلاحات تشمل تخصيص حصص إلزامية من الوظائف للمواطنين في قطاعات معينة، وعقوبات لأرباب العمل الذين لا يلتزمون بهذه الحصص.

النمو الاقتصادي

على الرغم من التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي، انتعش النمو الاقتصادي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2018 ليبلغ 2.0%، لتخرج من انكماش بلغ -0.3% في عام 2017. ويرجع هذا النمو القوي خلال عام 2018 إلى التحسن في الناتج النفطي الناجم عن الزيادة في إنتاج النفط خلال النصف الثاني من العام، فضلاً عن استمرار النمو القوي في الناتج غير النفطي المدعوم بارتفاع الاستثمارات الرأسمالية، وارتفاع الطلب المحلي. وتشير توقعات البنك وصندوق النقد الدوليين أن تحافظ اقتصادات دول مجلس التعاون على النمو المستقر في عام 2019 عند 2.1%، وأن تتسارع وتيرة النمو لتصل إلى ما يقارب 3.0% في عام 2020. ويبقى النمو مدفوعاً بشكل أساسي بالأثر الإيجابي لسياسات التنويع الاقتصادي وزيادة الصادرات غير النفطية، وسياسات جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وإصلاحات تحسين بيئة الأعمال وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والسياسات النقدية والمالية الداعمة للنمو. هذا بالإضافة إلى الدور الإيجابي الذي تلعبه الصناديق السيادية في تخفيف حدة تأثر اقتصادات دول مجلس التعاون بالتقلبات الاقتصادية الدولية.

معدلات التضخم

ارتفعت معدلات التضخم لفترة مؤقتة في السعودية والإمارات في أعقاب تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بداية عام 2018، في حين ارتفعت معدلات التضخم في البحرين بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتكاليف خدمات النقل. وقد بلغ معدل التضخم لمجوعة دول مجلس التعاون 2.1% في عام 2018، مقابل 0.2% في عام 2017. ويتوقع أن ينخفض معدل التضخم إلى 0.4% خلال عام 2019 نظراً لتلاشي الأثر التضخمي لضريبة القيمة المضافة والانخفاض النسبي في أسعار النفط.

موازين المالية العامة والموازين الخارجية

تحسن العجز في موازين المالية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ليبلغ -1.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، مقابل عجوزات بلغت حوالي -5.5% و -10.7% من الناتج في عامي 2017 و2016 على التوالي. ويعزى هذا التحسن في الموازين المالية إلى زيادة الإيرادات النفطية وما تحقق من تحسن في تعبئة الإيرادات غير النفطية خلال عام 2018، حيث طبقت كل من السعودية والإمارات ضريبة قيمة مضافة نسبتها 5% وحقّقتا نتائج إيجابية، واتخذت البحرين خطوة مماثلة في بداية عام 2019. وفرضت عُمان رسوم إنتاج على منتجات التبغ، ومشروبات الطاقة، والمشروبات الغازية، في منتصف عام 2018، ورفعت ضريبة دخل الشركات. وبشكل عام يتوقع أن يرتفع العجز في ميزانية الحكومة لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي قليلاً في عام 2019 ليبلغ -3.1%، نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية من جهة، وزيادة الإنفاق الحكومي من جهة أخرى.

وأتاح انحسار عجز المالية العامة لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي إبقاء رصيد إجمالي الدين الحكومي في نهاية عام 2018 قريباً من مستواه في نهاية عام 2017 من حيث نسبته من الناتج المحلي الإجمالي.

مكنت زيادة أسعار النفط وما صاحبها من زيادة في عوائد الصادرات النفطية، معظم دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق فوائض في موازينها التجارية وبالتالي الحسابات الجارية، حيث ارتفع فائض الحساب الجاري لمجموعة دول مجلس التعاون بشكل ملحوظ ليبلغ 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، مقابل فائض بلغ 2.5% من الناتج في عام 2017. ويتوقع أن يستقر هذا الفائض عند 3.9% في عام 2019.

الوضع النقدي والمصرفي

نما الائتمان المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2018، وذلك بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة. حيث قامت المصارف المركزية الخليجية برفع أسعار فائدة السياسة النقدية في عام 2018، تماشياً مع سعر الفائدة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، مما أبقى السوق النقدي والمصرفي في ظروف متشددة، وعمل على الحد من نمو الائتمان والنشاط غير النفطي. وقام الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة أربع مرات في عام 2018، وبواقع 25 نقطة أساس في كل مرة. وفي عام 2019، قام البنك الفيدرالي بخفض سعر الفائدة مرتين وبواقع 25 نقطة أساس في كل مرة. وعليه قامت المصارف المركزية الخليجية بخفض أسعار الفائدة، مما يعطي مزيداً من المرونة للسوق المصرفي وينعش الائتمان والاستثمار. وتتمتع البنوك الخليجية بشكل عام بالمتانة المالية من حيث كفاية رأس المال ونسب السيولة والربحية.

الجدول رقم 1: أهم المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

المؤشر	2016	2017	2018	2019*	2020*
النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	2.3	-0.3	2.0	2.1	2.8
منه، الناتج غير النفطي (%)	1.9	1.9	2.3	2.9	3.3
ميزان الحساب الجاري (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %)	-2.8	2.5	7.3	3.9	3.4
ميزان المالية العامة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %)	-10.7	-5.5	-1.7	-3.1	-2.2
معدل التضخم (المتوسط السنوي، %)	2.1	0.2	2.1	0.4	2.4

المصدر: صندوق النقد الدولي ووزارة الاقتصاد.

02

ثانيا: آداء الاقتصاد الوطني

1 الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2018 ليبلغ 1.7%، مقارنة مع نمو ضعيف بلغ 0.5% في عام 2017. ويعزى هذا النمو في الناتج الحقيقي في عام 2018 إلى نمو الناتج غير النفطي بمعدل 1.3% ونمو الناتج النفطي بمعدل 2.8%. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1,442.5 مليار درهم لعام 2018، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 1,521.1 مليار درهم.

الشكل رقم 3: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، (%)

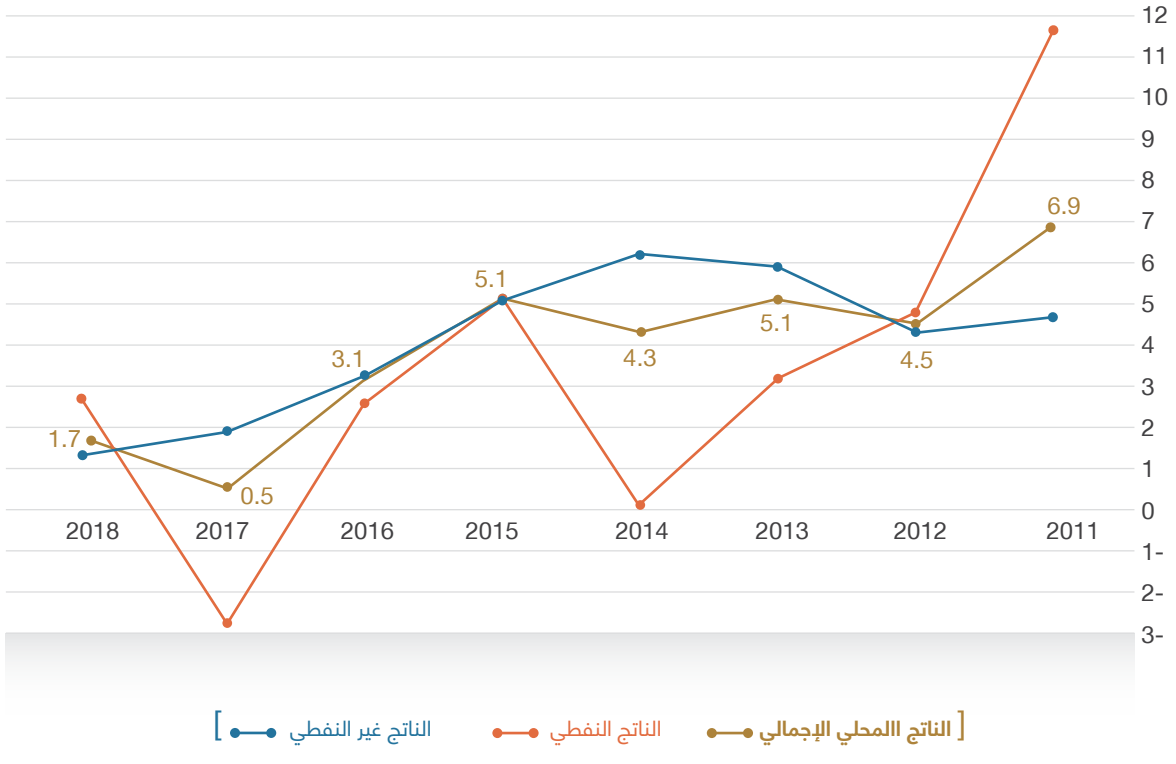

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد.

ووفقاً للتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2018، فقد استحوذت القطاعات غير النفطية المتنوعة على 70% من الناتج، بينما بلغت نسبة القطاع النفطي 30% من الناتج الحقيقي. ومن بين القطاعات غير النفطية فقد استحوذ قطاع "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات" على النصيب الأكبر وبنسبة 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، تلاها كل من قطاعات "التشييد والبناء" و"الصناعات التحويلية" و"النقل والتخزين" وبنسب متساوية تقريباً بلغت 8.5% لكل منها. ويوضح الشكل (3) مستوى التنوع الاقتصادي في الهيكل الإنتاجي للدولة والأهمية النسبية لمختلف الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم 4: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2018، (%)

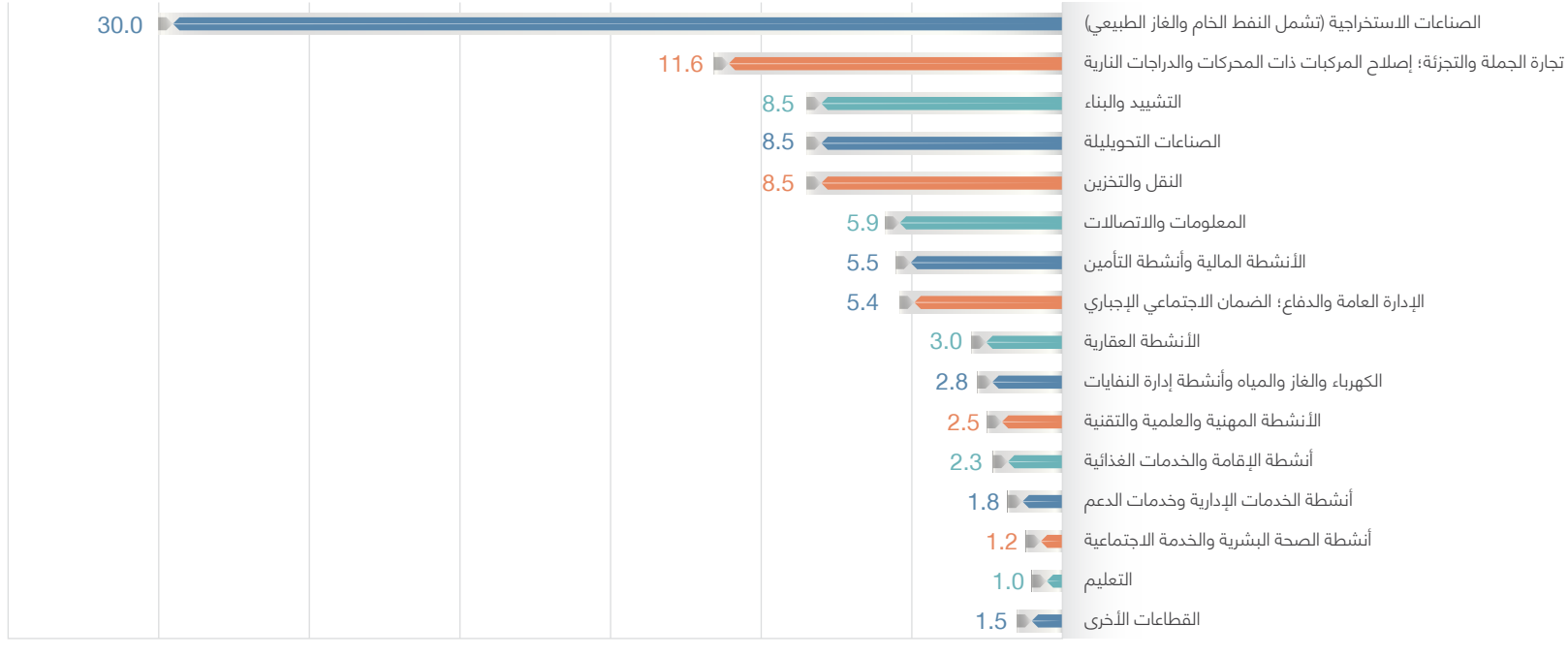

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد.

وبتحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الحقيقي في الناتج لعام 2018، فقد ساهمت القطاعات غير النفطية ب 0.9 نقطة مئوية من النمو الإجمالي والبالغ 1.7%، بينما ساهم القطاع النفطي بالنسبة المتبقية والبالغة 0.8 نقطة مئوية. ومن بين القطاعات غير النفطية، ساهم قطاعي "الأنشطة العقارية" و"الصناعات التحويلية" ب 0.4 نقطة مئوية (0.2 نقطة مئوية لكل قطاع) من النمو الحقيقي الإجمالي. وساهمت قطاعات "تجارة الجملة والتجزئة" و"الأنشطة المالية وأنشطة التأمين" وقطاع "المعلومات والاتصالات" و"أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية" و"النقل والتخزين" ب 0.5 نقطة مئوية من النمو الحقيقي (0.1 نقطة مئوية لكل قطاع). وكان لقطاع "الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات مساهمة سلبية في النمو بلغت -0.1 نقطة مئوية، وقد تعود هذه المساهمة السلبية، والتي تعني انخفاض في الإنتاج في هذا القطاع إلى سياسات ترشيد استهلاك الطاقة وزيادة الكفاءة الإنتاجية في هذا القطاع التي تنتهجها الدولة، تماشياً مع الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلق بالإنتاج والاستهلاك المسؤولين.

أما بتحليل النمو الاقتصادي من جانب الإنفاق لعام 2018، فقد كان صافي التصدير هو المحرك الأساسي للنمو الحقيقي وبنسبة مساهمة 3.1 نقطة مئوية، بينما ساهم كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري مساهمات سلبية في النمو بلغت -0.4 نقطة مئوية و-1.0 نقطة مئوية على التوالي. وتعكس هذه المساهمات أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة وسياسة ترشيد الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة تماشياً مع سعر الفائدة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي.

الشكل رقم 5: مساهمة القطاعات الاقتصادية النفطية وغير النفطية في النمو الاقتصادي لعام 2018

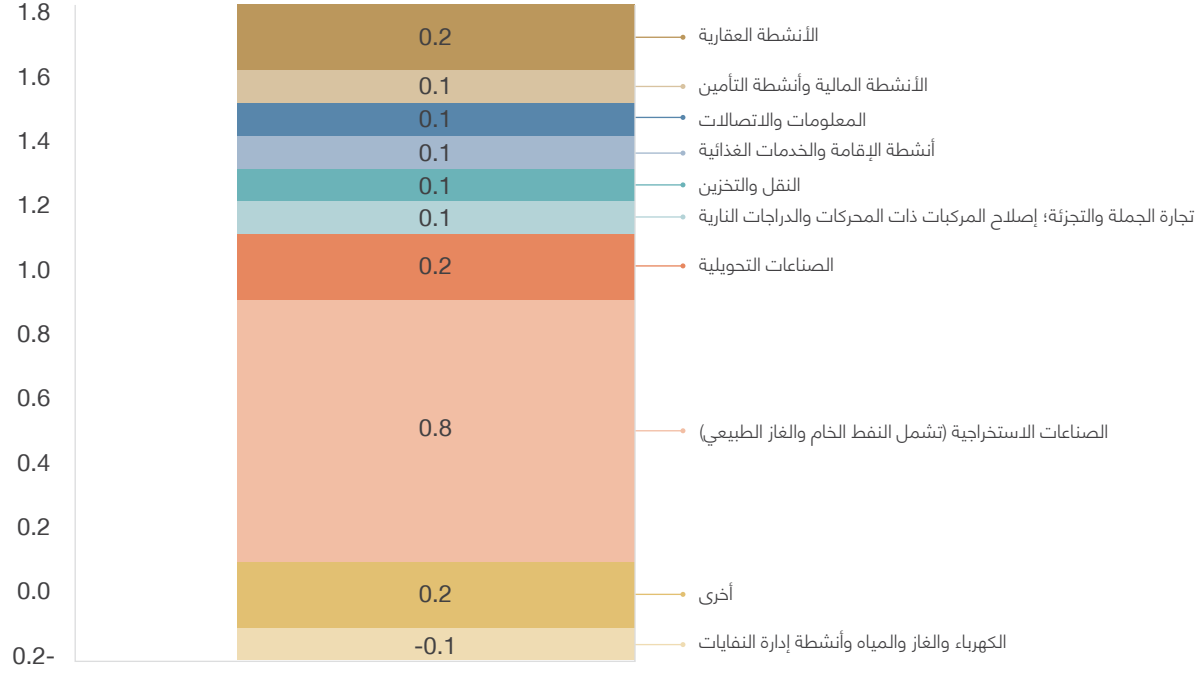

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد.

لاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة

في إطار سعي الدولة لتحقيق اقتصاد معرفي قائم على التكنولوجيا والتطبيقات الذكية والصناعات التحويلية، فقد حققت الدولة تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الخمس الماضية في نمو القطاعات المعرفية والرقمية والصناعية. حيث نما قطاع "المعلومات والاتصالات" بمعدل تراكمي بلغ 27.2% في الفترة (2014-2018) أي بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط 5.4%، وكذلك نما كل من قطاعي "التعليم" و"الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية" بنسب تراكمية بلغت 28.2% و9.5% على التوالي في الفترة نفسها، أي بمعدلات نمو سنوية بلغت بالمتوسط 5.6% و1.9% على التوالي. أما قطاع الصناعات التحويلية، فقد نما بمتوسط سنوي بلغ 4.2% في الفترة (2014-2018). واستحوذت هذه القطاعات مجتمعة على ما يقارب 18% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2018.

2 التضخم

ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلك ليبلغ 3.1% في عام 2018، مقابل 2.0% في عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع في معدل التضخم في عام 2018 إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بداية العام من جهة، وأثر ارتفاع أسعار النفط خلال العشر شهور الأولى من العام من جهة أخرى.

الشكل رقم 6: معدل التضخم السنوي، (%)

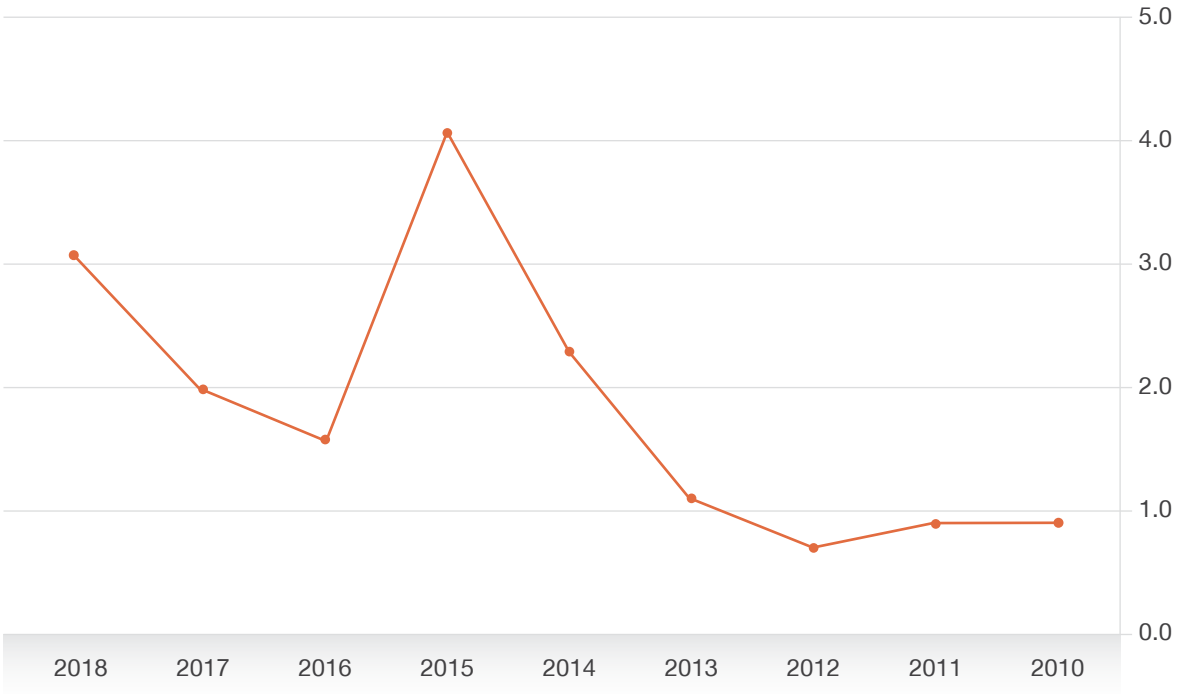

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد

3 التجارة الخارجية

نمت قيمة التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات بنسبة 0.5% في عام 2018 لتبلغ 1536.1 مليار درهم. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة نمو إجمالي الصادرات غير النفطية بنسبة 9.7% لتبلغ 637.6 مليار درهم، وانخفاض الواردات بنسبة 5.1%.

الجدول رقم 2: التجارة الخارجية غي النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بالمليار درهم إماراتي

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي الصادرات غير النفطية	إجمالي التجارة غير النفطية*
2017	946.5	181.0	400.3	581.3	1527.8
2018	898.5	206.0	431.6	637.6	1536.1

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد. *التجارة المباشرة وتجارة المناطق الحرة وتجارة المستودعات

الشكل رقم 7: إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات، موزعة حسب الدول، (%)

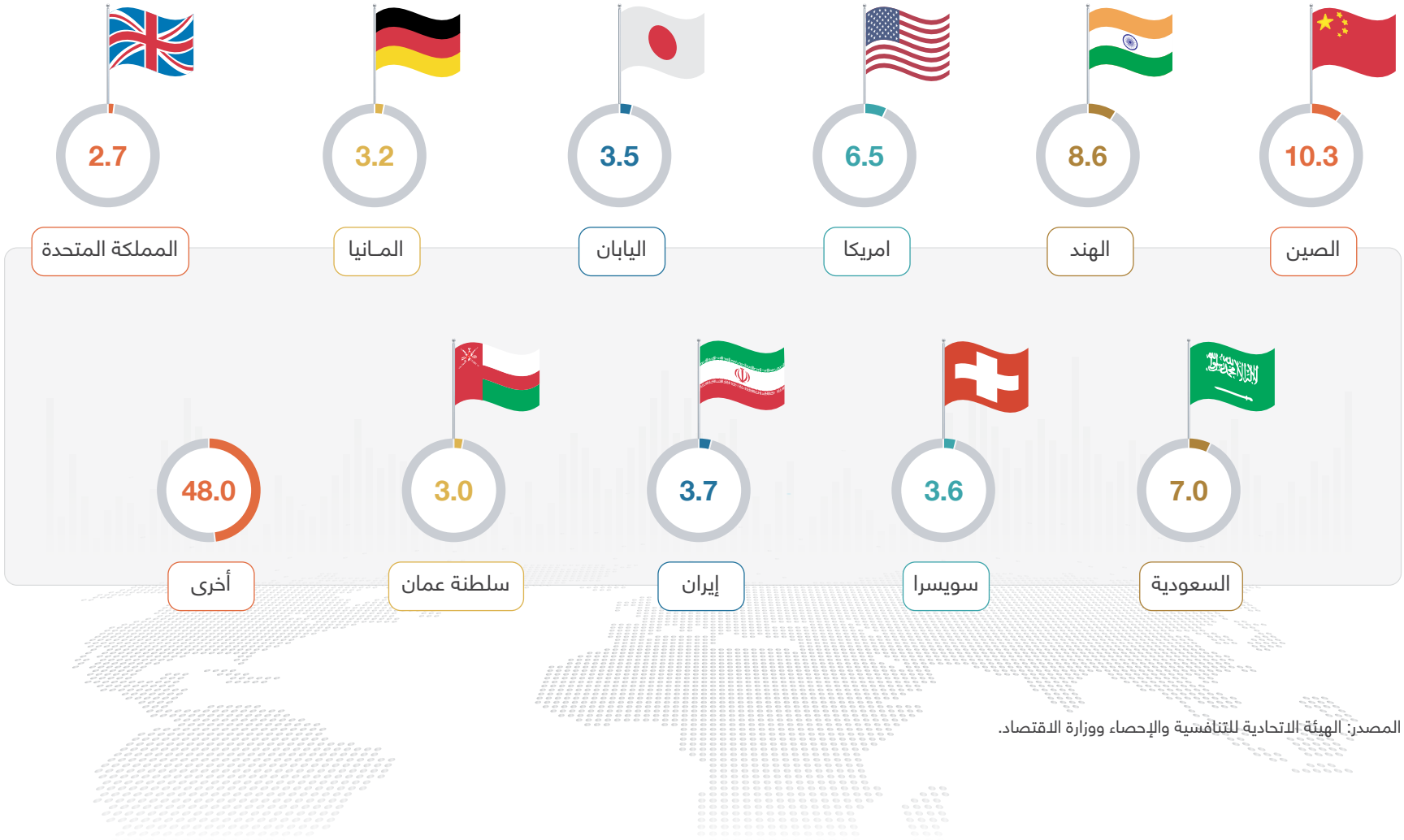

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد.

الواردات لدولة الإمارات حسب الدول والسلع

انخفضت واردات الدولة من كل من الصين وأمريكا بشكل ملحوظ خلال عام 2018 وبنسب بلغت 21.2%، و10.1% على التوالي. ومع ذلك بقيت هاتين الدولتين، بالإضافة إلى الهند والتي ارتفعت واردات الدولة منها بنسبة 14.0%، تستحوذ مجتمعة على النصيب الأكبر من واردات الدولة. وكذلك انخفضت واردات الدولة من المانيا وايطاليا واليابان بنسب 7.9% و2.4% و1.3% على التوالي. وفي المقابل، ارتفعت واردات الدولة من المملكة المتحدة والسعودية بنسبة 13.4% و9.8% على التوالي.

الشكل رقم 8: الواردات لدولة الإمارات موزعة حسب الدول، (%)

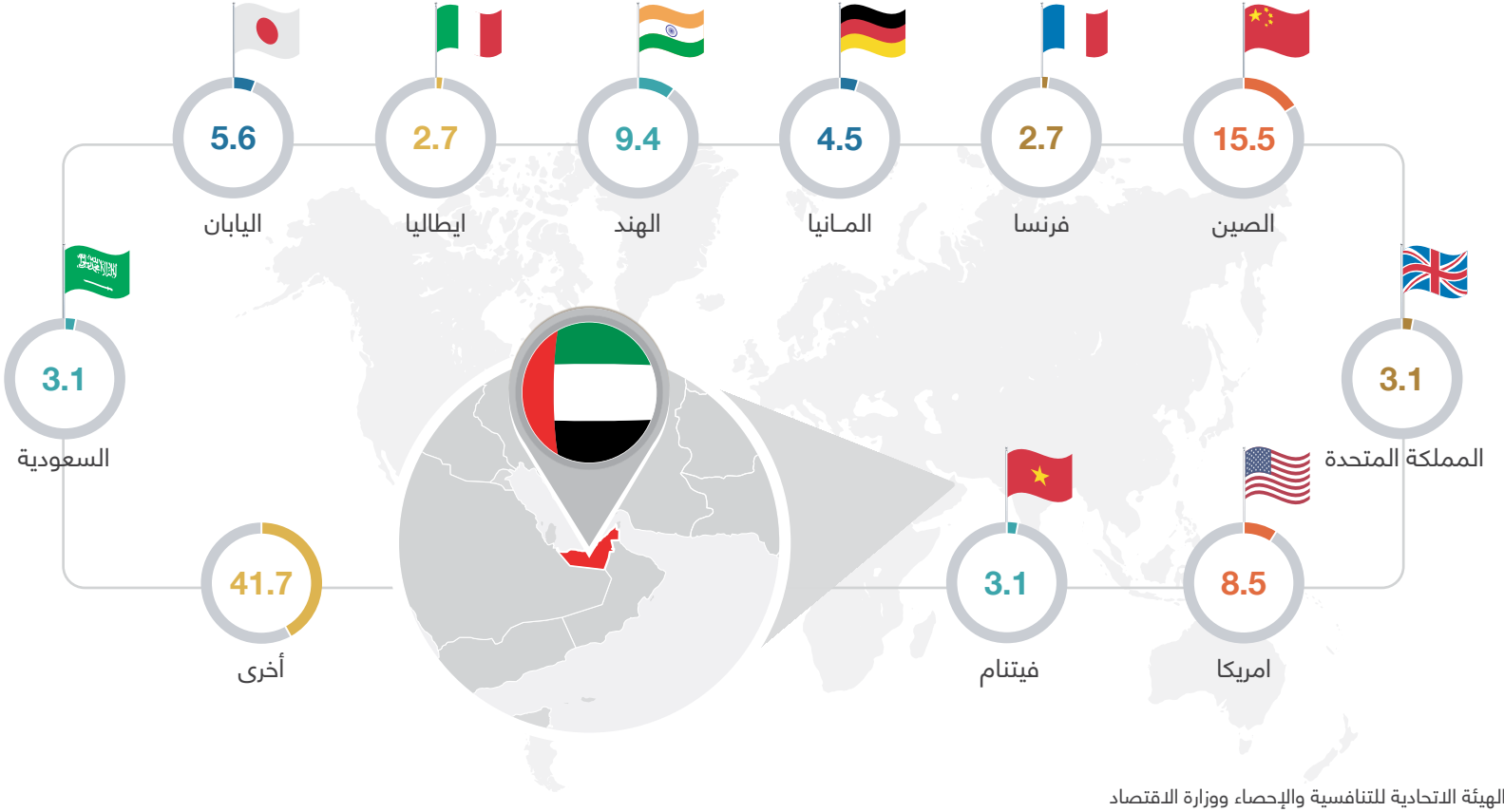

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد

الشكل رقم 9: الواردات لدولة الإمارات موزعة حسب السلع، (%)

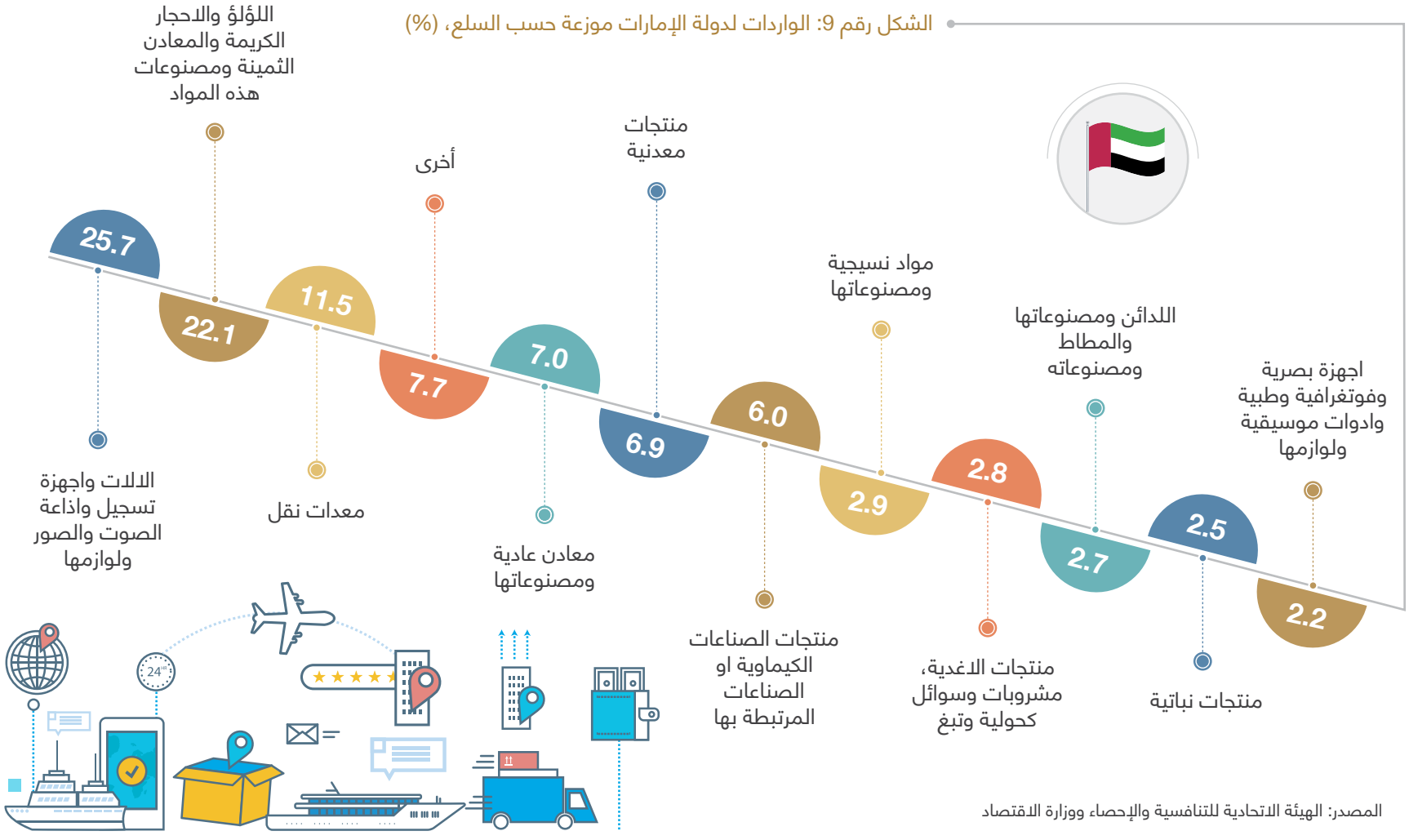

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد

صادرات دولة الإمارات حسب الدول والسلع

تضاعفت صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة للمملكة العربية السعودية لتبلغ 31.5 مليار درهم، لتستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات الإماراتية لعام 2018. كما ارتفعت الصادرات الإماراتية لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بنسب ملحوظة، بما فيها عمان (27.1%) لتبلغ 17.2 مليار درهم، والكويت (64.4%) لتبلغ 10.5 مليار درهم، والبحرين (65.5%) لتبلغ 6.6 مليار درهم. كما تضاعفت الصادرات الإماراتية إلى سويسرا لتبلغ 8 مليار درهم. وفي المقابل، انخفضت الصادرات الإماراتية إلى تركيا بنسبة 35% لتبلغ 10.8 مليار درهم، وإلى الصين بنسبة 9.4% لتبلغ 5.1 مليار درهم، وإلى الهند بنسبة 7.2% لتبلغ 17.9 مليار درهم.

الشكل رقم 10: توزيع الصادرات الإماراتية حسب الدول، (%)

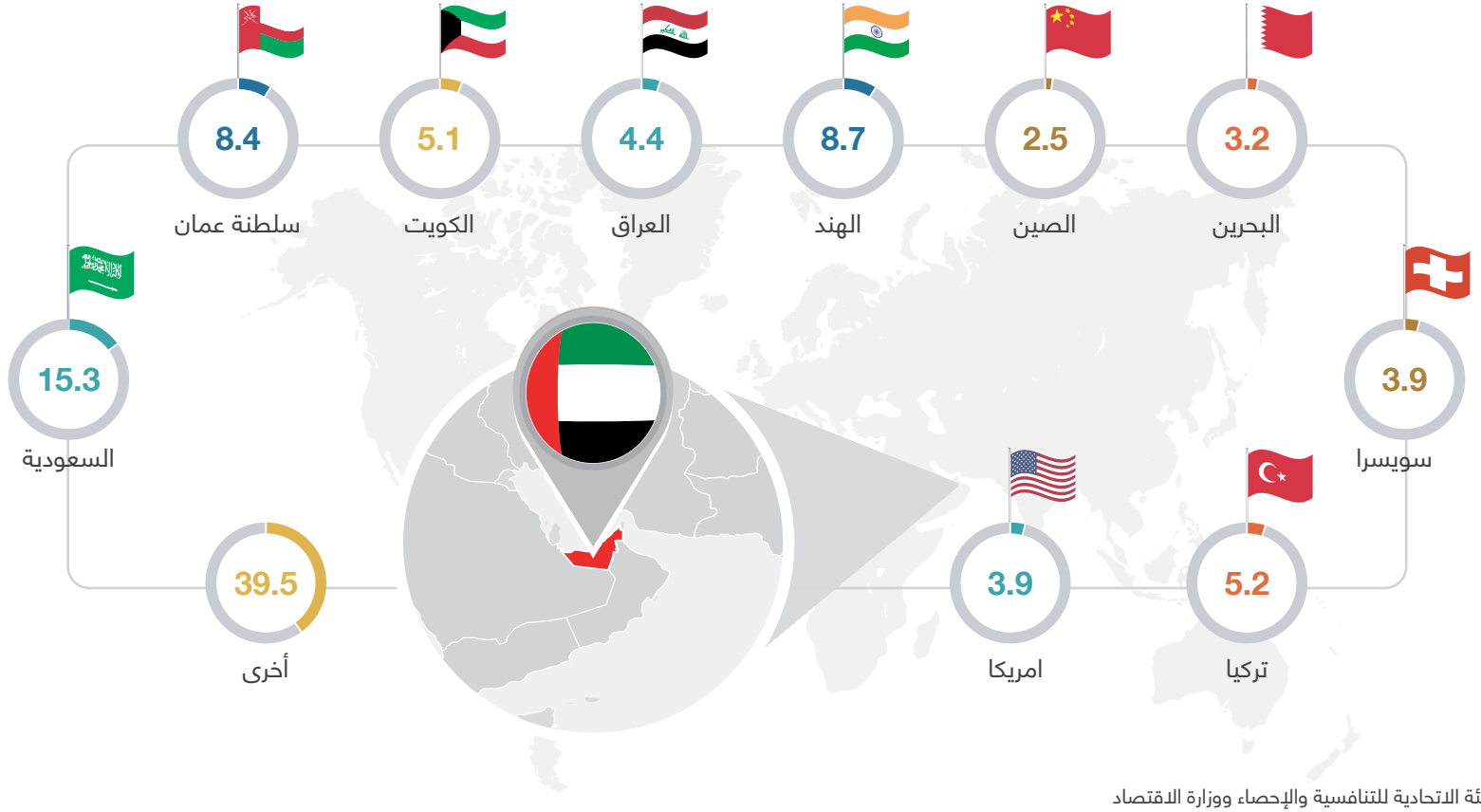

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد

الشكل رقم 11: توزيع الصادرات الإماراتية حسب السلع، (%)

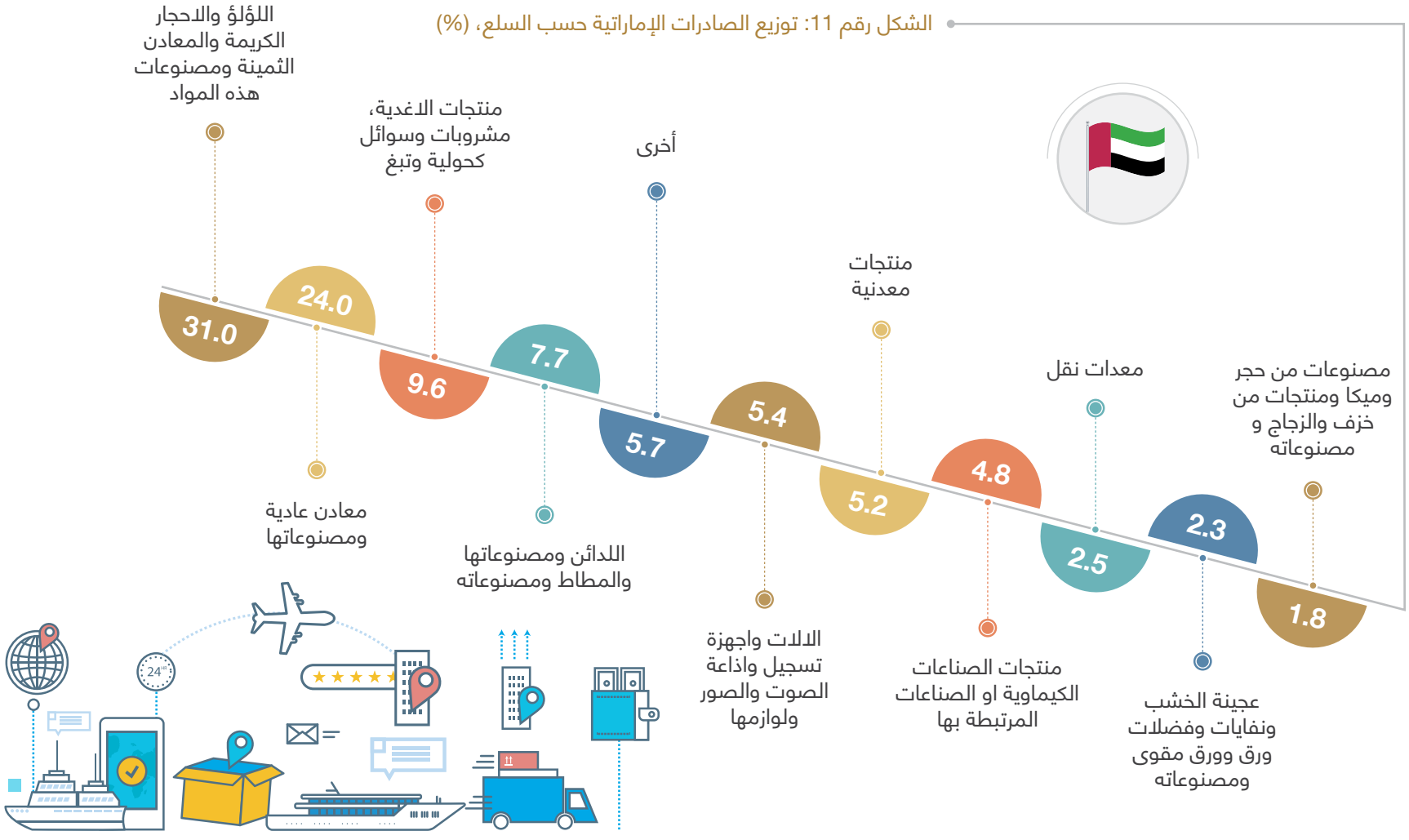

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد

إعادة التصدير لدولة الإمارات حسب الدول والسلع

ارتفعت قيمة إعادة التصدير لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ خلال عام 2018. حيث ارتفعت قيمة إعادة التصدير إلى السعودية بمقدار 9.2 مليار درهم (23.7%) لتبلغ 48.1 مليار درهم، وإلى الكويت بمقدار 7.9 مليار (63.8%) درهم لتبلغ 20.3 مليار درهم، وإلى عمان بمقدار 6.3 مليار درهم (44%) لتبلغ 20.5 مليار درهم، وإلى البحرين بمقدار 5 مليار درهم لتبلغ 9.6 مليار درهم. وكذلك تضاعفت قيمة إعادة التصدير إلى سويسرا لتبلغ 26.6 مليار درهم. وفي المقابل تراجعت قيمة إعادة التصدير لكل من إيران (34.4%) وأمريكا (22.7%) والهند (14%) والعراق (11.1%).

الشكل رقم 12: توزيع إعادة التصدير للإمارات حسب الدول، (%)

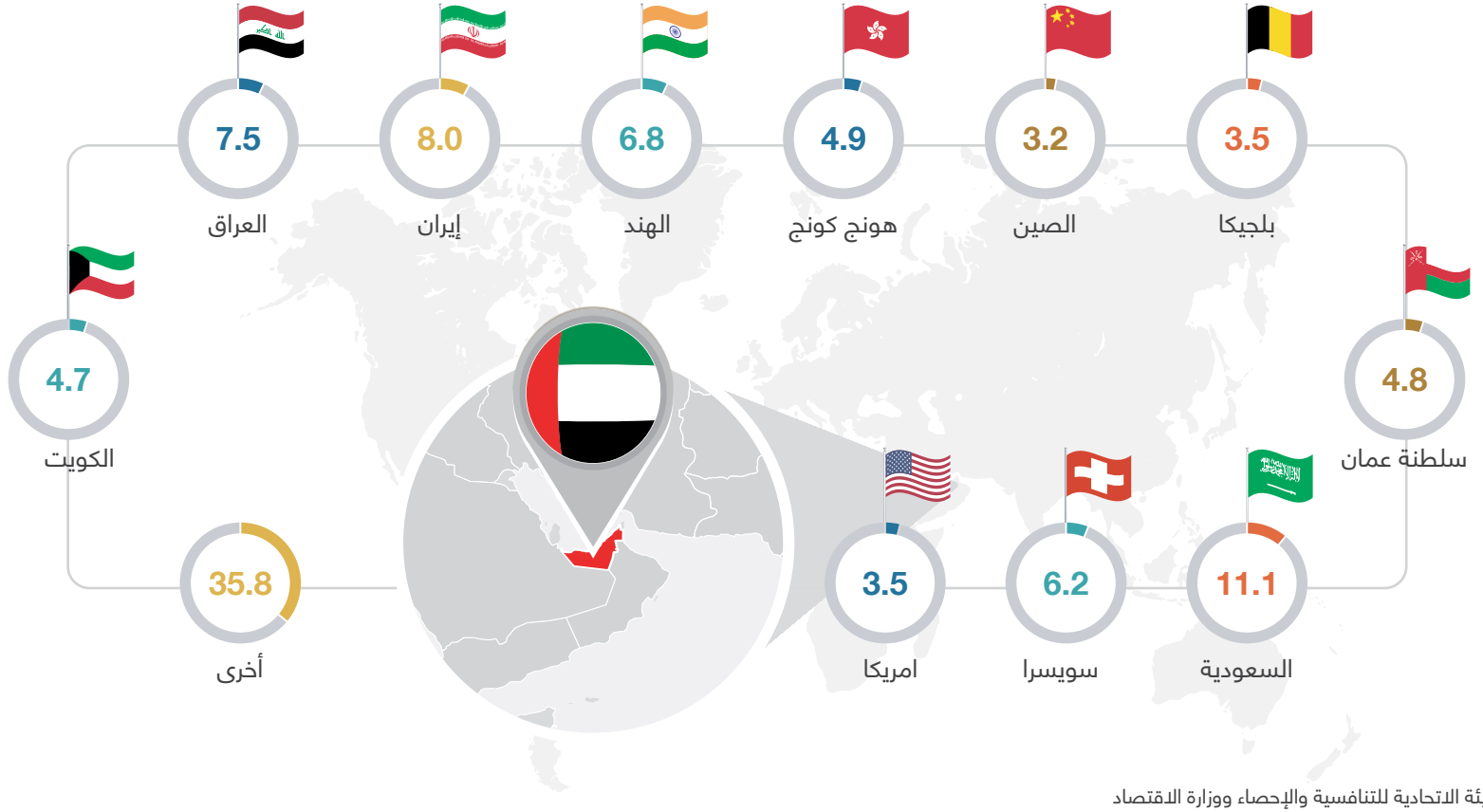

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد

الشكل رقم 13: توزيع إعادة التصدير للإمارات حسب السلع، (%)

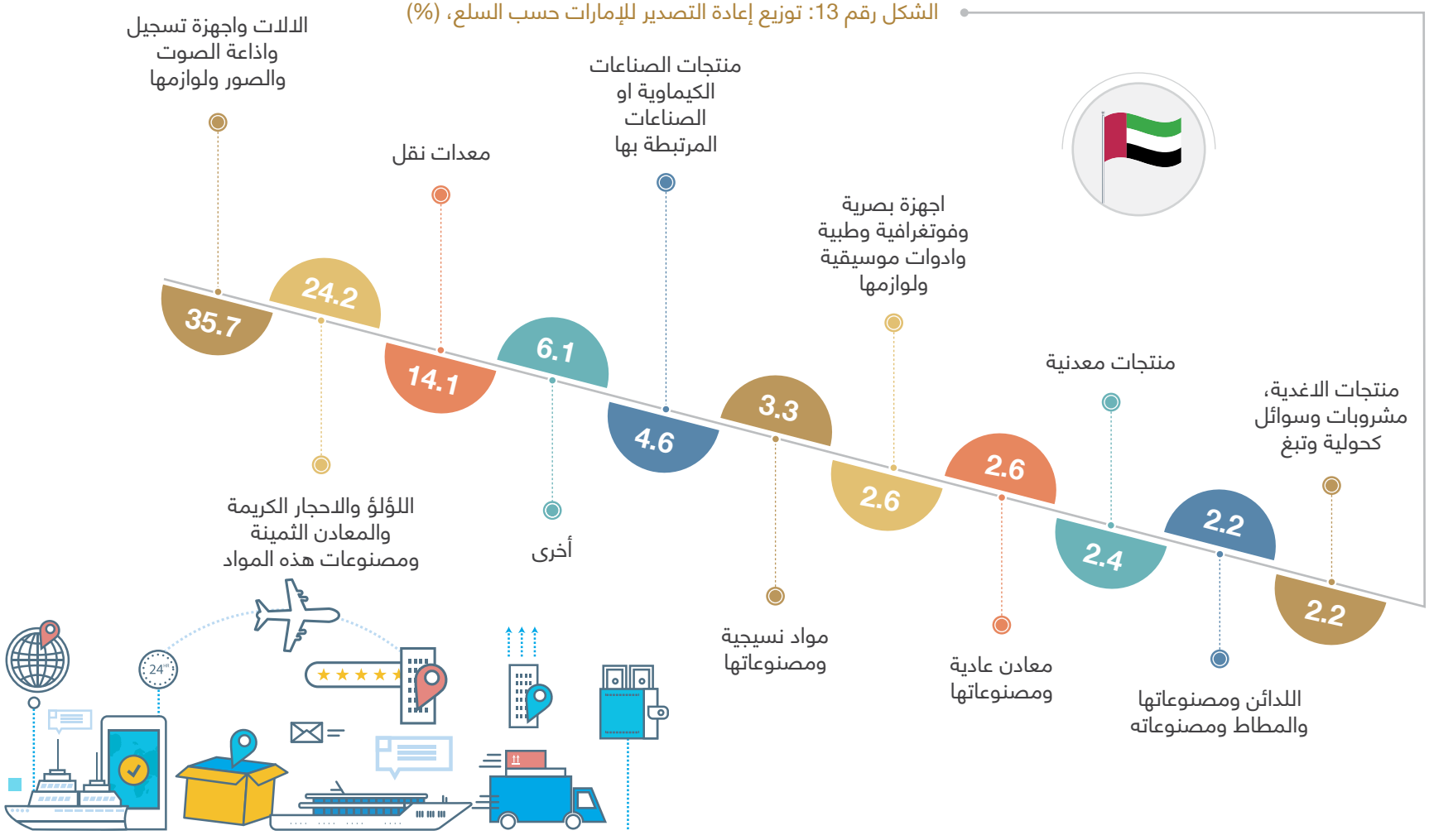

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الاقتصاد

4 الانفاق الاستهلاكي النهائي

ارتفاع الأسعار العالمية للنفط (طبقا لسلة أوبك) من 52.43 دولار/ برميل في المتوسط عام 2017 إلى 69.8 دولار/ برميل في المتوسط عام 2018 بنسبة زيادة بلغت نحو 33.0%، مع تزايد كمية إنتاج دولة الإمارات العربية المتحدة من النفط من 2.8 مليون برميل بالربع الأول من عام 2018 إلى نحو 3.3 مليون برميل / يوم بالربع الرابع مع ذات العام، نجم عنه زيادة الايرادات النفطية بالموازنة العامة للدولة بنحو 13.3% حيث تطورت قيمتها من 144.9 مليار درهم عام 2017 إلى 164.2 مليار درهم عام 2018، وأسهم في ارتفاع حجم الفوائض التشغيلية لدى الشركات المنتجة للنفط، وأتاح للدولة المزيد من الموارد للاستمرار في تعزيز الانفاق الحكومي الجاري وكذا الانفاق الاستثماري المعزز للنمو وخاصة الانفاق على المشروعات الاستراتيجية وخاصة مشروعات الحدث العالمي اكسبو 2020 والمشروعات المعززة للتنمية المستدامة وتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتنويع القاعدة الاقتصادية ودعم التنمية البشرية والاجتماعية، وقد تطور حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بالزيادة من 193,159 مليون درهم عام 2017 إلى 199,823 مليون درهم عام 2018 بنسبة زيادة بلغت 3.5%.

كما تزايد الإنفاق الاستهلاكي الخاص من 513,397 مليون درهم عام 2017 إلى 586,203 مليون درهم عام 2018 بنسبة نمو بلغت 14.2%، وكمحصلة لذلك تزايد إجمالي حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الجاري من 706,555 مليون درهم عام 2017 إلى 786,026 مليون درهم عام 2018 بنسبة زيادة قدرها 11.2%، وتطورت نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج المحلي الاجمالي بين العامين من 50.9% عام 2017 إلى 51.7% عام 2018 وذلك على النحو المبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 3: الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأعوام 2017 و 2018 (مليون درهم)

البيان	2017	2018	نسبة النمو %
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	193,159	199,823	%3.5
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	513,397	586,203	%14.2
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	706,555	786,026	%11.2
الإنفاق الاستهلاكي النهائي/ الناتج الاجمالي الجاري %	%50.9	%51.7	-

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، أرقام أولية، مايو 2019.

5 الاستثمارات

1.5 الاستثمارات المحلية

أتاح تحسن الايرادات النفطية بالعام 2018 عن مستواها بالعام 2017 من جراء ارتفاع أسعار النفط بنسبة نحو 33.0%، وكذا تزايد الايرادات الضريبية والاحتياطيات والفوائض المالية ومشاركة القطاع الخاص إلى جانب الحكومة في تنفيذ المشروعات، الموارد المالية اللازمة لضخ الاستثمارات المعززة للنمو وتحقيق التنمية المستدامة وتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل والتحول نحو اقتصاد معرفي تنافسي عالى الانتاجية قائم على البحوث والابداع والابتكارات، تفعيلا لرؤية الإمارات 2021 و مئوية 2071 واستراتيجية الامارات للثورة الصناعية الرابعة وتبني تكنولوجياتها لتأهيل الدولة لعصر مابعد النفط، وتركزت تلك الاستثمارات على استكمال ماتم الشروع في تنفيذه من المشروعات الاستراتيجية ومشروعات البنية التحتية وعلى رأسها الإنشاءات الخاصة بمشروعات الحدث العالمي اكسبو 2020، وخطوط المترو والسكك الحديدية الخفيفة وتوسعة مطار أبو ظبي، ومشروع توسيع مطار آل مكتوم الدولي، والمراحل الأخرى من مشروع السكك الحديدية الإتحادية لشركة الاتحاد للقطارات، وتنفيذ المشروعات الاستثمارية بكافة القطاعات الاقتصادية وخاصة ذات القيمة المضافة العالية التي من شأنها حفز النمو وتحقيق التنمية المستدامة وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مثل: الطاقة وخاصة الطاقة الجديدة والمتجددة والنووية، والصناعة وأهمها البتروكيماويات والألومنيوم والصناعات العسكرية والغذائية والدوائية والطيران والفضاء والروبوتات والذكاء الاصطناعي والمركبات الذاتية الحركة والتكنولوجيا الحيوية، والسياحة والفنادق، والتجارة، والتعليم والصحة والبنية التحتية المادية والإلكترونية واللوجستية والخدمات المالية والنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ....، وقد تطور نتيجة لذلك إجمالي تكوين رأس المال من نحو 298.6 مليار درهم عام 2017 إلى 295.4 مليار درهم عام 2018 بتراجع بلغ نسبة -1.1%، وتطورت مساهمة القطاع العام في تنفيذ الاستثمارات بالزيادة عام 2018 وبلغت 170.8 مليار درهم بنسبة 57.8% من اجمالي تكوين رأس المال الثابت، بعد أن كانت 162.3 مليار درهم بنسبة 54.4% من اجمالي تكوين رأس المال الثابت عام 2017 وبنسبة زيادة بلغت 5.3%، على حساب تراجع مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات بنسبة تراجع بلغت -8.6% من 136.2 مليار درهم بنسبة 45.6% من اجمالي الاستثمارات المنفذة عام 2017، إلى 124.6 مليار درهم بنسبة 42.2% من اجمالي الاستثمارات المنفذة عام 2018، وذلك على النحو المبين بالجدول أدناه.

الجدول رقم 4: إجمالي تكوين رأس المال حسب القطاعات بالأسعار الجارية لعامي 2017 و 2018 (مليون درهم)

البيان	2017 القيمة	2017 المساهمة %	2018 القيمة	2018 المساهمة %	نسبة النمو %
إجمالي تكوين رأس المال	298,569	%100	295,410	%100	%1.1-
القطاع العام	162,321	%54.4	170,851	%57.8	%5.3
القطاع الخاص	136,248	%45.6	124,559	%42.2	%8.6-

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، أرقام أولية، مايو 2019.

الجدول رقم 14 إجمالي تكوين رأس المال حسب القطاعات بالأسعار الجارية لعامي 2017 و 2018 (مليون درهم)

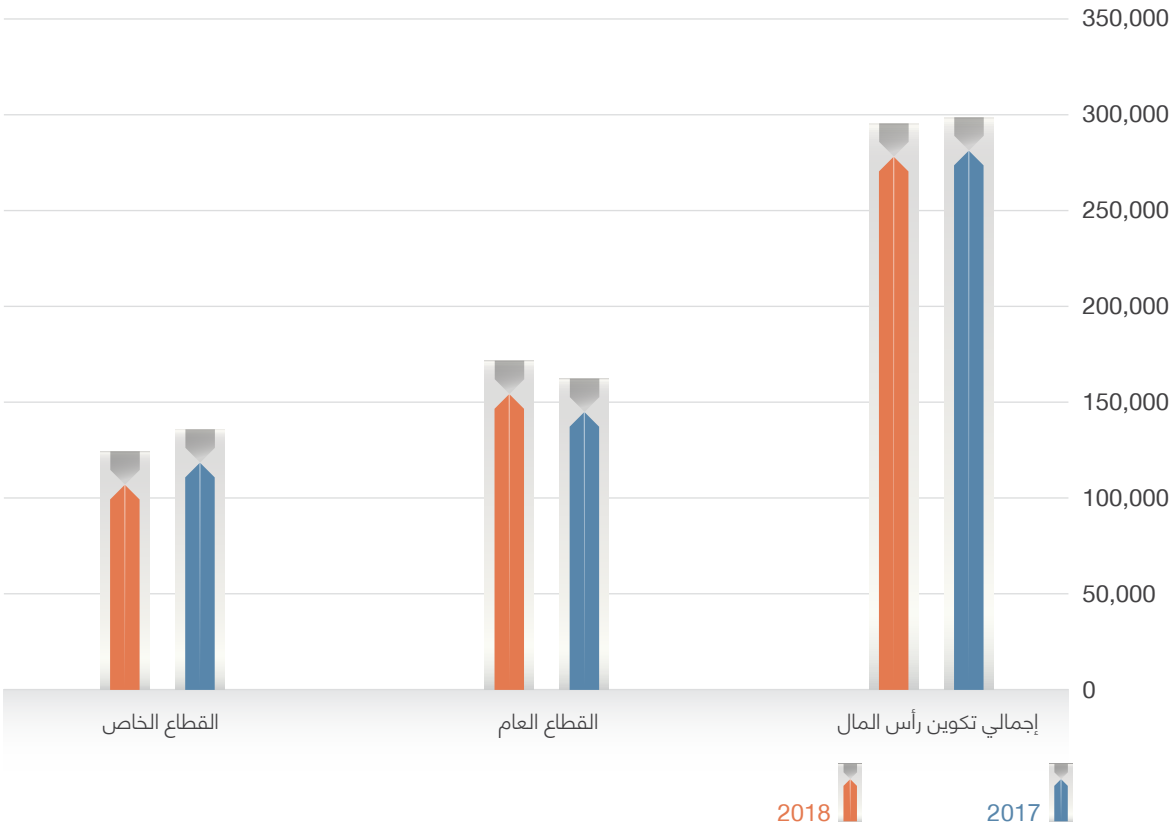

هيكل الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية

الجدول رقم 5: إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية للأعوام 2017 و 2018

البيان	2017		2018	
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %
الزراعة والحراجة وصيد والأسماك	1,548	%0.5	1,331	%0.5
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	43,350	%14.5	44,312	%15.0
الصناعات التحويلية	31,712	%10.6	30,708	%10.4
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	21,499	%7.2	19,832	%6.7
التشييد والبناء	9,183	%3.1	9,029	%3.1
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	20,433	%6.8	21,458	%7.3
النقل والتخزين	32,912	%11.0	31,336	%10.6
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	5,972	%2.0	6,320	%2.1
المعلومات والاتصالات	7,862	%2.6	7,734	%2.6

البيان	2017		2018	
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	4,468	%1.5	3,844	%1.3
الأنشطة العقارية	59,240	%19.8	56,440	%19.1
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	3,813	%1.3	4,545	%1.5
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	6,598	%2.2	5,891	%2.0
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	37,025	%12.4	40,638	%13.8
التعليم	4,840	%1.6	4,087	%1.4
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	4,161	%1.4	4,173	%1.4
الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	3,953	%1.3	3,732	%1.3
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب العمل	-	-	-	-
المجموع	298,569	%100.0	295,410	%100.0

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، أرقام أولية، مايو2019.

الشكل رقم 15: إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية لعامي 2017 و 2018

من الجدول يتبين استحواذ قطاع الأنشطة العقارية على نحو 19.1% من الاستثمارات المنفذة بكافة القطاعات الاقتصادية وجاء الأول بين كافة القطاعات خلال العام 2018 يليه بالمرتبة الثانية قطاع الصناعات الاستخراجية الذي استحوذ على نحو 15.0%، تلاه بالمرتبة الثالثة قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري الذي استحوذ على نحو 13.8% من إجمالي الاستثمارات المنفذه، ثم قطاع النقل والتخزين الذي استحوذ على 10.6% من إجمالي الاستثمارات المنفذه، فقطاع الصناعات التحويلية الذي نفذ نحو 10.4% من حجم الاستثمارات، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة الذي نفذ نحو 7.3% من الاستثمارات، تلاه قطاع الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات الذي نفذ نحو 6.7% من الاستثمارات، وقد استحوذت تلك القطاعات السبعة مجتمعة على نسبة 82.9% من إجمالي حجم الاستثمارات المنفذة وبقيمة نحو 244.7 مليار درهم في العام 2018، بعد أن كانت تستحوذ على نسبة 82.3% من إجمالي حجم الاستثمارات المنفذة وبقيمة 246.2 مليار درهم عام 2017.

2.5 الاستثمار الأجنبي المباشر

طبقا لتقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي للعام 2019 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة ثلاث مراتب في العام 2018 عن ترتيبها في العام 2017 لتحل في المرتبة 27 عالميا من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تطور قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها إلى نحو 10.385 مليار دولار عام 2018 بعد أن كان 10.354 مليار دولار عام 2017 بنسبة نمو بلغت 0.3% وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2014-2018 بلغ نحو -1.6%، وجاءت بالمرتبة الأولى عربيا مستحوذة على نحو 33.3% من إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية عام 2018 والبالغ قيمته نحو 31.2 مليار دولار، كما جاءت في المرتبة الثانية على مستوى منطقة غرب آسيا مستحوذة على 35.5% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تلك المنطقة، ونحو 22.0% من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الواردة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبذا تطور إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الداخلة إلى 140.319 مليار دولار بعد أن كان 129.934 مليار دولار عام 2017 بنسبة نمو بين العامين بلغت نحو 8.0% وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2014-2018 بلغت نحو 8.5%، ساعد في تحقيق تلك النتائج الايجابية مناخ الاستقرار السياسي، والسياسات الاقتصادية الرشيدة والفعالة، والتشريعات الصديقة للأعمال، والعلاقات الاقتصادية القوية مع مختلف دول العالم، والموقع الجغرافي الاستراتيجي الهام الذي جعلها بوابة تجارية حيوية لمختلف الأسواق الإقليمية، وكفاءة الخدمات الحكومية وفعالية النظام القضائي، وجودة الأنظمة المالية والضريبية والجمركية المحفزة للاستثمار، والبنية التحتية والتكنولوجية الحديثة من مطارات وموانئ فائقة التطور وقطاع خدمات لوجستية حيوي ومتكامل، ووجود مناطق حرة ذات بنى تحتية متطورة وتخصصات متنوعة، وريادة عالمية في مجال الطيران المدني وناقلات جوية عملاقة منافسة عالمياً، ومجتمع منفتح ومتعدد الثقافات يحتضن أكثر من 200 جنسية، ونمط حياة عصري متطور وانتشار واسع للتكنولوجيا والاتصالات.

وقد شهد عام 2018 إنشاء 876 مشروع استثماري أجنبي جديد في الدول العربية بتكلفة استثمارية تصل إلى أكثر من 83.5 مليار دولار، استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على 635 منها واستحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على نحو 16.9% من عدد المشاريع الواردة لدول مجلس التعاون بتكلفة استثمارية قدرها نحو 14.1 مليار دولار.

ويتميز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة بالتنوع ومن أهم القطاعات الاقتصادية المستحوذة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة : تجارة الجملة والتجزئة و الأنشطة العقارية والخدمات المالية والتأمين، والصناعات التحويلية، والتعدين واستغلال المحاجر، ومن أهم الدول المستثمرة في الدولة سويسرا، والمملكة المتحدة، والهند، والولايات المتحدة، وفرنسا، والنمسا، واليابان، والسعودية، والكويت، وهولندا.

الجدول رقم 6: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الداخلة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2014 – 2018 (بالمليار دولار)

العام	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الداخلة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الداخلة
2014	11.072	101.424
2015	8.551	109.975
2016	9.605	119.580
2017	10.354	129.934
2018	10.385	140.319
متوسط النمو %	%1.6-	%8.5

المصدر: تقارير الأونكتاد سنوات مختلفة.

الشكل رقم 16: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الداخلة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عن السنوات 2014-2018

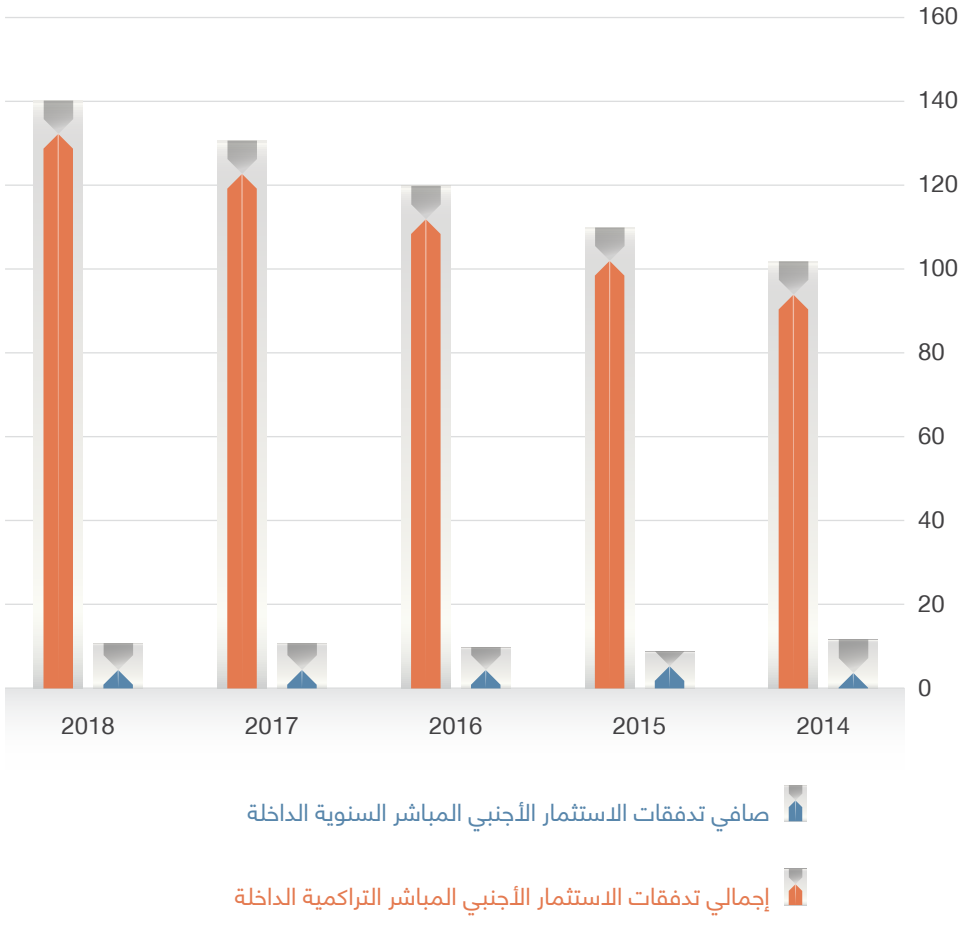

ومن المتوقع أن تشهد الدولة في الأعوام القادمة المزيد من النمو في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولة خلال عامي 2019 و2020 بنسبة تتراوح ما بين 15 و20%، ورفع حصة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي بالأسعار الجارية إلى نسبة 5% بحلول عام 2021 مقابل 3% حالياً. في ظل توجه الدولة نحو تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتحقيق رؤيتها لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والبحث والابتكار مع وجود بيئة اقتصادية آمنه ومناخ استثمار وأعمال مشجع ومشروعات عملاقة بقطاعات البنية التحتية والصناعة والطاقة الجديدة والمتجددة والسياحة، والطيران، والفضاء، واعتماد السياسة العليا لدولة الامارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتي تتضمن 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل والفضاء والمياه وتخصيص حجم استثمارات متوقعة لها بقيمة اكثر من 300 مليار درهم، فضلا عن الانعكاسات الاقتصادية المتوقعة على الدولة من اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع الصين وموقعها الاستراتيجي في طريق الحرير الجديد، وفي ظل إصدار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2018 بما يتضمنه من العديد من الحوافز والمميزات التي توفرها الدولة للمستثمر الأجنبي وتطوير بيئة استثمار آمنة وجاذبة، من أبرزها إمكانية تملك المشاريع بنسبة 100% في قطاعات محددة، وضمانات حماية الاستثمار، وتسهيلات التحويل المالي وإمكانية تعديل صيغة الشراكة والاندماج والاستحواذ ونقل الملكية بما يتفق مع مصلحة المستثمر، وفقاً لمجموعة من الضوابط والمعايير، وعبر اصدار عدد من المبادرات والأنشطة التي تسهم في رفع مستوى الخدمات وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين وأصحاب الأعمال، فضلا عن قيام وزارة الاقتصاد بتنظيم ملتقى سنوي عالمي للاستثمار لعرض أحدث المعلومات والاستراتيجيات المتعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتيسير التواصل الاستراتيجي والترويج للاستثمارات، فضلا عن إصدار اللوحة الإلكترونية للاستثمار الأجنبي المباشر، التي توفر قاعدة بيانات استثمارية تفاعلية ضخمة تشمل تدفقات وأرصدة الاستثمار الاجنبي المباشر لما يزيد على 200 دولة، والاستثمارات الإماراتية في الخارج، كما تتيح بيانات حول استثمارات مختلف دول العالم المباشرة الموجودة في الدولة وفق تصنيفات متعددة، وتبرز أهم المشاريع والفرص الاستثمارية في مختلف إمارات الدولة، بحيث تتيح مؤشراً إرشادياً للشركات الاستثمارية سواء الجديدة أو القائمة الراغبة في التوسع والبحث عن فرص ومجالات جديدة للاستثمار واتخاذ القرارات الاستثمارية على أساس معرفي سليم.

كما تساهم دولة الإمارات من خلال استثماراتها في الخارج التي تغطي معظم بلدان العالم في لعب دور هام وفعال في دفع حركة التنمية بتلك البلدان الشريكة، وتغطي تلك الاستثمارات عدة قطاعات مثل البنية التحتية والموانئ والصناعات التحويلية والخدمات الصحية والزراعة والإنشاءات والعقارات وغيرها، وبلغ اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الامارات إلى العالم عام 2018 نحو 15.0 مليار دولار بعد أن كانت 14 مليار دولار عام 2017 بنسبة نمو بلغت 7.5% وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2014-2018 بلغ نحو 6.3%، وجاءت بالمركز 19 عالميا والثانية على مستوى منطقة غرب آسيا مستحوذة على ما نسبته 31% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول منطقة غرب آسيا بعد المملكة العربية السعودية التي احتلت المرتبة الأولى بنسبة 43.0% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من المنطقة للعام 2018، وبذا تطور إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الخارجة إلى 142.2 مليار دولار عام 2018، بعد أن كانت 127.2 مليار دولار عام 2017 بنسبة نمو بلغت نحو 11.8%، وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2014-2018 بلغ نحو 15.2%.

الجدول رقم 7: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الخارجة من دولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2014 – 2018 (بالمليار دولار)

العام	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الخارجة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الخارجة
2014	11.736	80.838
2015	16.692	97.530
2016	15.711	113.241
2017	13.956	127.197
2018	15.0	142.2
متوسط النمو %	%6.3	%15.2

المصدر: تقارير الأونكتاد سنوات مختلفة.

الشكل رقم 17: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الخارجة من دولة الإمارات العربية المتحدة عن السنوات 2014-2018

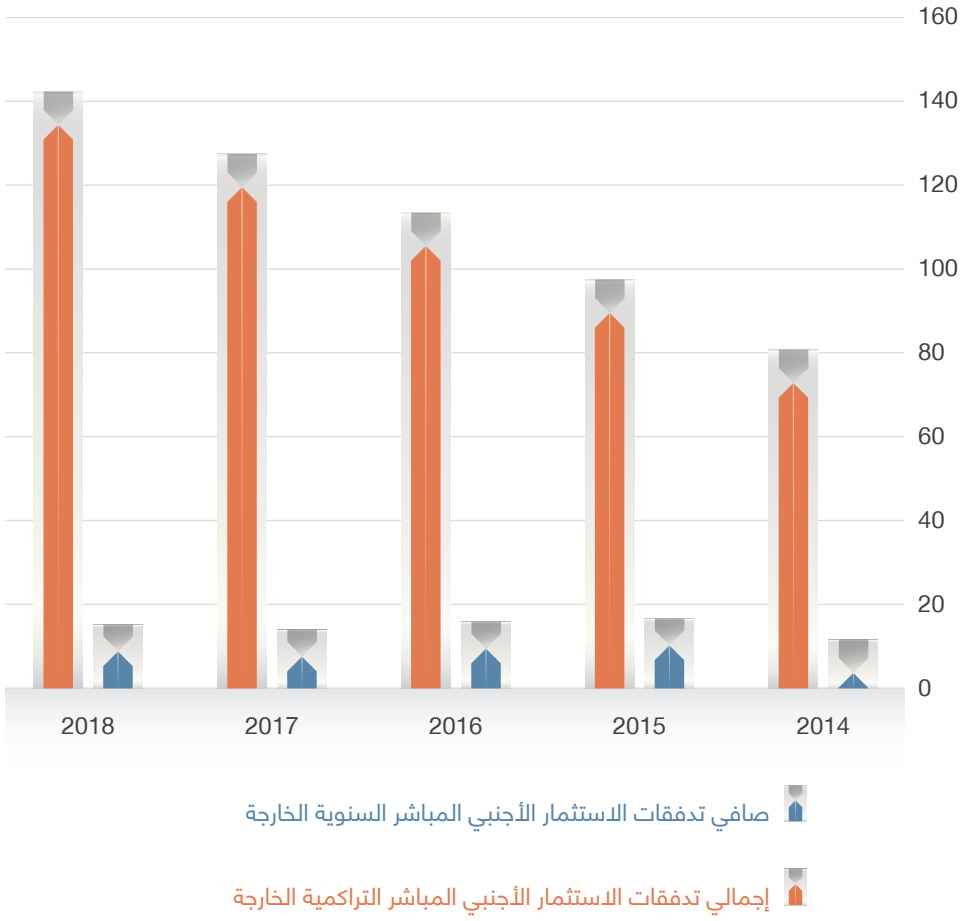

6 القطاع المالي والنقدي

تطور ناتج قطاع الأنشطة المالية بالأسعار الجارية من نحو 133.9 مليار درهم عام 2017 إلى نحو 140.0 مليار درهم عام 2018 بنسبة نمو بلغت 4.6%، وتطورت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) من 9.6% عام 2017 إلى نحو 9.2% عام 2018، كما انخفضت نسبة مساهمة القطاع المالي في ناتج القطاعات غير النفطية (بالأسعار الجارية) من 12.2% عام 2017 إلى 12.4% عام 2018.

1.6 تطورات الأسواق المالية

الجدول رقم 8: أداء سوق الإمارات للأوراق المالية لعامي 2017 و 2018

البيان	2017	2018
عدد الشركات المدرجة بسوق الإمارات للأوراق المالية	130	137
عدد الشركات المدرجة بسوق أبو ظبي للأوراق المالية	66	70
عدد الشركات المدرجة بسوق دبي للأوراق المالية	64	67
التغيرالسنوي بمؤشرأسعار أسهم سوق أبو ظبي للأوراق المالية %	%3.25-	%11.7
التغير السنوي بمؤشرأسعار أسهم سوق دبي المالي %	%4.55-	%24.9-
القيمة السوقية لسوق أبو ظبي للأوراق المالية (مليار درهم)	457.3	505.4
القيمة السوقية لسوق دبى المالي (مليار درهم)	394.0	343.3
متوسط حجم التداول اليومي بسوق الامارات للأوراق المالية (مليون درهم)	651.74	393.10
حجم التداول بسوق أبو ظبي للأوراق المالية (مليار درهم)	48.1	39.6
حجم التداول بسوق دبى المالي (مليار درهم)	114.7	59.2

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الأوراق المالية والسلع.

تطور عدد الشركات المدرجة بسوق الإمارات للأوراق المالية من 130 شركة عام 2017 (عدد الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية 66 شركة بنسبة إدراج تبلغ 50.7 % من إجمالي الشركات المدرجة بأسواق الدولة، في حين يبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق دبي 64 شركة بنسبة إدراج تمثل 49.2% من إ جمالي عدد الشركات المدرجة بأسواق الدولة)، إلى 137 شركة عام 2018 (عدد الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية 70 شركة بنسبة إدراج تبلغ 51.1% من إجمالي الشركات المدرجة بأسواق الدولة، في حين يبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق دبي 67 شركة بنسبة إدراج تمثل 48.9% من إجمالي عدد الشركات المدرجة بأسواق الدولة (وبنسبة نمو لعدد الشركات المدرجة بسوق الامارات للأوراق المالية بين عامي 2017 و 2018 بلغت نحو 5.4%.

وأوضحت مؤشرات آداء أسواق الأوراق المالية بالدولة عام 2018 اتجاهات متباينة، حيث تطور مؤشر أسعار الأسهم سوق أبو ظبي للأوراق المالية بالزيادة من -3.25% عام 2017 إلى 11.7% عام 2018، كما تطورت القيمة السوقية بالزيادة من 457.3 مليار درهم عام 2017 إلى 505.4 مليار درهم عام 2018، مدفوعان بالانتعاش النسبي في أسعار النفط وإصلاحات المالية العامة وحزمة المحفزات الاقتصادية والاجراءات التنظيمية واعتماد برنامج أبو ظبي للمسرعات التنموية "غدا 21" لحكومة أبوظبي لتسريع تنفيذ المشاريع المجتمعية ودعم قطاع الأعمال وترسيخ جاذبية الإمارة للاستثمار. بينما تطور التراجع بمؤشر أسعار الأسهم سوق دبي المالي من -4.55% عام 2017 إلى -24.9% عام 2018 مدفوعا بالتراجع بالقيمة السوقية وتراجع المؤشرات الفرعية لقطاعات الصناعة والعقارات والانشاءات والخدمات المالية.

يوضح متوسط حجم التداول اليومي للأسواق المالية بالدولة انخفاض نسبته -39.7% في عام 2018 مقارنة بعام 2017، وتطور حجم التداول بسوق أبو ظبي للأوراق المالية من 48.1 مليار درهم عام 2017 إلى 39.6 مليار درهم عام 2018، بينما تطور حجم التداول بسوق دبي المالي من 114.7 مليار درهم عام 2017 إلى 59.2 مليار درهم عام 2018.

2.6 التطورات النقدية

انخفض عرض النقود (ن1) المكون من النقد المتداول خارج البنوك مضافا إليه الودائع النقدية عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017 بنسبة -1.4% ليبلغ 485.7 مليار درهم في نهابة عام 2018. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019، فقد ارتفع (ن1) بنسبة 4.1% ليبلغ 505.7 مليار درهم في نهاية أوكتوبر 2019.

ارتفع عرض النقود (ن2) المكون من عرض النقود (ن1) مضافا إليه الودائع شبه النقدية بنسبة 2.5% عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017 ليبلغ 1,308.4 مليار درهم في نهاية عام 2018. كما ارتفع (ن2) بنسبة 4.9% خلال الشهور العشر الأولى من عام 2019 ليبلغ 1,372.7 مليار درهم.

ارتفع عرض النقود (ن3) المكون من عرض النقود (ن2) مضافا إليه الودائع الحكومية بنسبة نمو سنوي بلغت 7.8% ليبلغ 1,602.4 مليار درهم بنهاية عام 2018، وبنسبة 4.9% خلال الشهور العشر الأولى من عام 2019 ليبلغ 1,680.8 مليار درهم في نهاية أوكتوبر 2019.

الجدول رقم 9: التطورات النقدية، بالمليار درهم

البيان	2017	2018	أوكتوبر 2019	التغير خلال عام 2018 (%)	التغير خلال 10 شهور 2019 (%)
عرض النقد (ن 1)	492.4	485.7	505.7	-1.4%	4.1%
عرض النقد (ن 2)	1,276.1	1,308.4	1,372.7	2.5%	4.9%
عرض النقد (ن 3)	1,487.1	1,602.4	1,680.8	7.8%	4.9%

المصدر : المصرف المركزي ووزارة الاقتصاد.

3.6 التطورات المصرفية

بلغ إجمالي عدد البنوك العاملة في الدولة 59 بنكاً في نهاية أكتوبر 2019، منهم 21 بنوك وطنية و38 بنوك أجنبية. وبلغ إجمالي الأصول لدى البنوك 3,040.6 مليار درهم في نهاية أكتوبر 2019، مرتفعة بنسبة 6.0% عن مستواها المسجل في نهاية عام 2018، مقابل معدل نمو سنوي بلغ 6.5% في عام 2018 بأكمله.

حققت إجمالي الودائع لدى البنوك نمواً قوياً في عام 2018 وبنسبة 7.9%. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2019، فقد نمت الودائع بنسبة 3.6% لتصبح قيمة إجمالي الودائع 1,819.7 مليار درهم في نهاية أكتوبر 2019.

وتمكنت البنوك بفضل المستوى المرتفع للودائع وملاءة رأس المال من مواصلة أنشطتها الخاصة بالائتمان المصرفي، حيث نما إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة 4.8% في عام 2018، وبنسبة 3.2% خلال الشهور العشر الأولى من عام 2019، وبذلك بلغ إجمالي الائتمان المصرفي ما قيمته 1,708.6 مليار درهم في نهاية أكتوبر 2019.

واستمرت "نسبة الائتمان المصرفي إلى الودائع" بالانخفاض التدريجي لتصل إلى 93.9% في نهاية أكتوبر2019، مقابل 94.3% في نهاية عام 2018، ونسبة 97.1% في نهاية عام 2017.

الجدول رقم 10: التطورات المصرفية

مليار درهم

البيان	2017	2018	أكتوبر 2019	نسبة النمو السنوي لعام 2018	نسبة النمو خلال الشهور العشر الأولى من عام 2019
إجمالي الأصول	2,693.8	2,868.5	3,040.6	%6.5	%6.0
إجمالي الودائع	1,627.3	1,755.7	1,819.7	%7.9	%3.6
إجمالي الائتمان المصرفي	1,580.3	1,656.2	1,708.6	%4.8	%3.2
نسبة الائتمان/ الودائع %	%97.1	%94.3	%93.9	-	-

المصدر : المصرف المركزي ووزارة الاقتصاد.

7 المالية العامة

ارتفاع الأسعار العالمية للنفط عام 2018 عن مستواها في عام 2017 طبقا لمتوسط أسعار سلة أوبك بنسبة زيادة بلغت نحو 33.0%، مع تزايد كمية إنتاج الدولة من النفط من 2.8 مليون برميل بالربع الأول من عام 2018 إلى نحو 3.3 مليون برميل/ يوم بالربع الرابع مع ذات العام، نجم عنه زيادة الايرادات العامة بموازنة الدولة بنحو 13.3% من 401.894 مليار درهم عام 2017 إلى 455.516 مليار درهم عام 2018 كمحصلة لتطور الايرادات النفطية بالزيادة من 144.9 مليار درهم عام 2017 إلى 164.2 مليار درهم عام 2018، وتزايد الإيرادات العامة الأخرى بين العامين من نحو 257.0 مليار درهم عام 2017 إلى نحو 291.3 مليار درهم عام 2018، وقد تطورت أرباح الشركات المساهمة من 132.0 مليار درهم عام 2017 إلى 149.6 مليار درهم عام 2018، وكذا تزايدت الايرادات الضريبية من 22.1 مليار درهم عام 2017 إلى 25,0 مليار درهم من جراء تطبيق ضريبة السلع الانتقائية (الضارة) إعتبارا من الربع الرابع

من عام 2017 وضريبة القيمة المضافة إعتبارا من بداية العام 2018، و استمرت الدولة خلال العام 2018 كذلك في انتهاج سياستها المالية الرشيدة المتوازنة عبر ضبط وترشيد الانفاق الجاري واستمرار ضخ الاستثمارات على تفعيل استراتيجياتها وتنفيذ مشروعات البنية التحية والمشروعات الاستراتيجية لحفز النمو والتحول نحو اقتصاد معرفي تنافسي عالي الانتاجية قائم على الابداع والبحث والابتكار وتجهيز مشروعات الحدث العالمي اكسبو 2020، وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية والاجتماعية، وتطور الإنفاق العام نتيجة لذلك من نحو 404.6 مليار درهم عام 2017 إلى 421.8 مليار درهم عام 2018 بنسبة نمو بلغت 4.2% وكمحصلة لذلك تحول العجز في الموازنة من نحو -2.8 مليار درهم عام 2017، إلى فائض كبير قدره 33.7 مليار درهم في العام 2018، وذلك على النحو المبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 11: الإيرادات والمصروفات العامة للدولة للأعوام 2017-2018

البيان	2017	2018	نسبة التغير 2017/ 2018 %
إجمالي الإيرادات العامة	401.894	455.516	%13.3
إجمالي النفقات العامة	404.649	421.772	%4.2
الفائض / العجز النهائي	2.756-	33.744	-

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، أرقام أولية، أبريل 2019.

03

ثالثا: السكان والقوى العاملة

1 السكان

طبقا لقاعدة بيانات البنك الدولي تطور عدد السكان بدولة الإمارات العربية المتحدة من نحو 9487.2 ألف نسمة عام 2017، إلى نحو 9630.9 ألف نسمة عام 2018 بمعدل نمو سكاني بلغ 1.50%، ووفقاً للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، بلغ العدد الإجمالي لسكان دولة الإمارات من مواطنين ووافدين مقيمين9,304,277 نسمة عام 2017 مقارنة بـ 9,121,167 نسمة عام 2016، بمعدل نمو سكاني عن عام 2017 بلغ نحو 2.0%.

ويقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة وافدين من حوالي أكثر من 200 جنسية تقيم وتعمل ويتجاوز عددهم عدد سكان الدولة المواطنين، وتعتبر الجالية الهندية من أكبر المجتمعات الوافدة المقيمة في الدولة، يليها الجالية الباكستانية، والبنغالية، وغيرها من الجنسيات الآسيوية، والأوروبية، والأفريقية.

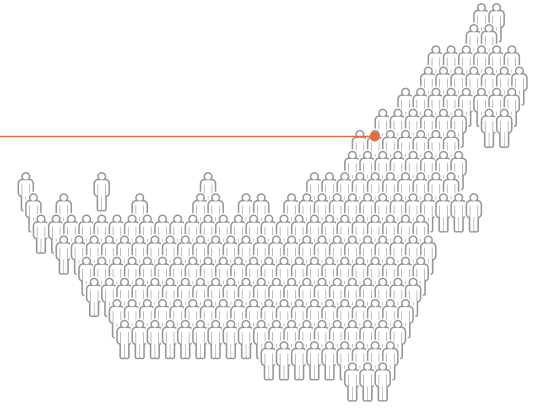

2 القوى العاملة

الجدول رقم 12: القوى العاملة والمشتغلين والمتعطلين بدولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2017-2018

البيان	2017	2018	نسبة التغير 2018/ 2017%
عدد القوى العاملة (مليون)	7.424	7.384	-0.5%
عدد المشتغلين (مليون)	7.241	7.219	-0.3%
عدد المتعطلين (ألف)	183.000	164.655	-10.0%
معدل البطالة %	2.5%	2.2%	-

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، 2019.

استنادا إلى بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء تطور عدد القوى العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة من 7.424 مليون عامل عام 2017 إلى 7.384 مليون عامل عام 2018 بنسبة تراجع بلغت -0.5%، كما تطور عدد المشتغلين بكافة القطاعات الاقتصادية بالدولة بين العامين من 7.241 مليون مشتغل عام 2017 إلى 7.219 مليون مشتغل عام 2018 بنسبة تراجع بلغت - 0.3 %، وبهذا انخفض عدد المتعطلين عن العمل من 183.0 ألف متعطل عام 2017 إلى 164.655 ألف متعطل عام 2018 بنسبة تغير بلغت نحو -10.0%، وبهذا انخفض معدل البطالة من 2.5% عام 2017 إلى 2.2% عام 2018.

1.2 توزيع تعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية

الجدول رقم 13: تقديرات تعويضات المشتغلون (حجم الأجور) حسب القطاعات الاقتصادية للأعوام 2017 و 2018 (مليون درهم)

القطاعات	*تعويضات المشتغلين 2017	%	*تعويضات المشتغلين 2018	%
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	3,791	%0.8	3,895	%0.8
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	19,419	%4.0	20,326	%4.1
الصناعات التحويلية	44,523	%9.2	45,777	%9.3
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	7,411	%1.5	7,509	%1.5
التشييد والبناء	52,338	%10.8	52,959	%10.7
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	66,201	%13.7	62,857	%12.7
النقل والتخزين	41,210	%8.5	41,662	%8.4
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	16,851	%3.5	16,745	%3.4

القطاعات	*تعويضات المشتغلين 2017	%	*تعويضات المشتغلين 2018	%
المعلومات والاتصالات	13,121	%2.7	13,087	%2.6
الانشطة المالية وأنشطة التأمين	25,579	%5.3	29,307	%5.9
الأنشطة العقارية	8,707	%1.8	8,479	%1.7
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	26,623	%5.5	26,466	%5.4
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	16,649	%3.4	16,801	%3.4
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	90,550	%18.7	95,803	%19.4
التعليم	17,300	%3.6	17,985	%3.6
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	18,155	%3.8	18,326	%3.7
الفنون والترفيه والترويج وأنشطة الخدمات الأخرى	5,103	%1.1	5,212	%1.1
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب العمل	9,480	%2.0	10,049	%2.0
المجموع	483,011	%100.0	493,246	%100.0

*المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء. أرقام أولية، مايو 2019.

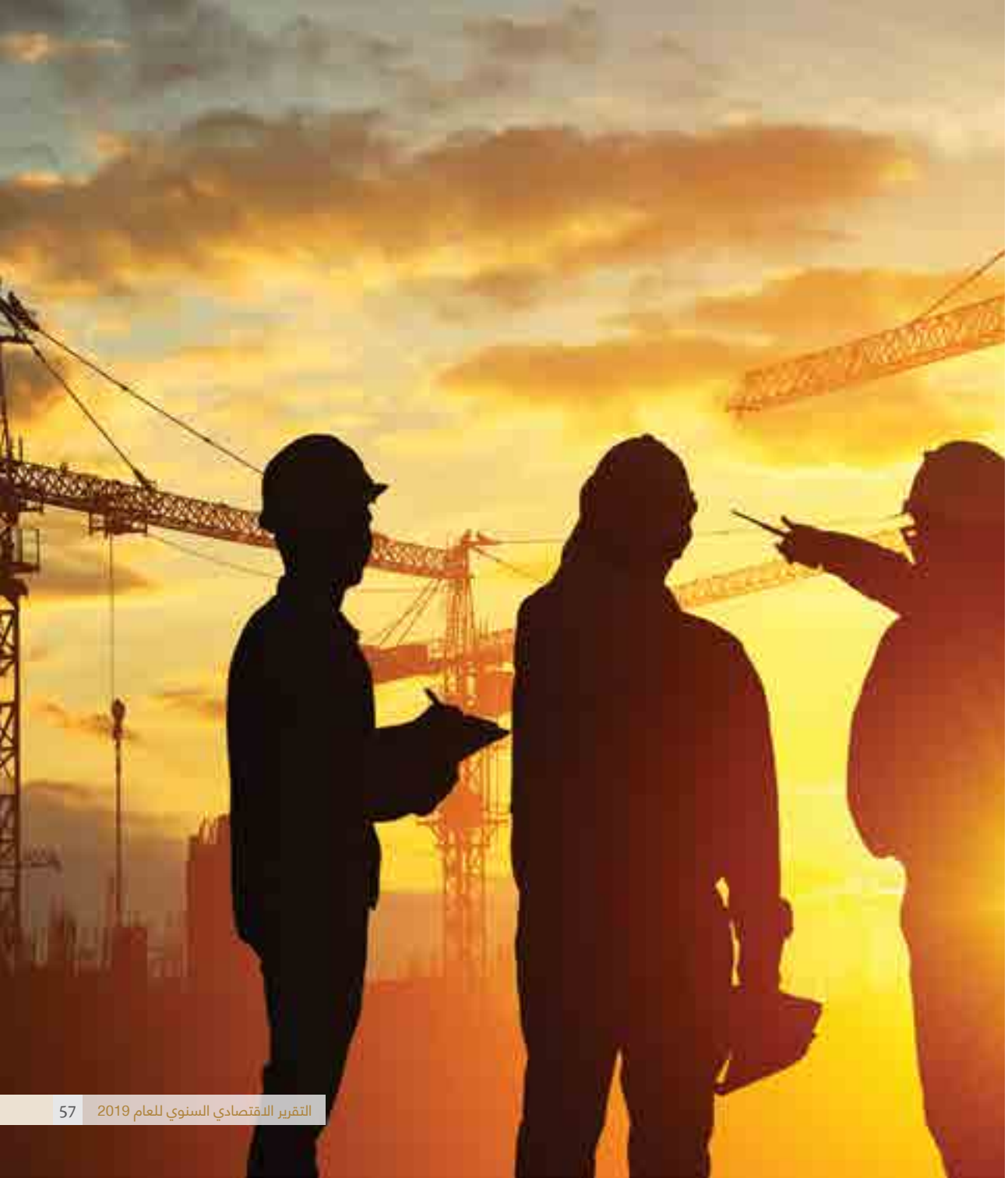

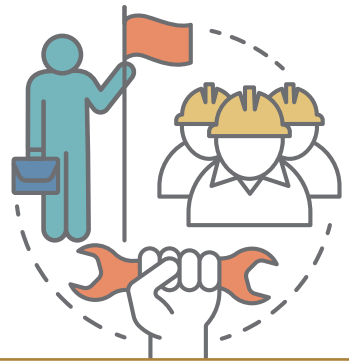

يشير التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عن عام 2017 إلى أن قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري جاء في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة قيمة تعويضات المشتغلين بالدولة التي بلغت قيمتها 90550 مليون درهم وبنسبة 18.7% من إجمالي قيمة تعويضات المشتغلين، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات بقيمة 66201 مليون درهم و بنسبة 13.7% من إجمالي قيمة التعويضات، ثم قطاع التشييد والبناء بقيمة 52338 مليون درهم و بنسبة 10.8% من إجمالي قيمة التعويضات، ثم الصناعات التحويلية بقيمة 44523 مليون درهم و بنسبة 9.2% من إجمالي قيمة التعويضات، وقطاع النقل والتخزين بقيمة 41210 مليون درهم وبنسبة 8.5%، وبلغ إجمالي قيمة تعويضات المشتغلين بالقطاعات الخمسة نحو 294822 مليون درهم وبنسبة 61.0% من إجمالي أجور و تعويضات المشتغلين بالدولة خلال العام 2017، كما جاءت نفس القطاعات الإقتصادية المشار إليها بنفس الترتيب خلال العام 2018، وبلغ إجمالي قيمة تعويضات المشتغلين بتلك القطاعات الخمسة نحو 299058 مليون درهم، وبنسبة 60.5% من إجمالي أجور و تعويضات المشتغلين بالدولة خلال العام 2018.

الشكل رقم 18: التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عام 2017

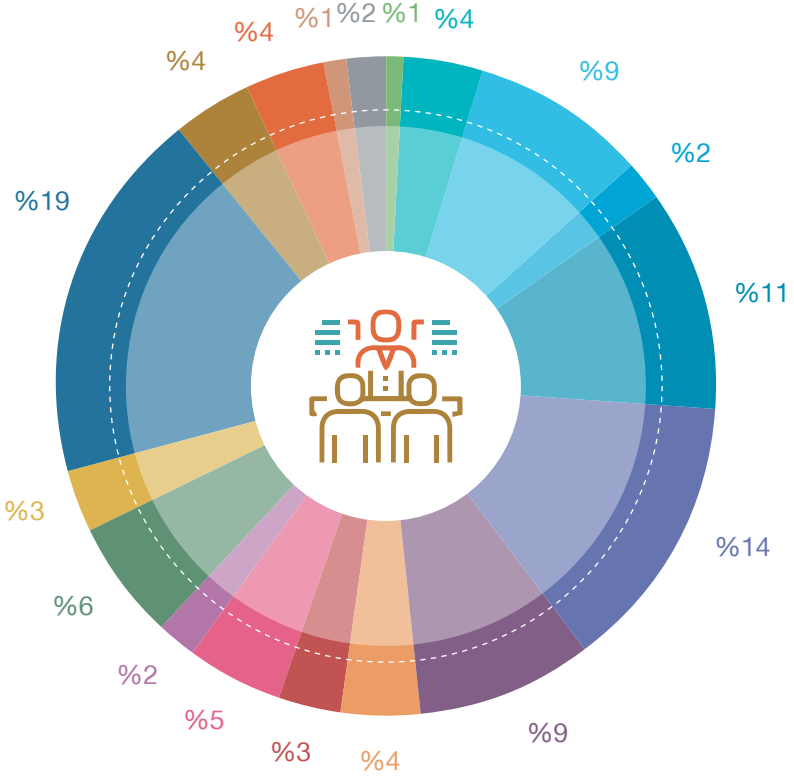

الشكل رقم 19: التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عام 2018

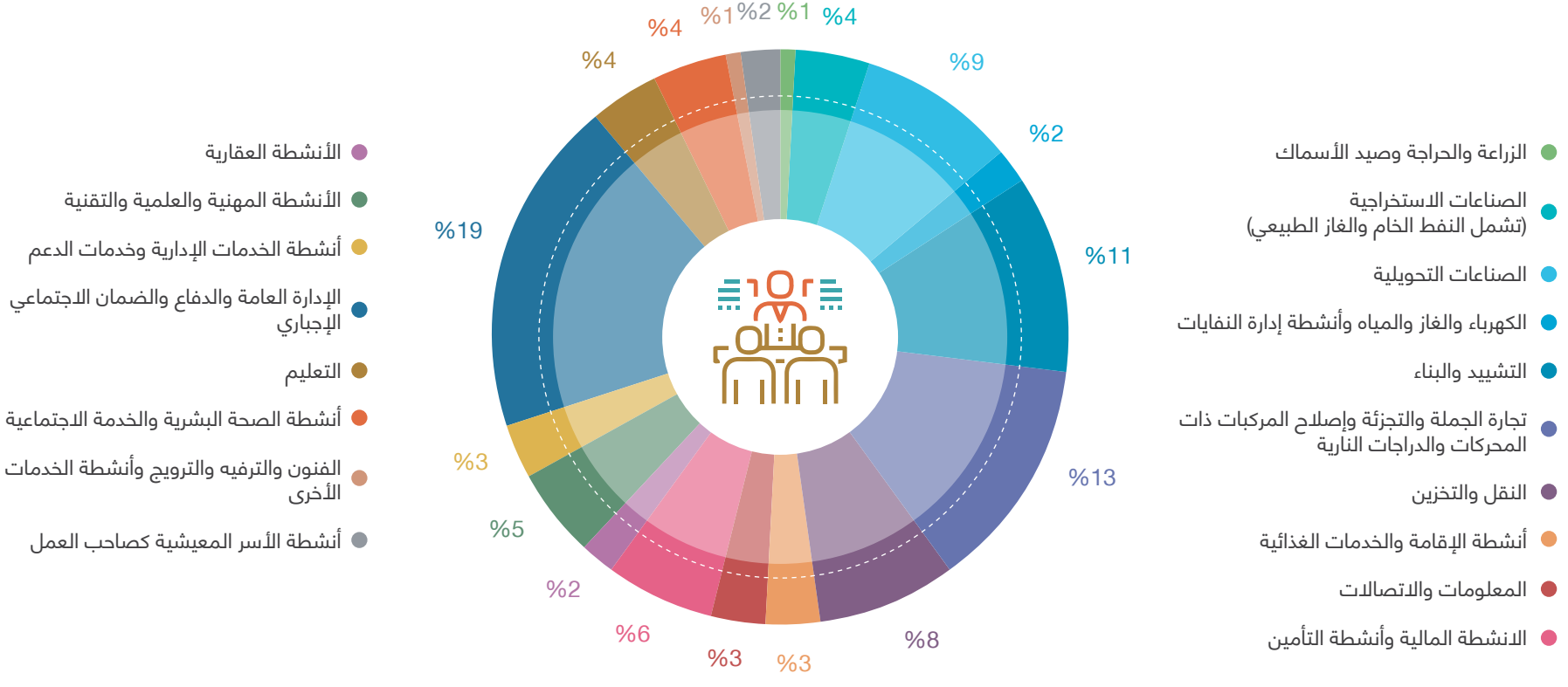

04

رابعا: قضايا اقتصادية

1 تقريرالحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وانعكاساتها الدولية والاقليمية

التنافس الكبير بين القوتين الاقتصاديتين الكبيرتين في العالم وهما الولايات المتحدة الأمريكية والصين وقلق الأولى من تقلص نفوذها الاقتصادي وازاحتها عن عرش الاقتصاد العالمي لصالح الثانية واعتبارها مصدر خطر يهدد اقتصادها، تحول إلى صراع تجاري بين القطبين منذ يوليو 2018 متخذا شكل تبادل فرض الرسوم الجمركية، الأمر الذي كان له تداعياته على اقتصاد الدولتين وألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي وشركائهما بالدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

المقومات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية

تبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية 9.8 مليون كم 2، وعدد سكانها نحو 329.3 مليون نسمة بنمو سكاني بلغ 0.8% طبق تقديرات عام 2018، وتمتلك الولايات المتحدة العديد من الموارد الطبيعية مثل الفحم الذي يمثل 27% من إجمالي الاحتياطي العالمي، والنحاس، والرصاص، والموليبدينوم، والفوسفات، والعناصر الأرضية النادرة، واليورانيوم،والبوكسيت، والذهب،والحديد، والزئبق،والنيكل والبوتاس،والفضة، والتنغستن، والزنك، والبترول، والغاز الطبيعي، والأخشاب، والأراضي الصالحة للزراعة.

بلغ الناتج الاجمالي الحقيقي الأمريكي عام 2017 نحو 19.49 تريليون دولار بنمو 2.2%، ورغم أنه الاقتصاد الأكبر عالميا والأكثر تقدما تكنولوجيا إلا أنه فقد عام 2014 صدارته العالمية وفقا لمعيار تقييم الناتج بمكافىء القوة الشرائية لصالح الصين، وبلغت قيمة ناتجه بمكافىء القوة الشرائية بالدولار عام 2017 نحو 19.49 تريليون دولار (وجاء الثاني عالميا)، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج بمكافىء القوة الشرائية بالدولار لذات العام 2017 نحو 59,800 دولار وجاء بالمرتبة (19 عالميا)، وتسهم الزراعة عام 2017 بنحو 0.9% من الناتج الإجمالي الأمريكي والصناعة بنحو 19.1% والخدمات بنحو 80.0%.

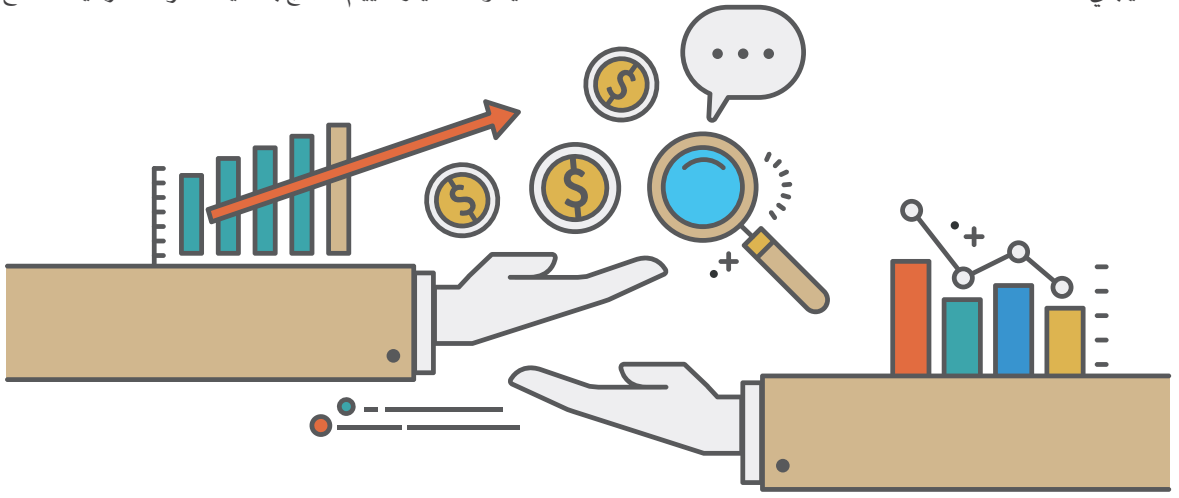

من بين أهم المنتجات الزراعية الأمريكية القمح والذرة والحبوب الأخرى والفواكه والخضروات والقطن ولحوم البقر والخنزير والدواجن ومنتجات الألبان، والأسماك، ومنتجات الغابات، كما تعد الرائدة عالميا في انتاج مجموعة شديدة التنوع من الابتكارات التكنولوجية المتقدمة وثاني أكبر دول العالم من حيث الناتج الصناعي للبترول، والصلب، والسيارات، ومركبات الفضاء، ومعدات الاتصالات، والكيماويات، والالكترونيات، والأغذية المصنعة، والسلع الاستهلاكية، والخشب، والتعدين.

بلغ معدل التضخم بالولايات المتحدة في عام 2017 نحو 2.1%، وتطور الرصيد الائتماني لها من 20.24 تريليون دولار عام 2016 إلى 21.59 تريليون دولار عام 2017.

تأتي الولايات المتحدة الثانية عالميا من حيث حجم صادراتها التي تطورت من 1.456 تريليون دولار عام 2016 إلى 1.553 تريليون دولار عام 2017 استحوذت الصين منها على 8.4%، ومن أهم الصادرات المنتجات الزراعية (فول الصويا، والفواكه، والذرة)، واللوازم الصناعية (المواد الكيميائية العضوية)، والسلع الرأسمالية (الترانزستورات، والطائرات، والسيارات، وقطع غيار المركبات، والحواسيب، ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية)، والسلع الاستهلاكية، والأدوية.

كما تأتي الولايات المتحدة الأولى عالميا من حيث حجم وارداتها التي تطورت من 2.208 تريليون دولار عام 2016 إلى 2.361 تريليون دولار عام 2017، تستحوذ منها الصين على نحو 21.6%، ومن أهم سلع الواردات المنتجات الزراعية، واللوازم الصناعية ومنها النفط الخام، والسلع الرأسمالية (أجهزة الكمبيوتر، ومعدات الاتصالات، والسيارات وقطع غيارها، والآلات المكتبية، وآلات الطاقة الكهربائية)، والسلع الاستهلاكية (الملابس، والأثاث، واللعب) والأدوية.

تطور رصيد الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب والعملات الأجنبية من 117.6 بليون دولار عام 2015 إلى 123.3 بليون دولارعام 2017 وجاءت في الترتيب 20 عالميا، وتعتبر أكبر مدين بالعالم، حيث تطور الدين الخارجي لها من 17.85 تريليون دولار عام 2015 إلى 17.91 تريليون دولار عام 2017 وبلغ مؤخرا 21.3 تريليون دولار وحوالي 5/4 الديون مقومة بالدولار، ويحتفظ المقرضون بأدوات الدين مقومة بالدولارالأمريكي.

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2017 نحو 466 مليار دولار إذ تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة من 3.614 تريليون دولار عام 2016 إلى 4.08 تريليون دولار عام 2017 وجاءت الثانية عالميا، كما بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج منها عام 2017 نحو 359 مليار دولار إذ تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من 5.711 تريليون دولار عام 2016 إلى 5.352 تريليون دولارعام 2017 بترتيب الثانية عالميا أيضا.

يعتمد الاقتصاد الأمريكي الذي يمثل 17% من الاقتصاد العالمي على آليات السوق والاستثمار والمنافسة التجارية، ويهيمن الدولار على سوق المعاملات الدولية ويشكل الجزء الأكبر من الاحتياطيات النقدية لدول العالم كما أن بعض الدول تتخذ من الدولار عملة لها، ويعد اقتصادا متنوعا مع نسبة نمو مستقرة ومعدل بطالة متوسط، واستثمارات رأسمالية كبيرة وكذا في مجال البحوث، وتمتلك ثروات كبيرة من موارد المناجم والطاقة ورغم ذلك فهي أكثر البلدان استيرادا للمحروقات.

كما تعد القوة الزراعية الأولى عالميا من حيث الإنتاج أو الصادرات، وتتمتع الزراعة الأمريكية بأراضي خصبة ومناخ مناسب وتتميز بالتكامل مع قطاع الصناعة، كما تحظى بأهم المنتجات الصناعية عالميا، ويعود ذلك إلى قدرتها على التجديد وصدارتها التكنولوجية وتنوع المنتجات ووجود اليد العاملة الفنية المؤهلة والمدربة، وتأتي صدارتها بعدة ميادين مثل : البترول، السيارات، صناعة الطيران والكهرباء، السلع الاستهلاكية ... كما تتقدم باضطراد في قطاعات التكنولوجيا الدقيقة المتطورة مثل الطيران، الفضاء، الإلكترونيات، التسلح، والكيمياء الدقيقة، ويهيمن قطاع الخدمات على الاقتصاد الأمريكي حيث يوجد بها منتجعات وأماكن ترفيه مختلفة وأسواق ضخمة، ومن بين أهم الخدمات: الإدارة، السياحة، الترفيه، البنوك.

الإنفاق الاستهلاكي هو أكبر محركات الاقتصاد الأمريكي ويمثل 71% من حجم الاقتصاد، وهى أكبر سوق استهلاكية بالعالم إذ يفوق استهلاك الأسر الأمريكية نظيرتها اليابانية بخمس مرات، و منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي تعرض الاقتصاد الأمريكي لعدد من الأزمات العنيفة، وكانت الأزمة المالية العالمية في عامي 2007 و 2008 هى أخطر موجة ركود عاشها في العقود الماضية، وتستمد أمريكا مظاهر قوتها الاقتصادية مما يلي:

1. قوة الزراعة حيث أنها الأعلى في العالم انتاجا وتصديرا لوجود السهول وتنوع المناخ ووفرة الموارد المائية، والمؤهلات التنظيمية حيث تدخل الزراعة في علاقات رأسمالية مع القطاعات الاخرى إذ تزود الفنادق والمطاعم والمصانع بالمنتجات الزراعية، وبالمقابل تتزود بالالات والاسمدة والمبيدات من قطاع الصناعة، أما قطاع الخدمات فتزودها بالقروض والبحث العلمي ويسمى هذا التنظيم "بالاكروبيزنيس"، هذا بالاضافة إلى استعمال أحدث الوسائل التقنية في الإنتاج عبر استخدام الأقمار الصناعية لمراقبة جودة التربة وكمية الأسمدة المستعملة والاستفادة من الآلات اللازمة لتسويق المنتجات.
2. تطور الصناعة التي تحتل المراتب الأولى وتسيطر على حصة كبيرة من الإنتاج العالمي لعدة منتجات أهمها السيارات، والصلب، والنسيج، والصناعات المتطورة والعالية التكنولوجيا مثل الصناعة الالكترونية، والصناعات الفضائية، والصناعات العسكرية.
3. قوة التجارة حيث تهيمن المنتجات المصنعة على الصادرات والواردات الأمريكية، تساعدها في ذلك قوة وضخامة أساطيل النقل البحري والموانئ.
4. ضخامة استثماراتها بالخارج، وتمثل الشركات الأمريكية نسبة كبيرة من الشركات المتعددة الجنسيات المائة الأولى بالعالم، وتستقطب استثمارات ضخمة من الخارج.
5. قوة قطاع الخدمات الذي يأتي بالمرتبة الأولى عالميا وتتزايد وتيرة نموه وتطوره ليسيطر على نسبة كبيرة من الناتج الإجمالي.
6. الشركات متعددة الجنسية التي تعادل ميزانياتها ميزانيات بعض الدول.
7. تقدم البحث العلمي وتطبيقاته كقوة دافعة لأسبقية تقدمها وتطورها العلمي والتكنولوجي.

الآفاق المستقبلية للاقتصاد الأمريكي

في معظم السنوات الأخيرة بات النمو الأمريكي بطيئا وقرب من 2.0% قياسا بالاقتصاد الصيني الذي تجاوز نموه حاجز 6.5% في أقل حالاته وإذا استمر هذا التفاوت سيبلغ حجم اقتصاد الصين ضعف اقتصاد الولايات المتحدة في أقل من عقدين، كما توقع الاقتصاديين أن يشهد الاقتصاد الأمريكي انكماشًا خلال العام الجاري 2019 أو في العام المقبل 2020.

وتقوم الولايات المتحدة باثارة حلفائها وشركائها التجاريين عبر فرض رسوم جمركية على دول الاتحاد الأوربي والصين، وإعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) كما انسحبت من اتفاقية التجارة عبر المحيط الهادي، وأصبح الدين الأمريكي الخارجي المتزايد منذ عام 2008 والبالغ حاليا 21.299 تريليون دولار أضخم من الاقتصاد نفسه وتجاوز الناتج الاجمالي وبات عبء يثقل تقدمها الاقتصادي، وتطلبت التدخلات الأمريكية في مناطق العالم تحولات كبيرة في الموارد الوطنية من الاستخدام في الأغراض المدنية إلى الأغراض العسكرية أسهمت في ارتفاع الدين العام وزيادة عجز الموازنة، ففي عام 2018 وفقًا لأرقام الحكومة الأمريكية بلغت التكاليف المباشرة للحروب أكثر من 1.9 تريليون دولار، وتزايد الدين العام يضغط هو وفوائده على ميزانية الدولة ويلتهم كافة بنود الانفاق الحكومي الأخرى ما يؤدي إلى تقليل الموارد المتاحة لزيادة الإنفاق العسكري الأمريكي، ومن المتوقع للديون الأمريكية أن

تتطور بالزيادة بعد موافقة الحكومة الأمريكية في العام 2019 على زيادة الانفاق العسكري للمحافظة على نفوذها العالمي، إضافة إلى بعض أوجه الإنفاق الحكومي الإجبارية وعلى رأسها نفقات التأمين الاجتماعي وبرامج الرعاية الصحية، والفائدة المدفوعة على الديون، وقد أعلن المسؤلون عن إدارة الإنفاق على بندي التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية هذا العام أنهم سيبدؤون في السحب من احتياطيات الإنفاق لديهم لمقابلة المتطلبات المتزايدة، وأنه بحلول عام 2026 لن تكون هناك أرصدة للإنفاق على برامج الرعاية الصحية وستتأثر برامج التعليم، بينما سيكون حظ برامج التأمين الاجتماعي أفضل حيث ستتوافر لديها أرصدة حتى عام 2034، وأنه لو لم توجد الحكومة الفيدرالية مصادرأخرى للتمويل سيتم إلغاء عدد من الامتيازات بهذان البندان، وتضاعفت أيضا قروض الشركات الأميركية منذ حوالى عشر سنوات، وبلغت ديون الشركات 9000 مليار دولار، وتشكّل وفق رئيس البنك المركزي، "خطراً على الاقتصاد الكليّ".

وارتفع عجز الميزانية الأمريكية بنسبة 17% إلى 779 مليار دولار 2018، ومتوقع أن يتصاعد ليصل هذا العام 2019 إلى أكثر من 900 مليار دولار، ونظرا لزيادة الإنفاق الحكومي فإن هذا سيؤدي إلى مزيد من العجز في الميزانية بمقدار 1500 مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة ما يعني اللجوء للأسواق المالية للاقتراض، وما يترتب عليه من مواجهة النمو الاقتصادي لعقبات كبيرة.

صارت الرؤية الصينية الجديدة التي لم تعد تقتصر على المنافسة اقتصاديا عبر إنتاج البضائع الرخيصة، بداية لملامح عالم جديد لا مكان فيه للاحتكار الأمريكي والغربي وخاصة في ما يتعلق بالصناعات النوعية كالذكاء الاصطناعي وصناعة الروبوتات والاتصالات والأنترنت وشبكات الجيل الخامس إضافة إلى صناعات أخرى متقدمة يحتكرها الغرب، وباتت التكنولوجيا والتفوّق في الغرب مرشحين للانتقال إلى الشرق من خلال قيام الصين بانتاج والتفوق في تلك الصناعات.

تعتمد الولايات المتحدة على استيراد المواد الخام المصنفة على انها استراتيجية والتي تعرف بالأتربة أو المعادن النادرة التي تعد الصين أهم منتج لها وتوفر الجزء الأكبر من انتاجها العالمي الذي يدخل في الصناعات المتطورة والاستراتيجية والأسلحة ولوائح الطاقة الشمسية ورقائق الهواتف المحمولة وشرائح الكمبيوتر وتوربينات توليد طاقة الرياح، مما يعطي بكين احتكارا فعليا لسوق الأتربة النادرة التي تشمل 17 عنصرا الأمر الذي يشكل مصدر تهديد لها حال ايقاف تصديرها، كما تتجه الصين إلى أسواق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ودول أخرى لتقليص اعتمادها على الأسواق الأمريكية وللاستمرار في تشغيل مصانعها، وفي المقابل يعتمد الأمريكي على المنتجات الصينية كون البديل عنها يسبب تضخما في اقتصاده ويخفف من القدرة الشرائية لديه حيث أن الصين توفر للمستهلك الأمريكي المنتج بنفس الجودة والقوة والفاعلية لكن بكلفة أقل مقارنة مع غيرها من المنتجات.

وتكافح الولايات المتحدة من أجل وقف تراجع مركزها العالمي الاقتصادي والسياسي والعسكري، وإستعادة موقعها كقطب عالمي أوحد أو أساسي، وتعلم جيدا مدى القدرات الاقتصادية للصين التي تؤهلها لريادة الاقتصاد العالمي.

المقومات الاقتصادية للصين

تبلغ مساحة الصين الواقعة في شرق قارة آسيا 9.6 مليون كم 2، وتعد أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان الذي بلغ نحو 1,384.7 مليون نسمة بنمو سكاني بلغ 0.37% طبقا لتقديرات عام 2018، وتزخر الصين بالعديد من الموارد

الطبيعية مثل : الفحم، والحديد، والهيليوم، والبترول، والغاز الطبيعي، والألومنيوم، والرصاص، والزنك، والعناصر الأرضية النادرة، واليورانيوم، والطاقة الكهرومائية، والأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة، وغيرها من العديد من الموارد والمعادن الطبيعية.

حققت الصين "معجزة اقتصادية" حيث أقامت نموذجًا اقتصاديًا فريدًا ارتكز على تحقيق معدل نمو بلغ 9.8% استمر لسنوات طويلة مما انعكس على معدلات التشغيل التي ارتفعت من 28% عام 1978 إلى 72% عام 2013، واستطاعت تجميع أكبر احتياطي من الذهب والعملات الأجنبية في العالم قدر عام 2017 بنحو 3.326 ترليون دولار، ومكنت نحو 660 مليون صيني من التخلص من الفقر، وساهمت الصين بعد الأزمة المالية العالمية في الفترة من 2008 إلى 2014 في زيادة حجم الاقتصاد العالمي بنسبة 50%، وبات الاقتصاد الصيني الذي يشكل نحو 14.8% من الاقتصاد العالمي ثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر شريك تجاري لأكثر من 130 دولة، وتعد النهضة الصينية نهضة شاملة متكاملة زراعية وخدمية وصناعية ومدنية وعسكرية، وكان للقطاع الخاص الدور الأبرز في دعم النمو وخلق الوظائف مساهما بنحو 75% من الناتج الاجمالي بين الأعوام 2010 و2012، وأصبحت الصين منذ عام 2010 أكبر مصدر وثاني أكبر مستورد للسلع التجارية بالعالم، كما أنها صارت خامس أكبر مصدر وثالث أكبر مستورد للخدمات، وفي العام 2013 أصبحت أكبر دولة تجارية متجاوزة الولايات المتحدة لأول مرة في التاريخ الحديث كما صارت عام 2016 من أكبر اقتصادات العالم، وبلغ قيمة الناتج الاجمالي الحقيقي للصين عام 2017 نحو 12.01 تريليون دولار بنمو حقيقي بلغ 6.9%، وتضاعف متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي بنحو 42 ضعفا من أقل من 400 دولار عام 1978 ليصل إلى نحو 17 ألف دولار عام 2017 وارتقت الصين باقتصادها بفضل تحولها إلى مركز عالمي للتصنيع المتخصص بتجميع وتصنيع المنتجات محليا اعتمادا على اليد العاملة الرخيصة وتصديرها لجميع دول العالم، ومن حيث المساهمة في الناتج تسهم الزراعة بنحو 7.9%، والصناعة بنحو 40.5% والخدمات بنحو 51.6%.

وتعد الرائدة عالميا من حيث قيمة الإنتاج الزراعي لمحاصيل عديدة مثل القمح والأرز والبطاطس والذرة والتبغ والفول والشاى والتفاح والقطن ولحم الخنزير ولحم الضأن والبيض والسمك والجمبري، وكذا الإنتاج الصناعي للعديد من المنتجات مثل الحديد والصلب والألومنيوم والمعادن الأخرى والفحم والآلات والأسلحة والمنسوجات والملابس والنفط والأسمنت والكيماويات والالكترونيات ووسائل النقل والسيارات والقطارات والطائرات والسفن ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وسفن الفضاء والأقمار الاصطناعية والمنتجات الاستهلاكية، وبلغ معدل التضخم نحو 1.6% عام 2017.

وفي حين أن الولايات المتحدة الأمريكية هى المدين الأولى في العالم، فإن الصين هى المقرض الأول في العالم حيث تطور رصيدها الائتماني من 23.02 تريليون دولار عام 2016 إلى 27.34 تريليون دولار عام 2017.

تأتي الصين الأولى عالميا من حيث حجم صادراتها التي تطورت من 1.99 تريليون دولار عام 2016 إلى 2.216 تريليون دولار عام 2017 استحوذت منها الولايات المتحدة الأمريكية على نحو 19%، ومن أهم سلع الصادرات الصينية الآلات الكهربائية

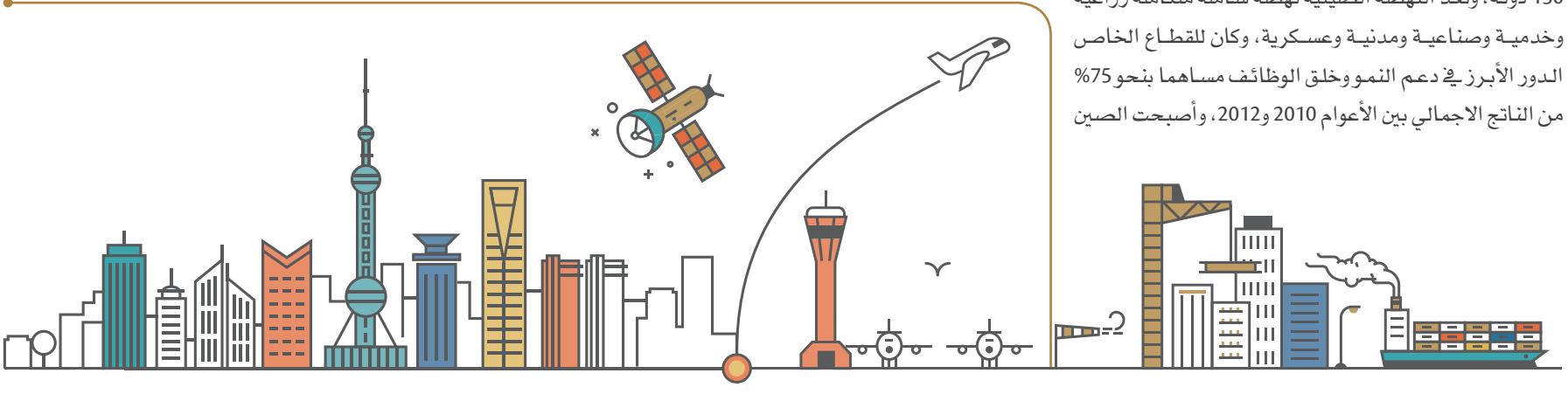

وأجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية والملابس والأثاث والمنسوجات، كما تأتي الصين الثانية عالميا من حيث حجم وارداتها التي تطورت من 1.501 تريليون دولار عام 2016 إلى 1.74 تريليون دولار عام 2017، تستحوذ منها الولايات المتحدة الأمريكية على نحو 8.5%، ومن أهم سلع الواردات الصينية الآلات الكهربائية والدوائر المتكاملة ومكونات الكمبيوتر الأخرى والزيوت والوقود المعدني والمعدات البصرية والطبية والخامات المعدنية والسيارات وفول الصويا.

الاقتصاد الصيني يأتي بالمرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة ما يجعلها من أبرز الدول المؤثرة فى القرار الاقتصادى العالمى ومن محركاته الأساسية، وأي هزة قد تصيبه تكون لها انعكاساتها السلبية المباشرة التي تنتشر في أنحاء العالم، إضافة إلى ذلك فهى أكبر مزودي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعالم حيث شهد عام 2017 خروج 156 مليار دولار كتدفقات استثمارية خارجة منها، كما تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إليها والتي بلغت 132 مليار دولارعام 2017، كما تمتلك أكبر احتياطيات بالعملة الأجنبية تصل إلى 3.236 تريليونات دولار، وتصاعد نفوذها الاقتصادى مع إطلاق مبادرة الحزام والطريق وتطورها المتنامي في الابتكار وإنتاج منتجات نوعية تكنولوجية متقدمة كان انتاجها قاصرا على الولايات المتحدة والغرب وتنامى حجم وتأثير شركات صينية كبرى وهو ما يمثل مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية.

الآفاق المستقبلية للاقتصاد الصيني

تحقق الصين من خلال خططها الاقتصادية الطموحة معدلات نمو مرتفعة على الصعيد العالمي، وجاءت الأولى عالميا وفي معظم السنوات منذ العام 1978 وحتى الآن، كما تنفق ما يزيد عن 370 مليار دولار سنويا على البحث العلمي والتطوير، وتتبع جميع سبل التقدم المشروع وغير المشروع، ومن هنا تأتي الاتهامات الأمريكية للصين بشأن ما يوصف بسرقتها لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والتكنولوجيا والصناعات المقلدة، حيث تشير واشنطن إلى أن أكبر دولة مصدرة في العالم للسلع المقلدة هي الصين، وأن نسبة 77% من هذه السلع المقلدة تصل إلى الولايات المتحدة، ومن المتوقع بحلول عام 2030 أن تكون الصين أكبر قوة اقتصادية في العالم، تقودها التطورات المتسارعة واستعدادات أكثر من نصف سكانها للثورة الصناعية الرابعة والذي عكسته الخطة الخمسية الـ 13 الصادرة عام 2016 والتي تلخص مسار التنمية الصينية للسنوات الخمس التاليه عبر النمو المدفوع بالابتكار والتكنولوجيا والتنمية الخضراء والانفتاح والتشارك بالمشروعات وخاصة تلك المعنية بمبادرة "الحزام والطريق"، والتقدم الهائل في مجال الذكاء الاصطناعي الذي يسير بخطوات واسعة ومدروسة وجدية، حيث بدأت بالفعل طرح استخدامات الذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي في الطب والاقتصاد والخدمات، وأشارت احدى دراسات مركز تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي بالصين إلى

أن تطور هذا النوع من الأنظمة رفع القدرة الانتاجية لمختلف القطاعات الحيوية وأضاف نحو 500 مليار دولار إلى الناتج الاجمالي الصيني وكانت أبرز القطاعات المستفيدة هي التصنيع والخدمات وخاصة الصحة والتعليم، ولتحقيق المزيد من التطور بهذا المجال رصدت الصين 320 مليار دولار لتطوير منظومة الذكاء الاصطناعي جزء منها ينفق على التعليم لتشكيل جيل جديد من المحترفين بأنظمة الذكاء الاصطناعي، كما خصصت أيضا نحو 150 مليار دولار للإنفاق على الصناعات التكنولوجية والإبداع والمدن الذكية ضمن رؤية 2025، ومن شأن المدن الذكية التي تعتزم إنشاءها أن تغير تركيبة العالم وقد أصاب هذا الأمر واشنطن بالقلق، ويتمحور مستقبل الاتصالات والمدن الذكية في العالم حول الجيل الخامس، وتقود شركة هواوي الصينية مشروع إنشاء البنى التحتية لشبكات الجيل الخامس حول العالم الذي تقدر قيمته بما بين 12 إلى 13 تريليون دولار حتى عام 2035.

كما تستفيد الصين من علمائها وباحثيها بمختلف أنحاء العالم وبموازاة ذلك تستمر في بناء منظومات مالية جديدة وبنوك للاستثمار في البنى التحتية وتتوسع في شرق آسيا وأفريقيا (التي تزخر بالموارد الأساسية وتعد مركز استهلاك هام للصين التي تحتاج إلى أسواق استهلاكية لتحريك عجلات مصانعها) وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى من العالم.

تعد الصين أول دولة مصدرة في العالم بقيمة صادرات تقدر بنحو 2.4 ترليون دولار وفق أرقام عام 2017، كما أصبحت ثاني أكبر دولة في الإنفاق العسكري وهذا له انعكاساته الاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي حيث تقلصت الثقة في التفوق الأمريكي هناك، وباتت الإمكانات الأمريكية مطوقة بأنظمة دفاعية وجزر اصطناعية وقدرات تقنية عسكرية عالية.

أكدت أيضا تقديرات عدد من التقارير الاقتصادية العالمية على تغير خارطة الاقتصاد العالمي ومراكز القوة الاقتصادية العالمية خلال الثلاثين عاما القادمة، وأشارت أنه بحلول عام 2050 ستكون الصين قد أزاحت الولايات المتحدة عن عرش الاقتصاد الأكبر في العالم لتأتي الاولي عالميا بحجم للناتج الاجمالي يقدر بنحو 58.5 تريليون دولار (هناك تنبؤات للاقتصاديين العالميين تشير أن الصين ستتفوّق تماما على أمريكا عام 2041 على أبعد تقدير)، ويأتي بعدها بالمرتبة الثانية الهند بحجم للناتج الاجمالي يقدر بنحو 44.1 تريليون دولار، وتتراجع الولايات المتحدة الأمريكية للمرتبة الثالثة عالميا بحجم للناتج الاجمالي يقدر بنحو 34.1 تريليون دولار، وتتقدم أندونيسيا إلى المرتبة الرابعة بحجم للناتج الاجمالي يقدر بنحو 10.5 تريليون دولار.

أسباب الحرب التجارية بين أمريكا والصين

التنافس الكبير بين القوتين الاقتصاديتين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وقلق الأولى من تقلص نفوذها الاقتصادي وازاحتها عن عرش الاقتصاد العالمي لصالح الثانية، تحول إلى صراع تجاري بينهما منذ يوليو 2018، حيث تعتبر الولايات المتحدة أن الصين تشكل خطراً يهدد اقتصادها للعديد من الأسباب منها ما يلي:

- تصاعد نفوذ الصين فى الاقتصاد العالمى وتنامى حجم وتأثير الشركات الصينية والشروع في مشروعات الصين الاقتصادية العملاقة، مثل مشروع "صُنع في الصين 2025" ومشروع طريق الحرير الجديد "حزام واحد، طريق واحد"، اللذان يستهدفان تطوير الصناعات التكنولوجية الصينية، وفتح أسواق جديدة بكافة دول العالم أمامها باعتبارها

بديلاً عن السوق الأمريكية، بما يمكنها من التحكم في طرق التجارة وصدارة الاقتصاد العالمي خلال السنوات القادمة وتحقيق معدلات نمو قوية وهو ما يشكل مصدر قلق للولايات المتحدة.

- استشعار الولايات المتحدة مخاطر تحولات الاقتصاد العالمي حيث نظرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى الاقتصاد الصيني كخطر يهدد مصالحهاعلى المدين المتوسط والبعيد والمنافس الاقتصادي الرئيسي لها، ومرد ذلك ليس تصدرالصين دول العالم في الصادرات، ولا في اختلال الميزان التجاري بينهما لصالح بكين، بل إلى خططها السرية ومشاريعها الطموحة، والتي في حال عدم تمكن واشنطن من إعاقتها فإن القطار الصيني السريع سيدهس في طريقه التفوق الأمريكي والغربي.
- اتهامات واشنطن المتكررة للصين بسرقة وانتهاك حقوق الملكية الفكرية والتكنولوجية الأمريكية عبر القرصنة والتجسس أو صناعة نماذج منها، وعمليات حيازة الشركات بدعم من الحكومة والنقل الإجباري للتكنولوجيا والقيود على الصادرات بهدف الهيمنة عالمياً على قطاعات صناعية متقدمة.
- لجوء الصين إلى تخفيض قيمة عملتها المحلية "اليوان" لتعزيز حجم صادراتها وتجارتها العالمية ورفع الطلب على منتجاتها المحلية.
- تفعيل برنامج ترامب الانتخابي الذي أعلن فيه نيته بفرض رسوم جمركية على المستوردات المنافسة للمنتجات الأميركية وتتسبب بانخفاض أسعارها وتراجع التصنيع وارتفاع البطالة.
- وجود مجموعة من المستشارين لدى الرئيس الأمريكي يدفعون باتجاه المواجهة مع الصين، على غرار بيتر نافارو، صاحب كتاب "حروب الصين القادمة"، والذي يسير على خطى جورج فريدمان، صاحب نبوءة "الحرب القادمة مع اليابان" في نهاية الثمانينيات.
- يميل الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين لصالحها بعجز يقترب من 375 مليار دولار، الأمر الذي سيجعل من هذه الحرب التجارية ذات نتائج أكبر على الاقتصاد الصيني الذي لا يمكنه التخلي عن السوق الأميركية لتصريف منتجاته في الوقت الحالي على الأقل، ما سيدفعها إلى طاولة المفاوضات لمناقشة طلبات واشنطن والتجاوب معها.
- مطالبة واشنطن للصين بتغيير سياساتها تجاه دعمها شركاتها التجارية بتقديم قروض بفوائد منخفضة مما يصعب المنافسة على مثيلاتها الأميركية.
- مطالبة الولايات المتحدة للصين بوقف التجسس الصناعي الذي تتهم بكين بممارسته تجاهها وتطالبها بإعطاء البضائع والاستثمارات الأميركية فُرصاً أكبر في السوق الصينية.

مظاهر الحرب التجارية بين أمريكا والصين

بدأت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في 6 يوليو 2018، وكان من مظاهرها فرض رسوم تجارية متبادلة بين البلدين كالتالي:

- فرض الولايات المتحدة تعريفات جمركية بنسبة 25% على 818 منتجا صينيا مستوردا بقيمة 34 مليار دولار، وردت الصين بفرض تعريفات جمركية بنسبة 25% على 545 سلعة أمريكية بقيمة 34 مليار دولار.
- في 23 أغسطس 2018 فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على منتجات صينية مستوردة بقيمة 16 مليار دولار، وردت الصين بفرض تعريفات جمركية على سلع أمريكية بقيمة 16 مليار دولار.
- في 17 سبتمبر 2018 فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية بنسبة 10% على وارداتها من منتجات صينية بقيمة 200 مليار دولار، وردت الصين بفرض تعريفات جمركية بنسبة 10% على وارداتها من سلع أمريكية بقيمة 60 مليار دولار.
- اتفقا البلدان في نهاية عام 2018 على التهدئة وعقد هدنة واجراء مفاوضات مع مطلع عام 2019 للتوصل إلى اتفاق تجاري، استهدفت منه الولايات المتحدة تحقيق الأهداف التالية:

1. خفض العجز التجاري بينهما بنحو 200 مليار دولارلصالح الولايات المتحدة خلال عامين.
2. تخفيض الدعم الذي تقدمه الصين للشركات المملوكة للدولة أو تغيير نموذجها الاقتصادي.
3. زيادة نفاذ الشركات الأمريكية إلى أسواق الزراعة والطاقة والأسواق المالية الصينية.
4. إعادة الشركات الأمريكية للإنتاج وتوفير وظائف للأمريكيين داخل الولايات المتحدة.
5. الحفاظ على التفوق التكنولوجي الأمريكي وأسبقيته.

وبعد عقد 11 جولة من المحادثات التجارية رفيعة المستوى أعلن الرئيس الأمريكي تعثر المفاوضات في 5 مايو 2019، وأن الولايات المتحدة ستزيد التعريفات من 10% إلى 25% على منتجات صينية بقيمة 200 مليار دولار، وستكون زيادة التعريفة الجمركية سارية على البضائع التي تغادر الصين اعتبارا من 10 مايو 2019، وهدد بطرح تعريفة جديدة بنسبة 25% على سلع صينية بقيمة 325 مليار دولار إضافية تغطي جميع المنتجات الصينية المتبقية، وردا على ذلك أصدرت وزارة التجارة الصينية بيانا أعلنت فيه أنها ستزيد التعريفة الجمركية على سلع أمريكية بقيمة 60 مليار دولار اعتبارا من 1 يونيو 2019، ليصبح بذلك إجمالي قيمة البضائع الصينية المطبق عليها التعريفات الجمركية الأمريكية حصريا 250 مليار دولار، هذا بخلاف واردات الصلب والألومنيوم والغسالات والألواح الشمسية التي تطبق على واردات دول عدة، كما بلغ إجمالي قيمة البضائع الأمريكية المطبق عليها التعريفات الجمركية الصينية حصريا 110 مليار دولار.

أيضا تصاعدت أزمة شركة هواوي التي تعد من أكبر مصنعي وسائل الاتصالات والشبكات والهواتف الذكية بالعالم، حيث منعتها الإدارة الأمريكية من تطوير شبكة الجيل الخامس داخل حدودها، ووضعت وزارة التجارة الأمريكية في مايو 2019 هواوي والشركات التابعة لها على "قائمة الكيانات المحظورة"، وحظرت كل من أستراليا ونيوزيلندا استخدام أجهزة هواوي في بناء شبكات الجيل الخامس للإنترنت بها، كما قامت شركتي إي إي وفودافون بالمملكة المتحدة بالغاء طلباتهما الخاصة باستيراد هواتف هواوي الذكية المتوافقة مع الجيل الخامس، وأعلنت مراجعتها لسياسات تطوير شبكات الجيل الخامس والتي قد تجعل دور شركة هواوي مقصورا على تزويدها بالمكونات غير الأساسية، وبالتالي فاستمرار الأزمة بين شركة هواوي والولايات المتحدة من شأنه تعطيل مساعي الصين لتعزيز نفاذها للأسواق الأوروبية والدول الأخرى وإعاقة جهودها لتدعيم قدرات شركة هواوي على تقديم خدمات شبكات الجيل الخامس التي تعد أحد متطلبات البنية الأساسية في المستقبل.

العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين

تتسم العلاقات الاقتصادية والتجارية بالقوة والمتانة والتشعب والنمو المطرد وتقوم على أسس من التنسيق والتعاون وتحقيق المصالح المشتركة، والإمارات هي ثاني أكبر شريك تجاري للصين بالعالم، وأكبر شريك لها بالمنطقة العربية حيث تستحوذ على 23% من حجم التجارة العربية مع الصين، كما أن نحو 60% من التجارة الصينية يعاد تصديرها من خلال دولة الإمارات وموانيها إلى 444 مدينة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأفريقية، وتنظر الصين إلى أن دولة الإمارات هي بوابة العبور الأولى لها إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أن الإمارات من أكبر مصدري النفط إلى الصين حيث صدرت إليها في عام 2017 فقط ما قيمته 4 مليار دولار، وتطور حجم التبادل التجاري غير النفطي بين دولة الإمارات والصين خلال الفترة 2015-2018 على النحو المبين بالجدول التالي رقم (1).

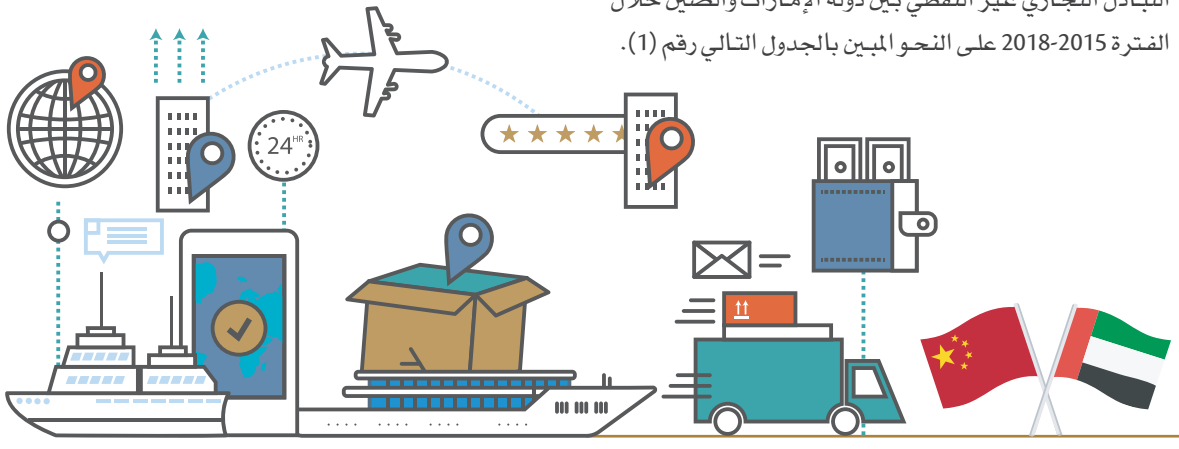

الجدول رقم 14: التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين عن الفترة 2015-2018 (مليون درهم)

العام	إعادة التصدير	الصادرات	الواردات	حجم تجارة الإمارات والصين	حجم تجارة الامارات و العالم الخارجي	حجم تجارة الإمارات والصين/ حجم تجارة الإمارات والعالم الخارجي %
2015	5,454.59	3,774.14	83,898.82	93,127.55	1,059,010.82	%8.8
2016	7,490.04	5,961.41	82,353.95	95,805.40	1,078,852.18	%8.9
2017	12,839.06	5,614.52	177,181.18	195,634.76	1,527,812.64	%12.8
2018	13,702.6	5,084.7	139,600.4	158,387.70	1,536,082.00	%10.3

المصدر: قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء.

تقوم اللجنة الاقتصادية العليا المشتركة بين الإمارات والصين بتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين للارتقاء بمستوى هذا التعاون من خلال 13 قطاع : الاستثمار والصناعة والطاقة الجديدة والمتجددة والشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار والصحة والتعليم والسياحة والفضاء والطيران والبنية التحتية والخدمات المالية، وهناك 25 اتفاقية ومذكرة تعاون وتفاهم تنظم العلاقات بين البلدين والتي من أبرزها الطاقة الجديدة والمتجددة والخدمات المالية والصناعات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنية العليا والفضاء والذكاء الاصطناعي والمدن الذكية، إلى جانب الطب والسياحة العلاجية.

تم إنشاء "سوق التنين الصيني" في دبي كأحد أكبر الأسواق الصينية في المنطقة ويضم نحو 4000 شركة صينية تزاول عملها تحت كفالة المنطقة الحرة لجبل علي، كما أطلقت دولة الإمارات والصين في عام 2015 "صندوق الاستثمار الاستراتيجي المشترك" لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي ودعم خطط التنمية في البلدين، وفي عام 2018 حدثت نقلة نوعية في العلاقات والارتقاء بها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة وتم توقيع 13 اتفاقية ومذكرة تفاهم لتعزيز الشراكة الاستراتيجية والتعاون الثنائي بين البلدين وفتح آفاق جديدة للعمل المشترك، كما صارت دول الخليج وعلى رأسها الإمارات جزءاً من مبادرة "الحزام والطريق" أو "طريق الحرير الجديد" وتشمل المبادرة التي تبلغ قيمة الاستثمارات فيها تريليون دولار، إنشاء مشاريع بحرية وسكك حديد وشبكة طرق في آسيا وإفريقيا وأوروبا، وقد زار ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد بكين، وبحث خلالها مع الرئيس الصيني شي جينغ بينغ المشروع الصيني الضخم والتوقيع على اتفاقيات بهذا الصدد.

العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

بدأت العلاقات الإماراتية – الأمريكية منذ قيام اتحاد دولة الإمارات عام 1971، وانطلقت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1972، وتم تأسيس أول سفارة أمريكية بأبوظبي عام 1974، ومنذ ذلك الحين شهدت العلاقات نقلة نوعية في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والعسكرية، وتعد دولة الإمارات أكبر مستثمر عربي في السوق الأمريكية، وقدرت الاستثمارات الاماراتية المباشرة الداخلة إليها بنحو 4.8 مليار دولارعام 2018، الأمر الذي يرفع الرصيد التراكمي للاستثمارات الإماراتية المباشرة في السوق الأمريكية الى 26.6 مليار دولار موزعة بين الاستثمار في أسواق المال الأميركية والاستثمارات المباشرة في الاقتصاد الأميركي، هذا فضلاً عن احتضان الإمارات لأكثر من ألف شركة أميركية يعمل بها نحو 60 ألف أميركي.

ويشمل التعاون بين البلدين مجالات الطاقة النووية، والطيران وتصنيع قطع غيار الطائرات، والمجال الفضائي متضمنا سياسة الفضاء والتطورات التنظيمية والأمن الفضائي وعلوم الفضاء ومتابعة الطقس والتطبيقات المعتمدة على الأقمار الصناعية، والأمن الوطني، والأمن الغذائي، والذكاء الاصطناعي، والابتكار، والاقتصاد الرقمي، والتقنية، والصحة.

ترتكز العلاقات التجارية الثنائية على قطاعات حيوية مثل الطيران والرعاية الصحية والتكنولوجيا والتشييد والبناء، إذ تعد شركات الطيران الإماراتية من بين أكبر مشتري طائرات «بوينغ» في العالم، وتطورت إجمالي التجارة الثنائية التبادلية بين البلدين من نحو 80.0 مليار درهم عام 2015 (بنسبة 7.5% من اجمالي تجارة الامارات مع العالم الخارجي) إلى 99.3 مليار درهم عام 2018 (بنسبة 6.5% من اجمالي تجارة الامارات مع العالم الخارجي) وبمتوسط معدل نمو بلغ 7.5%، وتعتبر الإمارات من بين أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة ومن أكبر الدول المستوردة للسلع الأمريكية في الشرق الأوسط.

يرتبط الجانبان بعلاقات استراتيجية راسخة وقوية، ويتضح ذلك في قيم التبادلات التجارية التي ناهزت 30.6 مليار دولار عام 2017، تعد دولة الإمارات ثالث أكبر مستورد للسلع والخدمات الأمريكية على مستوى العالم وسجلت قيمة وارداتها من الولايات المتحدة عام 2017 نحو 23.1 مليار دولار، وقيمة الصادرات غير النفطية نحو 2.2 مليار دولار، وإعادة التصدير نحو 5.3 مليارات دولار، يأتي الألومنيوم من بين أهم صادرات دولة الإمارات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويوضح الجدول التالي علاقات التبادل التجاري بين الإمارات وأمريكا عن الفترة (2015-2018).

الجدول رقم 15: التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة 2015-2018 (مليون درهم)

العام	إعادة التصدير	الصادرات	الواردات	حجم تجارة الإمارات وأمريكا	حجم تجارة الامارات والعالم الخارجي	حجم تجارة الإمارات وأمريكا / حجم تجارة الإمارات والعالم الخارجي %
2015	5,046.10	4,135.45	70,823.68	80,005.23	1,059,010.82	%7.5
2016	7,127.01	5,572.59	75,365.36	88,064.96	1,078,852.18	%8.2
2017	19,428.67	7,902.94	84,910.74	112,242.35	1,527,812.64	%7.3
2018	15,024.7	7,951.7	76,372.7	99,349.10	1,536,082.00	%6.5

المصدر: قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء.

انعكاسات الحرب التجارية بين أمريكا والصين على الاقتصاد العالمي

يحذر الاقتصاديين من أن الحرب التجارية الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يمكن أن تعود بالنتائج الكارثية العالمية التالية:

- انهيارمنظمة التجارة العالمية، ونظام الدولار نفسه.
- ارتفاع معدلات التضخم بسبب تضخم أسعار الواردات.
- تراجع حجم التجارة والتصنيع العالمي بما ينعكس على تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي المتوقع أن يصل إلى 2.9% عام 2019.
- تهديد الاستقرار الاقتصادي العالمى وتأثر معدلات التصنيع وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارالأجنبى المباشر.
- إمكانية ظهور كساد وأزمة مالية على غرار الكساد العالمي عام 1929 والأزمة المالية العالمية عام 2008، وظهور البطالة المرتبطة بالكساد العالمي.
- تأثر وتذبذب أسعار الأوراق المالية بالعالم لحالة عدم اليقين من مستقبل الاقتصاد العالمى.
- تأثر معدلات النمو والبطالة وأرباح الشركات بالعديد من الاقتصاديات المرتبطة بالصين وأمريكا تجاريا مما يرفع التحديات الاقتصادية التى تواجه الاقتصاديات الناشئة حول العالم.
- أمكانية تطور الحرب الاقتصادية إلى حرب عسكرية، خصوصا وأن قطبي الصراع هما من أقوى الدول العسكرية في العالم فضلا عن انهما بلدان نوويان.
- تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة إلى الصين من 14 مليار دولارعام 2017 إلى 13 مليار دولارعام 2018،وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين إلى الولايات المتحدة من 29 مليار دولارعام 2017 إلى 5 مليارات دولارعام 2018.
- تحملت الشركات والمستهلكين الأمريكيون التكلفة الكاملة للرسوم الجمركية التي فرضتها أمريكا على الواردات من الصين في العام الماضي 2018.
- تراجع النمو الصيني بسبب تراجع الصناعة الصينية من جراء تراجع المبيعات.
- الانكماش الكبير بصناعة الإلكترونيات بجميع أنحاء العالم وخاصة في الصين.
- توقف حركة التوظيف بالشركات المصنعة للرقائق الالكترونية الصغيرة والمواد شبه الموصلة المستخدمة في العديد من الأجهزة الالكترونية نظرا لحالة الركود في سنغافورة .
- الرسوم الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة على السلع الصينية ستدفع الشركات لنقل إنتاجها إلى خارج الصين لدول آسيوية أخرى مثل فيتنام أو كمبوديا لتجنب دفع تلك الرسوم.
- فرض الرسوم الجمركية بين أمريكا والصين يؤدي إلى ارتفاع أسعار البضائع الصينية ومن بينها تلك المصنعة

جزئياً التي تعتمد عليها بعض الصناعات الأميركية كمدخلات إنتاج، وهو ما ينتج عنه ارتفاعاً في أسعار المنتجات الأميركية، وبادرت بالفعل عدة شركات أميركية للإعلان عن رفع أسعارها لتغطية ارتفاع التكاليف مثل شركة كوكاكولا، وبالتالي تتأثر الأسواق العالمية بارتفاع أسعار السوق الأمريكي، ما قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم في الأسواق المحلية المرتبطة بالبضائع الأميركية.

- تراجع عجز الميزان التجاري السلعي للولايات المتحدة مع الصين ليصل إلى 80 مليار دولار بالربع الأول عام 2019، مقارنة بنحو 91.1 مليار دولار بالربع الأول عام 2018.
- لا تزال الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، وقد زادت صادراتها في العام 2018 بنسبة 7%، ولكن صادراتها إلى الولايات المتحدة مع ذلك انخفضت بنسبة 9% في الربع الأول من 2019، مما يدل على أن آثار الحرب التجارية بدأت في الظهور.
- الإجراءات التجارية الحمائية الأميركية الأخيرة قد تقود إلى تراجع بكين والدول الأوروبية مؤقتاً أمام الضغط، لأن إجراء تحوّلات هيكلية في اقتصاداتها وأسواق منتجاتها هو أمر غير محتمل في المرحلة الحالية، إلا أنها في المحصلة قد تقود الطرفين الصين وأوروبا إلى مزيد من التعاون والشراكة التجارية والبحث عن أسواق جديدة لمواجهة الضغوط الأميركية المماثلة مستقبلاً.
- ستتأثر الصادرات الزراعية الأمريكية في الأجل الطويل سلبا بسبب الرسوم الجمركية الصينية، وسيواجه القطاع الزراعي الأمريكي تراجعا كبيرا من جراء ذلك.
- ستتأثر الأجور والأسعار في الصين في الأجل القصير كونها لا تتكيف بسرعة لتعويض الانخفاض في الطلب الخارجي نتيجة تراجع الصادرات إلى الولايات المتحدة، وستتأثر في الأجل الطويل بتراجع وفورات الحجم.
- انعكاسات الحرب التجارية بين أمريكا والصين على الإمارات ودول الخليج العربية.

من المتصور أن تنعكس الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على دولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول الخليج على النحو التالي:

- طبقا لتقرير حديث للأونكتاد فإن تأثير الحرب التجارية بين الصين وأمريكا محدود على الإمارات، ويرجح أن يترجم في زيادة التعرفة الجمركية من أقل من 5% حاليا إلى أكثر من 10% في حال استشرت الحرب بتبعاتها لتشمل العالم برمته.
- التذبذب في مؤشرات أسهم الأسواق بدول الخليج.
- تراجع الطلب العالمي على النفط وبالتالي أسعاره ومن ثم عائدات النفط التي تعتمد عليها الدول الخليجية.
- امكان تراجع الاقتصاد الصيني بسبب تلك الحرب التجارية قد يشكل فائدة للأسواق العربية ومنها الخليجية إذ ستصبح البضائع الصينية أرخص وبالتالي ستتمكن دول الخليج من استيراد كميات أكبر من المنتجات الصينية بنفس القيم المالية السابقة لوارداتها منها.
- من المتوقع مع تنامي الخلاف التجاري بين أمريكا والصين أن يؤثر ذلك سلباً على دول الخليج، وذلك في حالة فرض الولايات المتحدة عقوبات على من يتعامل مع الصين.
- توقع حصول الإمارات وبعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى على حصة سوقية أكبر في السوق الصينية لمنتجات مختارة في قطاع البتروكيماويات.

- يمكن أن يكون لهذا النزاع التجاري تأثير إيجابي على المنتجين في الإمارات بسبب ارتفاع الطلب من الصين على المنتجات الإماراتية المصنعة.
- الحرب التجارية تمثل أيضاً فرصة في الإمارات التي تعمل كمستورد رئيسي لإعادة تصدير السلع الصينية إلى بقية أنحاء العالم خاصةً دول الشرق الأوسط وإفريقيا، ومن المتوقع أن تزداد الصادرات الصينية إلى الإمارات وخاصة دبي لنقلها إلى أجزاء أخرى من العالم.
- ستؤدي الزيادة في الرسوم الجمركية إلى ارتفاع الأسعار في معظم الدول ذات الشراكة التجارية وبالأخص أمريكا، وبالنظر إلى أن دول الخليج تستورد العديد من السلع، إضافة إلى ارتباط عملاتها بالدولار، فسينعكس ذلك على مستوى التضخم في الإمارات خاصة ودول الخليج عامة، مما سيتطلب مجموعة من السياسات التقييدية المعاكسه للنمو.
- إذا ارتفع التضخم في أمريكا بسبب الرسوم الجمركية المرتفعة سيضطر الاحتياطي الفيدرالي لرفع سعر الفائدة مما سيدفع الإمارات لرفع معدل فائدتها وبالتالي سيتأثر الاستثمار.
- قد يؤدي عدم اليقين والمخاطر الناجمة عن النزاعات التجارية إلى خروج رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة إلى الأسواق المتقدمة الأكثر أماناً واستقراراً، حيث من الممكن أن تنخفض وتيرة تدفقات رؤوس الأموال إلى الإمارات ومنطقة الخليج، وخاصة في ظل هذه الظروف التي تشهد بعض التوترات.

2 التوطين في القطاع الخاص: الواقع والمأمول

يعتبر التوطين في القطاع الخاص مطلبا وطنياً وضرورة ملحة لمشاركة المواطنين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. ولقد عملت دولة الإمارات من خلال استراتيجياتها ومبادراتها في التوطين على تحقيق هدف استراتيجي قائم على ضرورة تمكين مواطني الدولة الشباب بالمعارف والمهارات والخبرات التي توصلهم إلى مراكز قيادية مستقبلاً، وتوفير وظائف مستدامة لهم تزيد من تنافسيتهم اللازمة لقيادة الاقتصاد المعرفي المنشود بقدرة وكفاءة عاليتين. وذلك من مواصلة الشراكة والتعاون بين وزارة الموارد البشرية والتوطين والجهات الحكومية الاتحادية والمحلية من جانب، ومؤسسات القطاع الخاص من جانب آخر، بوصفة شريكاً أساسياً لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة، وخياراً استراتيجياً يجسد مبدأ المسؤولية المشتركة في تعزيز مسيرة النمو والتنمية. ويعد توطين الوظائف من أهم مؤشرات الأداء الرئيسية لتحقيق رؤية الإمارات 2021، وإطلاق إمكانات المواطنين، لكي يقودوا عجلة التطوير الاقتصادي من خلال تشجيع المشاريع، وغرس ثقافة ريادة الأعمال، وتخريج أجيال تتمتع بروح الإبداع والمسؤولية والطموح، انسجاماً مع رؤية الدولة في تعزيز بيئة الأعمال عبر تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، والانتقال إلى اقتصاد تنافسي يقوم على المعرفة.

وتهدف الأجندة الوطنية إلى مضاعفة عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص إلى 10 أضعاف بحلول عام 2021. ولغرض سد الفجوة الهيكلية التي يتميز بها سوق العمل الإماراتي من حيث غلبة القوى العاملة الوافدة على المحلية، وتمركز أغلب المواطنين في القطاع الحكومي، بينما العمالة الوافدة في القطاع

الخاص، أطلقت الحكومة الاتحادية في دولة الإمارات مبادرة التوطين، لزيادة انخراط المواطنين الإماراتيين في سوق العمل، وبشكل خاص في القطاع الخاص، وأولت أهمية كبرى لخلق فرص وظيفية لهم، وتوفير ما يلزم من برامج الإرشاد والتوجيه المهني، والتدريب والتطوير، وتشجيع المواطنين للالتحاق بالعمل. ومع ذلك ما زالت نسبة التوطين في القطاع الخاص دون المستوى المرغوب، حيث بلغت هذه النسبة 3.8% في عام 2018، مما يستدعي إيجاد حلول جذرية وسريعة في سبيل تفعيل دور المواطن في القطاع الخاص، وتقليص الفجوة بين التعليم وسوق العمل، وإيجاد جهة رقابية تتابع استجابة كافة المؤسسات والشركات الخاصة لمبادرة التوطين.

إن ارتفاع تنافسية الدولة تعني نمو القطاع الخاص، وأنه كلما زاد عدد الوافدين في القطاع الخاص فإن هناك زيادة في الأموال التي تهدر خارج أرض الدولة، والتي من المفترض استغلالها في توسيع رقعة اقتصاد الدولة، وهذا يستوجب حلول مبتكرة لرفع كفاءة عملية التوطين والحد من الاعتماد على العمالة الوافدة.

أهداف للتوطين في القطاع الخاص

- تعزيز مشاركة الموارد البشرية الوطنية في الوظائف المعتمدة ضمن قطاعات مستهدفة في القطاع الخاص.
- ضمان استمرارية الموارد البشرية الوطنية في العمل، بما يحقق تطلعاتها المهنية والعملية.
- تأهيل الموارد البشرية الوطنية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل في القطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية، بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، وتوفير منصة إلكترونية ذكية سلسة وميسرة للاستقطاب، مبنية على أفضل الممارسات العالمية.

إيجابيات التوطين

- تحقيق الحياة الكريمة للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم.
- تحقيق الأمن الأسري والاجتماعي للمواطنين.
- تعزيز الأمن والاستقرار في الدولة.
- تحقيق التكامل والتوازن في المجتمع وتعزيز فعالية وكفاءة المجتمع والاستمرار الآمن.
- رفع كفاءة وإنتاجية رأس المال البشري الوطني.
- تدوير رواتب المواطنين في اقتصاد الدولة وأسواقها، حيث أن تدوير السيولة والودائع في السوق النقدي المحلي يشجع الائتمان المحلي، وبالتالي الإنفاق المحلي الخاص الاستهلاكي والاستثماري ويحرك عجلة النمو الاقتصادي.

جهود الحكومة في رفع معدلات التوطين في القطاع الخاص

- أقرت دولة الإمارات العربية المتحدة إجراءات داعمة لرفع مستوى مشاركة الكوادر المواطنة في سوق العمل، كإصدار القرارات الملزمة للمؤسسات العاملة في قطاعات محددة، كالقطاع المصرفي بتوظيف الكوادر المواطنة بمعدلات سنوية 4%، وقطاع التأمين بنسبة 5% سنوياً، وتحفيز الشركات والمؤسسات الخاصة على المشاركة في عملية التوطين، من خلال تحمّل الدولة جزءاً من المكافآت الشهرية التي يحصل عليها المواطنون العاملون في تلك المؤسسات، بالإضافة إلى تحمّل تكاليف التدريب المقدمة للموظف المواطن.
- تفرض القرارات الوزارية 41، و42، و43 لعام 2005 على أصحاب العمل في القطاع الخاص نظام النسب المحددة

للتوطين في قطاعات معينة، بحيث يجب على كل شركة تستخدم أكثر من 100 موظفاً تعيين حد أدنى مشترط من مواطني الدولة في شركتها.

- حدد مجلس الوزراء بموجب القرارين الوزارين رقم 26 و1187 لعام 2010 نظام التصنيف الذي بموجبه يتم مكافأة وتحفيز الشركات التي تلتزم باشتراطات التوطين. وفي هذا الإطار، ومن باب التشجيع لا يلزم أصحاب العمل الذين يلتزمون بنسب التوطين بضرورة توفير ضمان مالي لموظفيهم كما هو سائد في القطاع الخاص الذي يلزم أصحاب العمل بإيداع ضمان مالي مقابل كل موظف. وعليه، تُلزم الشركات المصنفة بفئة منخفضة بضمانات مالية إجبارية، يعتمد مبلغها على فئة الموظف.
- أعلنت دولة الإمارات عام 2013 عاماً للتوطين، حيث تم إطلاق مجموعة من المبادرات والسياسات للتعامل مع التوطين كأولوية وطنية على جميع المستويات. ومن أهم المبادرات مبادرة "أبشر"، والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي للمواطنين، ودعم السياسات والإجراءات الحكومية المتبعة في التوطين،

وتنويع مجالات العمل أمام المواطنين، وتحفيزهم للعمل في القطاع الخاص. وتشرف وزارة شؤون الرئاسة على مبادرة "أبشر"، وتقوم بتنفيذها وزارة الموارد البشرية والتوطين لتعزيز مشاركة الكوادر الوطنية في سوق العمل، وتأمين مستقبل وظيفي آمن لهم. وتنضم هذا المبادرة إلى عدد من المبادرات السابقة التي أطلقتها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في دولة الإمارات لتعزيز التوطين، مثل البرنامج الوطني للتوظيف في القطاع الخاص – وزارة الموارد البشرية والتوطين، وبرنامج الإمارات لتطوير الكوادر الوطنية، و دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي، و دائرة الموارد البشرية لحكومة الشارقة. وتُعنى هذه الجهات بتطوير مهارات الكوادر الإماراتية، وإعدادهم لسوق العمل.

كما تعمل كمؤسسات للتوظيف عبر إتاحة الفرصة لكل من أصحاب العمل والموظفين للالتقاء والتواصل بشأن الفرص الوظيفية المتاحة.

- وفي عام 2016، قررت وزارة الموارد البشرية والتوطين، زيادة عدد الوظائف المقتصرة على مواطني الدولة في القطاع الخاص. ومن الأمثلة على ذلك القرار وزاري رقم 710 لعام 2016 في شأن توطين مهنة مدخلي البيانات للشركات التي تستخدم أكثر من 1000 موظف، حيث ألزمت الوزارة هذه الشركات بالتسجيل لدى نظام تسهيل التابع لوزارة العمل من أجل إجراء معاملاتهم إلكترونياً، وتعيين مواطنون إماراتيون فقط للقيام بهذا العمل. بدأ العمل بهذا القرار منذ عام 2017. كما ألزمت الوزارة أصحاب الشركات الخاصة التي تعمل في مجال البناء والإنشاءات ممن تستخدم 500 كادراً أو أكثر بضرورة تعيين موظف إماراتي واحد على الأقل بمنصب– ضابط صحة وسلامة مهنية –وذلك بدءاً من 2017.
- وبدءاً من 2016، قامت حكومة دبي بتوفير منح دراسية في المجال الصحي لـ 130 مواطناً كل عام، وتم إطلاق برنامج إرشادي في المدارس، والجامعات يوضح للطلبة المقبلين على الجامعات مزايا العمل في مجال الطب. وذلك بهدف تشجيع المواطنين على دراسة العلوم الصحية والطب لمعالجة مشكلة تدني نسبة المواطنين العاملين في هذا القطاع المتنامي.
- بدأ المصرف المركزي في عام 2017 بالتطبيق الفعلي لقرار مجلس الوزراء لعام 2015، باعتماد استراتيجية التوطين في قطاع المصارف وشركات التأمين ونظام النقاط الذي حل بديلاً عن نظام النسب، كمرحلة أولى دون تطبيق الغرامات، وتم تطبيقه بشكل كامل في عام 2018، حيث أن استراتيجية التوطين أصبحت تعتمد بشكل كبير على الأرباح التشغيلية للبنوك، أي كلما ارتفعت أرباح البنك ارتفع عدد النقاط المستهدفة. ويتيح نظام التوطين في القطاع المصرفي للبنوك خيارات عدة تستطيع من خلالها تحقيق النقاط المستهدفة، إذ يمكن تحقيق نقاط أكثر عن طريق توظيف المواطنين في درجات وظيفية أعلى، حيث تزيد النقاط المحققة كلما ارتفعت الدرجة الوظيفية. وحسب النظام، يحقق البنك نقطة واحدة للموظف الإماراتي في الدرجة غير الإدارية، وثلاث نقاط في الإدارة الوسطى، وخمس نقاط للإدارة العليا. وتتضاعف هذه النقاط في حالة تعيين مواطن من أصحاب الهمم، إضافة الى الحصول على نقطتين في حال تعيين مواطن إماراتي في وظيفة حيوية مثل الاستثمار وإدارة المخاطر وغيرها، كما يمكن تحقيق نقاط مقابل الاستثمار في تدريب وتأهيل المواطنين، وكذلك من خلال التزام الإدارة العليا للبنك تجاه تحقيق استراتيجية التوطين. وفي عام 2018، فقد تجاوز القطاع المصرفي النقاط المستهدفة البالغة 26.806 بشكل كلي، أي أن معظم البنوك تمكنت من تحقيق النقاط المستهدفة وتجاوز بعضها النقاط المستهدفة بفارق ملحوظ. وفي أبريل 2019، فقد تم تحديد النقاط المستهدفة التي يتعين على البنوك العاملة في الدولة تحقيقها بنهاية العام، وهي 29.736 نقطة، علماً أن البنوك تمكنت من تحقيق 28.05 نقطة في نهاية يونيو 2019، مما يعني أن على بعض البنوك أن تزيد وتيرة توظيف المواطنين وتدريبهم، حتى يتم تحقيق النقاط المستهدفة بنهاية السنة.

- وفي يناير 2018، أطلقت وزارة الموارد البشرية والتوطين بالتعاون مع "المسرعات الحكومية" مبادرة "قطاعات التوطين المستهدفة"، والتي تهدف إلى تسريع عملية التوطين في عدد من القطاعات ذات الأولوية خال فترة زمنية محددة. وتم الإعلان عن إنطاق المرحلة الأولى من المبادرة في شهر يناير 2018 واستمرت حتى شهر مايو 2018. وكان الهدف هو توظيف 4000 مواطن ضمن أربعة قطاعات رئيسية: النقل والطيران والعقارات والتكنولوجيا والاتصالات والخدمات. ومن خلال مقارنة النتائج التي تم تحقيقها في عام 2017، فقد حققت المرحلة الأولى في عام 2018 معدل نمو بلغ 109% في توظيف المواطنين. بدأت المرحلة الثانية للمبادرة في أغسطس 2018 وحتى ديسمبر 2018 بهدف توظيف 3500 مواطن إماراتي ضمن القطاعات التالية: السياحة والمالية. وفي يوليو 2019، أطلقت وزارة الموارد البشرية والتوطين مسرعات جديدة للتوطين النوعي تستهدف توفير ألف فرصة وظيفية في قطاع الكهرباء و ألف فرصة وظيفية في قطاع الطاقة خلال مائة يوم للمواطنين والمواطنات وذلك بالشراكة مع وزارة الطاقة والصناعة. إن استهداف قطاعي الكهرباء والطاقة جاء نظرا لأهمية هذين القطاعين اللذين يعتبران من القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية والحيوية التي تتميز بقدرتها على استحداث الوظائف المتنوعة التي تلبي تطلعات الباحثين عن العمل من حيث الحوافز والامتيازات والاستقرار الوظيفي. وتستمر المراحل الأخرى لهذه المبادرة حتى عام 2021 وستستهدف القطاعات الأخرى في الدولة ذات الأولوية للتوطين.
- في مايو 2018، تم إطلاق مبادرة (توطين 360)، وهي إحدى أهم مبادرات وزارة الموارد البشرية والتوطين، بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم والجامعات والقطاع الخاص، والرامية إلى توعية الطلبة المواطنين، في المرحلة الجامعية ومرحلة الثانوية العامة، حول أهمية العمل في القطاع الخاص، وإرشادهم مهنياً، من خلال إبراز المزايا التي يوفرها هذا القطاع، وفي شهر يوليو 2018، أطلقت وزارة الموارد البشرية والتوطين، تطبيق البرنامج الوطني للتدريب الميداني والعمل الصيفي «وجهني»، الذي يقع ضمن مبادرة (توطين 603)، حيث يقدم التطبيق منصة توفر خدمات متميزة للمؤسسات التعليمية والطلبة ومنشآت القطاع الخاص في مجال إدارة عمليات التدريب المهني والصيفي، فضلاً عن إمكانية استفادتهم من فرص التدريب والوظائف الصيفية التي يوفرها البرنامج والتقدم إليها بشكل مباشر، من خلال التطبيق الذكي «وجهني».
- تنفيذ حزمة من المبادرات النوعية لدعم المرأة الإماراتية، منها مبادرة «العمل عن بعد» التي تستهدف خلق مزيد من فرص الوظيفية للنساء المواطنات، بنظام جديد لا يتطلب منهن ضرورة الانتقال يومياً لمكان العمل، وهو الأمر الذي من شأنه تحقيق التوازن بين عمل المواطنات وحياتهن الأسرية، وهو ما يحفزهن على الالتحاق بالوظائف المتوافرة في القطاع الخاص. ويقوم نظام (العمل عن بعد) على أساس الشراكة بين وزارة الموارد البشرية والتوطين والقطاع الخاص، من خلال إبرام الاتفاقات بين الجانبين، تقوم بموجبها الوزارة بتوفير مقار للعمل عن بعد مجهزة بالكامل، فضلاً عن تنظيم أيام مفتوحة لتوظيف المواطنات وفقاً للنظام المذكور الذي يتيح للمواطنات القاطنات في الأماكن البعيدة عن المدن العمل في المراكز المشار إليها، الأمر الذي يجنبهن عناء الذهاب والإياب من والى الشركات التي يعملن لديها، لاسيما الكبرى منها التي تتخذ من المدن مقار لها.

أهمية القطاع الخاص في توفير الوظائف

يستحوذ القطاع الخاص على نسبة كبيرة من القوى العاملة في الدولة، حيث ارتفع عدد العاملين المسجلين في القطاع الخاص لدى وزارة الموارد البشرية والتوطين بنسبة 3.3% خلال عام 2017 ليبلغ 5.04 مليون عامل، أي ما نسبته 69.4% من إجمالي عدد المشتغلين الكلي والبالغ 7.2 مليون. ووفق آخر بيانات للربع الثالث 2018، فقد انخفض عدد العاملين في القطاع الخاص بمقدار 13 ألف عامل (0.3%) ليبلغ 5.03 مليون عامل.

وبلغ معدل التوطين في القطاع الخاص لعام 2018 ما نسبته 3.8% من إجمالي العاملين المسجلين في القطاع الخاص، مما يعني وبشكل تقديري بأن عدد العاملين المواطنين بلغ حوالي 19 ألف عامل مواطن تقريباً. وقد يطرح هذا الرقم لعدد المواطنين في القطاع الخاص تساؤلات عديدة خصوصاً وأن هناك أضعاف هذا الرقم من الوظائف التي تصلح للتوطين بمؤهلات من الثانوية إلى الشهادة الجامعية، فما هي المعضلات التي تقف أمام توطين هذه الوظائف في ظل وجود أعداد كبيرة من الباحثين عن عمل من أبناء الدولة.

ووفق آخر بيانات للربع الثالث 2018، فقد استحوذ قطاع التشييد والبناء على نصيب الأسد من إجمالي المشتغلين المسجلين في القطاع الخاص وبنسبة 33.9%، تلاه قطاع التجارة وخدمات الإصلاح بنسبة 22.0%، تلاه قطاع العقارات والتأجير وخدمات العمال بنسبة 12.1%.

الشكل رقم 20: توزيع العاملين المسجلين في القطاع الخاص لدى وزارة الموارد البشرية و التوطين على حسب القطاع الاقتصادي (%)

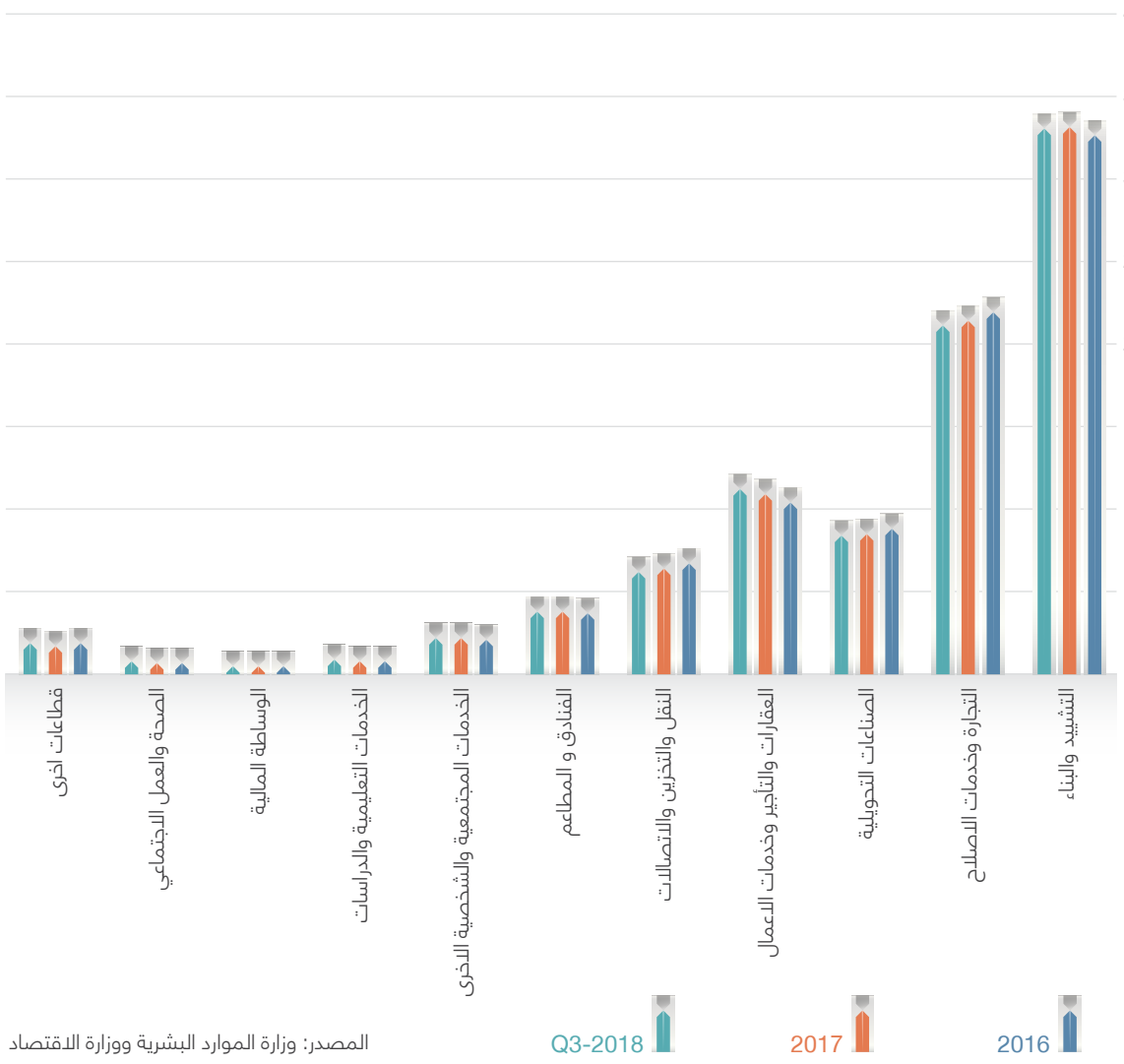

المصدر: وزارة الموارد البشرية ووزارة الاقتصاد

شكلت العمالة في المستويات المهارية الأربعة العليا 52% من إجمالي العمالة في القطاع الخاص للربع الثالث 2018، كان من أهمها العمالة الماهرة بنسبة 30%، بينما بلغت نسبة العمالة محدودة المهارة 48% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص. كما استحوذ العاملين الذكور على ما يقارب 90% من إجمالي عدد العاملين المسجلين في القطاع الخاص. وعلى الرغم من تدني نسبة الإناث العاملات في القطاع الخاص (10%)، إلا أن وزارة الموارد البشرية والتوطين أعلنت أن نسبة المواطنات العاملات في مؤسسات وشركات القطاع الخاص المسجلة لدى الوزارة، تبلغ نحو 57.3% من إجمالي الكوادر الوطنية العاملة في هذا القطاع وأن نحو 33% من مجموع المواطنات العاملات في القطاع الخاص يعملن في مهن المستويات المهارية العليا.

و استحوذت فئات الشباب على النسبة الأكبر من العمالة، حيث بلغ عدد العاملين في الفئة العمرية (30-34) عاماً ما نسبته 23.4% من إجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص، تلتها الفئة العمرية (25-29) عاماً بنسبة 19.5%، تلتها الفئة العمرية (35-39) عاماً بنسبة 18.3%.

الشكل رقم 21: توزيع العاملين المسجلين في القطاع الخاص حسب المستوى المهاري، الربع الثالث 2018

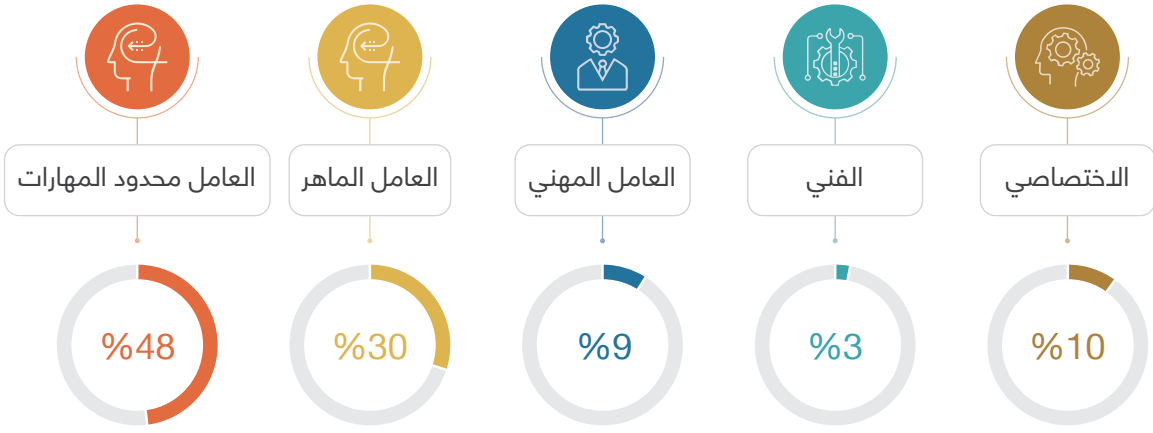

المصدر: وزارة الموارد البشرية ووزارة الاقتصاد

الشكل رقم 22: توزيع العاملين المسجلين في القطاع الخاص حسب الجنس، الربع الثالث 2018

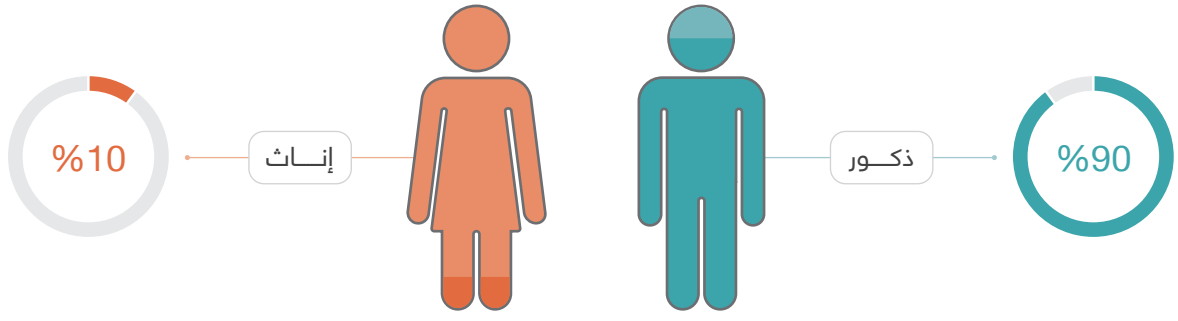

الشكل رقم (23): توزيع العاملين المسجلين في القطاع الخاص حسب الفئة العمرية، الربع الثالث

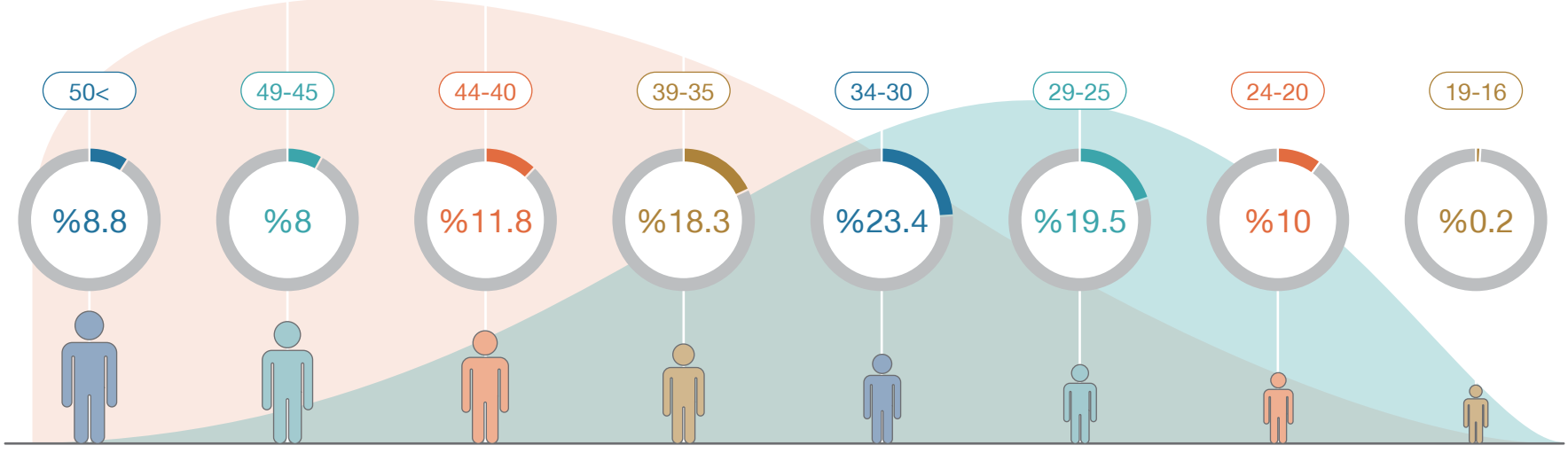

المصدر: وزارة الموارد البشرية ووزارة الاقتصاد

الجدول رقم 16: توزيع المنشآت المسجلة لدى وزارة الموارد البشرية و التوطين على حسب القطاع الاقتصادي للربع الثالث 2018

القطاع الاقتصادي	عدد المنشآت (بالألف)
التشييد والبناء	65
التجارة وخدمات الاصلاح	129
الصناعات التحويلية	30
العقارات والتأجير وخدمات الاعمال	31
النقل والتخزين والاتصالات	24
الفنادق و المطاعم	20
الخدمات المجتمعية والشخصية الاخرى	25
الخدمات التعليمية والدراسات	2
الوساطة المالية	2
الصحة والعمل الاجتماعي	3
قطاعات اخرى	6
المجموع	338

المصدر: وزارة الموارد البشرية ووزارة الاقتصاد

التحديات التي تواجه سياسة التوطين

وجود فجوة بين العرض والطلب على القوى العاملة المحلية نتيجة:

- عزوف المواطنين عن العمل في بعض المهن لعدة أسباب، منها: الصورة النمطية الخاطئة المرسومة في أذهان المواطنين حول بعض المهن وقلة الوعي بمستقبلها، ضعف المردود المادي لبعض المهن، وطول ساعات العمل.
- عزوف المواطنين عن دراسة بعض التخصصات العلمية والهندسية والطبية وتوجههم نحو التخصصات التقليدية مثل إدارة الأعمال وإدارة الموارد البشرية والتسويق وخلافها.
- عدم ملاءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.
- غياب نظام تخطيط الموارد البشرية والقراءات المستقبلية للأعداد والمهارات المطلوبة في كافة القطاعات.
- عدم توافر تقارير إحصائية دقيقة لدى وزارة الموارد البشرية والتوطين باحتياجات القطاع الخاص من الخريجين المواطنين لخمس أو عشر سنوات قادمة.
- نقص في عدد المواطنين المؤهلين للعمل في بعض المناصب، مما يتطلب سياسة واضحة لتطوير المواطنين وضمان بقائهم واستمرارهم في وظائف القطاع الخاص.
- رغبة الشركات في تنفيذ مشروعات تنموية طموحة يدفعها للاستعانة بخبرات أجنبية، إضافة إلى المنافسة الشديدة في سوق العمل والتي فرضت نهج جذب المهارات دون النظر للتوطين، فضلاً عن التحول الرقمي المذهل والذي لم يواكبه الإعداد الكافي لشغل وظائف نوعية.

- الجهل بمزايا العمل بالقطاع الخاص والدخول إلى سوق العمل دون بوصلة واضحة توجه الخريجين، أيضاً المزايا المالية في القطاع الحكومي والتي تعد أكثر بكثير من الخاص ما يؤثر على قرار المواطن في التوجه للقطاع الخاص.
- اشتراط جهات العمل في القطاع الخاص توفر الخبرة حتى توظف المواطن. حيث تطالب الخريجين بسنوات خبرة تصل أحياناً إلى 10 سنوات ليدخل الخريج في حلقة مفرغة، فالحصول على الخبرة لا يكون إلا بالوظيفة والوظيفة تطلب سنوات خبرة.
- عدم فعالية معارض التوظيف في تحقيق أهداف التوطين.

التوصيات

- وضع خطة تشغيلية وتنموية شاملة للقوى العاملة الوطنية ووفق الاحتياجات الاستراتيجية للدولة، يتم من خلالها عمل مسح وتصنيف كامل وشامل للاحتياجات الحالية والمستقبلية.
- الرقابة والتأكد من تفعيل للمادة 14 من قانون تنظيم علاقات العمل، التي تنص على «أنه لا يجوز لدائرة العمل الموافقة على استخدام غير المواطنين إلا بعد التأكد من واقع سجلاتهم من أنه لا يوجد بين المواطنين المقيدين في قسم الاستخدام عمال متعطلون قادرون على أداء العمل المطلوب»، ومن ثم لابد أن تعلن الجهة التي تحتاج إلى موظفين عن شواغرها، حتى يتمكن المواطنون الباحثون عن عمل الاطلاع عليها لاختيار ما يناسبهم منها، وفي حال عدم توافر مواطن مؤهل راغب في هذه الوظائف، فإنه يحق للمؤسسة توظيف غير المواطن.
- الاستثمار المستمر في التعليم للوصول إلى أرفع المستويات، وفرض توظيف الخريجين الجدد بشرط زيادة موازنات التدريب، وتخصيص أدوار وظيفية مناسبة لمهارات وخبرات المواطنين، ووضع برامج دوام تساعد المواطن على تحقيق توازن بين حياته الشخصية والمهنية، وتوفير الميزانيات المالية الكافية لتعيين المواطنين ليصبحوا كوادر مؤهلة للسوق، وتقليل فجوة الامتيازات المالية بين العمل في القطاع الخاص والقطاع الحكومي.
- توثيق العلاقة التي تربط وزارتي التربية والتعليم والموارد البشرية والتوطين في جانب مخرجات التعليم في الدولة واحتياجات سوق العمل، ووجود تخطيط مستقبلي للموارد البشرية يوضع بناء على دراسة عميقة لضمان احتضان مخرجات التعليم بصورة كاملة، والنظر إلى ما يفتقر إليه السوق من وظائف وتخصصات، وأن يبرمج التعليم بحسب التوجهات المستقبلية للدولة.
- توفير الإحصائيات الدقيقة والدورية حول الخريجين واحتياجات سوق العمل وأعداد المواطنين التي يحتاجها خلال عشر سنوات، مما سيؤدي بلا شك إلى وضوح الصورة أمام المواطنين الباحثين عن عمل بشكل خاص والمؤسسات التعليمية وسوق العمل بشكل عام.
- تأهيل حديثي التخرج، وإكسابهم الخبرات العملية التي تؤهلهم لدخول سوق العمل، وفتح معاهد تخصصية للوظائف المهنية داخل الدولة بمواصفات عالمية.
- تطوير وتحسين تطبيقات خطط التوطين، وتوزيع نسب التوطين على حسب المجموعات الوظيفية أو الوظائف، وتفعيل خطط التوطين والإحلال. وأن تتم عملية الإحلال الوظيفي تدريجياً للموظفين الأجانب، واستبدالهم بمواطنين يتم تدريبهم وتأهيلهم للوظيفة الشاغرة، وبذلك نرفع نسبة التوطين في مختلف الجهات. ويتم ذلك بالاستفادة من الموظفين ذوي الخبرة، ونقل خبراتهم من أجل تأهيل الموظفين في الوظائف المحورية، ويتم ذلك عبر آلية تتضمن تحديد التخصصات المستهدفة والموظفين المراد تدريبهم، وتبادل الموظفين المراد الاستفادة من خبراتهم أو تدريبهم، وذلك من خلال التنسيق المستمر بين الجهات الحكومية والخاصة.
- تحسين تنافسية القوى العاملة الإماراتية لتكون ركيزة أساسية للتنمية من خلال إعداد وتأهيل الكوادر الوطنية

بمهارات المستقبل واحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية لمواكبة مسيرة التنمية والتطور وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة، لشغل الوظائف المحورية في الدولة.

- توعية المواطن بمزايا العمل بالقطاع الخاص، وأن لا يتخوف المواطن من تدني الرواتب في بداية عمله، حيث أن القطاع الخاص يمكنه من اكتساب الخبرات والمهارات الإضافية والارتقاء بالسلّم الوظيفي، مما سيزيد من الرواتب، وفي كثير من الأحيان توازي رواتب القطاع الخاص الرواتب في القطاع الحكومي، وتتجاوزها أحياناً.
- حصر احتياجات القطاع الخاص من العمالة الوافدة في السنوات الخمس الماضية، وتصنيف الوظائف التي شغلوها بحسب مسمياتها الوظيفية ومتوسط مستحقاتها الشهرية، ومن ثم حصر مخرجات التعليم الوطنية خلال السنوات نفسها وتحديد الوظائف التي شغلوها أو التخصصات التي توجهوا لها، مما يفيد في عملية التنبؤ المستقبلي باحتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم المطلوبة.
- جذب المواطنين للعمل في مجالات مختلفة دون التركيز على تخصصات معينة، وذلك من خلال صقل قدراتهم ومهاراتهم لتلبي متطلبات سوق العمل في السنوات المقبلة، ولفت إلى أهمية التركيز على مجالات السياحة والوظائف البسيطة مثل المبيعات والعمل في ورش الصيانة وصالات المبيعات، بالإضافة إلى تأسيس كوادر مؤهلة للسياحة العلاجية التي قطعت الدولة فيها شوطاً كبيراً.
- فرض العقوبات على الشركات التي تتلاعب في رفع عدد موظفيها بمساعدة شركات خارجية، إذ تدفع الحكومة نسبة من راتب المواطن لجهة التقاعد نيابة عن الشركة التي وظفت المواطن في القطاع الخاص، وهذا بحد ذاته تحفيز للشركة لكي توظف المزيد من أبناء البلد، ومشدداً على ضرورة عقاب الشركات في حال إعراضها عن التوطين، وتدشين جهة رقابية لمحاسبة الشركات المتقاعسة عن تنفيذ المبادرة بتأسيس جهة تتحمل مسؤولية ذلك.
- دراسة العوامل التي أدت لاستمرار بعض المواطنين الذين نجحوا وبرزوا في شركات القطاع الخاص وتُشكل عوامل جذب لغيرهم، والعوامل التي تسببت في ترك البعض الآخر للعمل وتحتاج إلى إجراءات تصحيحية.
- حوكمة معارض التوظيف و محاسبة المسؤولين عن حجم الوظائف التي شغلها المواطن بعد انتهاء المعرض.

توصيات المجلس الوطني الاتحادي بخصوص ملف التوطين

- ضرورة إصدار قانون اتحادي خاص ينظم عمل المواطنين في سوق العمل بما يحقق أهداف وخطط برامج التوطين.
- مرور جميع تصاريح العمل الجديدة الخاصة بالجهات الاتحادية والمحلية الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الخاص على وزارة الموارد البشرية والتوطين لإثبات عدم وجود مواطنين باحثين عن عمل وقادرين على أداء الوظيفة المطلوبة.
- تخصيص صندوق مالي ضد التعطل للمواطنين العاملين في القطاع الخاص وقت الأزمات الاقتصادية.
- صرف مساعدات اجتماعية للباحثين عن عمل والمسجلين في قاعدة بيانات وزارة الموارد البشرية والتوطين.

- معالجة فوارق الأجور من خلال سد الفجوة بين القطاعين الحكومي والخاص.
- توطين وظيفة مدير الموارد البشرية في القطاعات الاقتصادية المختلفة بالدولة.
- توطين وظائف تساهم في توطين القطاع الخاص من قيادات الصف الأول أو الثاني أو الثالث في سوق العمل.
- توحيد الحد الأقصى للمعاش التقاعدي للمواطنين في سوق العمل أسوة بالقطاع الحكومي.
- تعديل عقود العمل بما يتناسب مع سياسة توطين سوق العمل بالدولة.

05

خامسا: التوقعات الخاصة بالاقتصاد الإماراتي لعام 2019

بلغ النمو الاقتصادي الحقيقي للدولة عام 2018 نحو 1.7% ومن المتوقع مواصلة النمو اتجاهه نحو الارتفاع خلال عام 2019 ليصل إلى 2.0% محصلة لزيادة ناتج القطاع النفطي الذي من المتوقع ارتفاع قدرته الإنتاجية والتصديرية من النفط إلى نحو 3.1 مليون برميل/ يوم عام 2019، وكذا تزايد وتيرة نمو القطاع غير النفطي نتيجة تحسن في أنشطة قطاع الخدمات المالية والسياحة، وزيادة الاستثمارات بالمشروعات الاستراتيجية والبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية المحفزة على النمو، وتنفيذ المشروعات الخاصة بالتجهيز لمعرض "أكسبو العالمي 2020"، وتفعيل "الاستراتيجية الوطنية للابتكار"، و"السياسة العليا في مجال العلوم والتقنية والابتكار" بما تتضمنه من مشروعات مقدر استثماراتها بنحو 300 مليار درهم، وكذا "مئوية الإمارات 2071" كرؤية استراتيجية طويلة المدى لإعداد الدولة لمرحلة ما بعد النفط، وتفعيل برنامجها للفضاء، وزيادة مستويات الاستفادة من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وفي مقدمتها "الذكاء الاصطناعي" وصدور قانون الاستثمار الأجنبي المباشر.

من المتوقع أن يتراجع معدل التضخم خلال عام 2019 ليبلغ نحو -1.2% كمحصلة لعدد من العوامل منها امتصاص أثر ضريبة القيمة المضافة، والتراجع المتوقع في أسعار النفط وكذا التراجع في أسعار الإيجارات التي تمثل حصة كبيرة من سلة المستهلك وتحرير أسعار الطاقة وانعكاساتها على أسعار النقل إضافة إلى التطورات التي يشهدها الدولار الأمريكي والسياسة النقدية التي يتبعها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إذ من المتوقع انخفاض أسعار الفائدة على الدولار، وهو ما يتوقع أن ينعكس على أسعار الفائدة للعملات العربية المثبتة مقابل الدولار ومنها الامارات وسوف يمنح صانعي السياسات النقدية الفرصة للإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات مشجعة لمنح الائتمان ودعم النشاط الاقتصادي وأثرها على اتجاهات التضخم في دولة الامارات.

يتوقع خلال عام 2019 أن ترتفع الصادرات السلعية بنحو 4.2% لتسجل حوالي 330.2 مليار دولار مقارنة مع حوالي 316.9 مليار دولار محققة خلال عام 2018، كما يتوقع أن ترتفع الواردات السلعية بنحو 4.3% لتبلغ حوالي 245.4 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة مع نحو 235.4 خلال عام 2018، كمحصلة للتطورات السابقة في كل من الصادرات والواردات، من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري بنسبة 4.1% ليصل إلى نحو 84.8 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع عام 2018.